1.doc

2.docx

03.docx

04.docx

05.docx

06.docx

07.docx

08.docx

09.docx

10.docx

11.docx

12.docx

13.docx

14.docx

15.docx

16.docx

17.docx

18.docx

19.docx

20.docx

21.docx

22.docx

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf – M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Science Économiques

العنـوان

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على سوق العمل خلال الفترة: 1990-2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر(أكاديمي) في علوم الاقتصادية
تخصص: مالية ونقود

إعداد الطـــالب:
أمين عربية

الأستاذ المشرف:
لمين عايد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2015/06/01

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
الأستاذ: عبد الحفيظ بوخرص	أستاذ مساعد"أ"	رئيسا
الأستاذ: لمين عايد	أستاذ مساعد"أ"	مقررا ومشرفا
الأستاذ: سالم محادي	أستاذ مساعد"أ"	مناقشا

السنة الجامعية
2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الذي وفقنا ومكننا من إنجاز هذا البحث

ما كان لشئ أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل جلاله

قال الله عز وجل{ ولئن شكرتم لأزدنكم } فالحمد لله في الأول والحمد لله في الأخير

وإقتداءا بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم: ﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ﴾ صدق رسول الله

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل: عايد لمين على قبوله الإشراف على العمل

الشكر موصول إلى الوالدين الكريمين اللذين منحاني كل التشجيع لبلوغ هذه المرحلة كما أشكر كل من ساعدني ومد لي يد العون خلال إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

فهرس البحث

فهرس البحث:

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	–
فهرس البحث	v
قائمة الجداول	v
قائمة الأشكال	v
مقدمة عامة	أ–ج
الفصل الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	07–40
تمهيد	07
المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية	08
المطلب الأول: إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية	08
المطلب الثاني: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية	11
المطلب الثالث: حدود الإصلاحات الاقتصادية الذاتية	14
المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية.	18
المطلب الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي	18
المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي(31مارس1995–1أفريل1998)	22
المطلب الثالث: أثر الإصلاحات الاقتصادية على ميدان الشغل خلال عشرية التسعينيات	26
المبحث الثالث: السياسة التنموية في الجزائر بعد الإصلاحات الهيكلية	28
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)	28

المحتوى	الصفحة
المطلب الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	32
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)	35
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: الإطار النظري لسوق العمل	74-42
تمهيد	42
المبحث الأول: تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول سوق العمل	43
المطلب الأول: عموميات حول سوق العمل	43
المطلب الثاني: الطلب وعرض العمل	45
المطلب الثالث: التوازن في سوق العمل	53
المبحث الثاني: تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول البطالة	54
المطلب الأول: تعريف وقياس البطالة	54
المطلب الثاني: أنواع البطالة	57
المطلب الثالث: أسباب و أثار البطالة	60
المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل	61
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لسوق العمل	61
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لسوق العمل	66
المطلب الثالث: سوق العمل وأشكال البطالة في النظام الإسلامي	72
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: أثر الإصلاحات الاقتصادية على سوق العمل في الجزائر.	127-76
تمهيد	76
المبحث الأول: البطالة في الجزائر	77
المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر	77
المطلب الثاني: تطور البطالة في الجزائر	82

المحتوى	الصفحة
المطلب الثالث: خصائص البطالة في الجزائر	85
المبحث الثاني: سوق العمل في الجزائر	98
المطلب الأول: خصائص سوق العمل في الجزائر	98
المطلب الثاني: مؤسسات سوق العمل في الجزائر	99
المطلب الثالث: برامج سوق العمل في الجزائر	117
المبحث الثالث: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على سوق العمل	120
المطلب الأول: أثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سوق العمل(2001-2004)	120
المطلب الثاني: أثار برنامج دعم النمو الاقتصادي على سوق العمل(2005-2009)	122
المطلب الثالث: أثار برنامج توطيد النمو الاقتصادي على سوق العمل(2010-2014)	124
خلاصة الفصل	127
خاتمة عامة	129
قائمة المراجع	144

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1.1	تطور السكان ومعدل البطالة بين (1987-1990)	15
2.1	مساهمة القطاعات الاقتصادية في مناصب شغل خلال الثمانينات	16
3.1	تطور عدد المؤسسات المنحلة وعدد العمال المسرحين في الجزائر(1994-2000)	27
4.1	الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	29
5.1	حجم العمالة خلال(2001-2004)	30
6.1	تطور حجم الإنفاق ومعدلات التشغيل والبطالة (2001-2004)	30
7.1	المساهمة القطاعية في خلق مناصب شغل (2001-2004)	31
8.1	تخصيصات البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)	32
9.1	تطور الإنفاق الحكومي ومعدلات التشغيل والبطالة في الفترة (2005-2009)	33
10.1	المساهمة القطاعية في خلق مناصب شغل خلال 2005-2009	34
11.1	التخصيص القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	35
12.1	تطور معدلات البطالة والعمالة ونسبة السكان الناشطين(2010-2014)	36
13.1	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل (2010-2014)	37
14.1	مساهمة القطاع القانوني في خلق مناصب شغل2004-2014	38
رقم	**عنوان الجداول**	**الصفحة**

الجدول		
1.3	توزيع العاطلين عن العمل والمشتغلون حسب المعيار المكاني خلال الفترة (2000-2014)	86
2.3	توزيع السكان العاطلين حسب الجنس والسن لسنة 2013	88
3.3	توزيع السكان العاطلين عن العمل حسب الجنس والسن لسنة2014	89
4.3	بطالة الشباب بين سن 16 و24 سنة ومعدل النشاط للفترة مابين (2000-2014)	90
5.3	توزيع الفئة العاملة حسب السن والجنس لسنتي(2013-2014)	92
6.3	تطور معدلات البطالة والنشاط والعمالة جنس ذكر (2004-2014)	94
7.3	تطور معدلات البطالة والنشاط والعمالة جنس أنثى (2004-2014)	95
8.3	معدل البطالة حسب مستوى التعليم والدبلوم والجنس لسنة 2013 و 2014	96
9.3	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	105
10.3	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	106
11.3	تخفيض معدلات الفائدة	106
12.3	أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر	109
13.3	تطور عدد مشاريع الاستثمار المصرح بها ومناصب الشغل الناجمة عنها خلال الفترة (2002-2013)	114
14.3	مناصب الشغل المحدثة من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2003)	121
رقم الجدول	**عنوان الجداول**	**الصفحة**

15.3	توزيع السكان الناشطون للفترة (2005–2009).	123
16.3	توزيع السكان العاطلين عن العمل والمشتغلين للفترة (2010–2014)	125

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	منحنى الطلب الكلي على العمل	48
2.2	منحنى عرض العمل	51
3.2	العلاقة بين كمية العمل المعروضة و الأجر الحقيقي	52
4.2	منحنى توازن سوق العمل	53
5.2	منحنى فيلبس	67
1.3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2014)	83
2.3	توزيع العاطلين عن العمل والمشتغلين حسب المعيار المكاني خلال الفترة (2000-2014)	87
3.3	منحنى معدل البطالة و معدل النشاط لفئة الشباب(2004-2014)	91
4.3	توزيع الفئة العاملة حسب الجنس و السن لسنتي 2013 و2014	93
5.3	معدل البطالة حسب مستوى التعليم و نوع الشهادة المتحصل عليها لسنة 2014	97

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تشهد أغلب اقتصاديات العالم تغيرات كثيرة وبوتيرة متسارعة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية يصاحبها تحسن نوعي وكمي في سوق العمل، كما تعد الجزائر إحدى الدول التي حققت خلال السنوات الماضية تقدما ملحوظا في مستويات التشغيل وخفض معدلات البطالة، لكن هذا التقدم لا يعني بالضرورة أداءا أفضلا لسوق العمل، كما أنه لا يعكس نجاعة سياسة التشغيل في خفض البطالة، والتي تعد من بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم خاصة بعد حدوث الأزمة الماليه العالمية سنه 2008.

فالجزائر شهدت مع حلول سنة 1986 نموا متزايدا في معدلات البطالة حيث أصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب شغل، ذلك نتيجة لتقلص إيرادات الدولة وارتفاع حجم المديونية الخارجية وبالتالي حتمية اللجوء إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية ممثله في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث فرضت هذه الأخيرة إصلاحات مقيدة بشروط استمرت إلى غاية نهاية التسعينيات.

كما انعكست هذه الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية على سوق العمل في مستويات جد مرتفعة لنسب البطالة نتيجة لتسريحات لعمال المؤسسات الاقتصادية العمومية وتقلص الاستثمارات الحكومية، وفي ظل هذه الظروف كان لزاما على الجزائر الاعتماد على إستراتيجية تنموية مستقلة قصد الخروج من الآثار الاجتماعية الصعبة التي مرت بها جراء تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط ابتدءا من سنة1999 على تحقيق ذلك، وبعد حلول الألفية الثالثة عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا انعكس ايجابيا على بعض المؤشرات الاقتصادية، ومن بينها سوق العمل إذ تحولت الجزائر منذ عام2001 إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة من خلال زيادة الإنفاق العام، تجسدت من خلال ثلاث برامج تنموية عرفت ببرامج الإنعاش الاقتصادي تهدف إلى الوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو والتشغيل.

وبالتالي يمكن صياغة إشكالية بحثنا في السؤال الجوهري الأتي:

فيم تتمثل الإصلاحات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العمومية الجزائرية لمواجهة اختلالات سوق العمل خلال الفترة 1990-2014؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو محتوى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على مستوى سوق العمل؟
- ما هي أهم برامج التشغيل المعتمدة في الجزائر في إطار الإصلاحات للحد من ظاهرة البطالة؟
- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على سوق العمل في الجزائر؟

الفرضيات:

- منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق تغيرت نظرة الدولة لموضوع البطالة والتشغيل، ذلك في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق عكس ما كان عليه الحال في إطار التسيير الإداري للاقتصاد؛
- قامت السلطات العمومية الجزائرية بخطوات معتبرة بهدف خلق ديناميكية في سوق العمل وذلك بإنشاء العديد من الأجهزة والهياكل التي تساهم في خلق مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة؛
- تتمثل أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سوق العمل في: حجم السكان، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، والنفقات العامة، الاستثمار، الأجور.

أهمية البحث:

- معرفة مدى نجاعة الإصلاحات الاقتصادية في مجال الشغل؛
- معرفة آليات تحكم في تسيير سوق العمل؛
- يعطينا هذا البحث فكرة عن أهم المشاكل الاجتماعية والمتمثلة في البطالة ومدى سعي الدولة لإتباع سياسات لحلها.

أهداف البحث:

- دراسة سوق العمل من خلال معرفة الطلب وعرض العمل؛
- التعريف بظاهرة البطالة وإبراز مظاهرها وأسبابها وتطورها وخصائصها؛

- تشخيص الخلل القائم بين عرض قوة العمل والطلب عليها؛
- معرفة دور مؤسسات وبرامج سوق العمل.

حدود البحث:

من ناحية المستوى فان الدراسة تختص بالجانب الاقتصادي للجزائر. أما فيما يخص الزمان فان فترة الدراسة تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2014.

منهج البحث:

اتبعنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي بإخضاع سوق العمل إلى دراسة نقدية موضوعية، محاولين تجنب التحيّز وتبرير المواقف أثناء تشخيص الأحداث الاقتصادية التي تمس مباشرة سوق العمل أما أدوات التحليل المستعملة منها إحصائية، والتي تتمثل في البيانات الإحصائية معتمدين في ذلك على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

الدراسات السابقة:

1. رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1966-2010**، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2012. قام الباحث بعرض تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة 1966-2010، مع عرض وضعية سوق العمل في الجزائر لسنة 2010.
2. زكرياء مسعودي، **واقع سياسات التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 1990-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2012. قام الباحث بدراسة تطور وضعية التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة 1990-2010.
3. ليندة كحل الراس، **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014. قامت الباحثة بدراسة سياسات التشغيل في معالجة اختلالات سوق العمل في إطار الإمكانيات المرصودة في الفترة 2000-

2010، إضافة إلى تطور هذا السوق وكذا أجهزة وبرامج التشغيل.

محتويات الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول وقد جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تم تخصيص المبحث الأول إلى الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمتعلقة بالإصلاحات على المستوى الجزئي من خلال إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة الاقتصادية وكذا الاستقلالية، أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية من خلال معرفة برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، أما في المبحث الثالث فتم التطرق إلى السياسة التنموية بعد التعديل الهيكلي من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما **الفصل الثاني** فتم التطرق فيه إلى الإطار النظري لسوق العمل، بحيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث لكل مبحث ثلاث مطالب، نتناول في المبحث الأول تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول سوق العمل، من حيث تحديد مفهوم الطلب على العمل وعرض العمل وتوازن سوق العمل وهذا بصفة عامة، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول البطالة، بحيث نتناول فيه مفاهيم وأنواع وأسباب الخاصة بظاهرة البطالة، أما المبحث الثالث فقد خصص إلى عرض أهم النظريات المفسرة لسوق العمل، بحيث نتطرق إلى مساهمة النظريات التقليدية المفسرة لسوق العمل، والنظريات الحديثة المفسرة لسوق العمل و مفهوم سوق العمل في الاقتصاد الإسلامي ومعرفة نظرته إلى البطالة.

أما في **الفصل الثالث** فقد تم التطرق فيه إلى أثر الإصلاحات الاقتصادية على سوق العمل في الجزائر، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث فقد خصص المبحث الأول عن البطالة في الجزائر من خلال معرفة الأسباب،

التطور لمعدلات البطالة في الجزائر وكذا الخصائص المميزة للبطالة، أما المبحث الثاني فعرضنا سوق العمل في الجزائر وهذا من خلال التعريف بمؤسسات و برامج سوق العمل وكذا الخصائص التي يتمتع بها سوق العمل في الجزائر، وأما من خلال المبحث الثالث حاولنا إبراز مدى تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي على سوق العمل وهذا من خلال معرفة الآثار المترتبة جراء تطبيق ثلاث برامج تنموية في استحداث مناصب شغل.

الفصل الأول

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

مثلت فترة الثمانينات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فترة عسيرة جدا واجهت الجزائر خلالها تحديات وأزمات كبيرة، مثل أزمة المحروقات سنة 1986 وما نتج عنها من إختلالات اقتصادية أثبتت هشاشة النظام المتبع آنذاك، مما استدعى الشروع في إصلاحات اقتصادية، غرضها الأساسي التخفيف من الضيق الناجم عن التدخل المتجاوز للدولة، وإدخال مرونة اكبر في قواعد النشاط ويكون ذلك من خلال استقلالية المؤسسات والقائمين بالنشاط، كما الانتقال من الاعتماد على الصناعات الثقيلة إلى الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالخدمات، وكانت متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية. كما شهدت فترة التسعينيات التحول إلى النظام الجديد الذي يعتمد على السوق الحرة، وكان ذلك في ظل الارتفاع في معدلات البطالة وارتفاع نسبة خدمة الدين، وبالتالي أجبرت الجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي، أين دخلت في مفاوضات معه بتبني برامج إصلاحية وقبول شروطه لحل الإختلالات التوازنية، وتميزت هذه الفترة بإتباع سياسة تقشفية وكان الهدف منها ترشيد الإنفاق العام.

بعد انتهاء فترة التصحيح الهيكلي، اتبعت الجزائر سياسة تنموية وذلك بالاعتماد على سياسة إنفاقية توسعية، وذلك بغرض دعم النمو الاقتصادي، والتخفيض من حدة البطالة.

ويشتمل الفصل الأول والذي يحمل عنوان: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

- ✧ **المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية.**
- ✧ **المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية.**
- ✧ **المبحث الثالث: السياسة التنموية في الجزائر بعد الإصلاحات الهيكلية.**

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم الإصلاحات التي شرعت فيها الحكومة الجزائرية انطلاقا من إعادة الهيكلة المالية والعضوية وكذا استقلالية المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية

1.تعريف إعادة الهيكلة:

هي عبارة عن عملية تغيير مدروسة للعلاقات الرسمية بين المكونات التنظيمية، أي أنها مجموعة من الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات التي تضعها الإدارة لتخفيض التكاليف وتحسين كفاءة الأداء، باعتبار تخفيض العمالة وإدارتها أحد مراحل تحقيق هذه الأهداف، وفي واقع الأمر فان إعادة الهيكلة ليست مفهوما مجردا ولكن إستراتيجية تهدف إلى الرفع من الفاعلية والكفاءة للمؤسسات الاقتصادية من خلال النقاط التالية:[1]

- تخليص الدولة من الثقل المالي المتسبب في الخسائر الدائمة التي يحققها القطاع العام خاصة مع سوء الإدارة والفساد المالي؛
- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على الاستمرارية لتخفيض البطالة المتزايدة؛
- أما عن أسباب إنتاجها يعود إلى غياب استراتيجيات واضحة المعالم للمؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى ارتفاع النفقات والإمكانيات التي لم تجد نفعا في تحقيق الجدوى الاقتصادية.

2. إعادة الهيكلة العضوية:

امتازت المؤسسات الاقتصادية بكبر في الحجم مما جعلها صعبة التسيير، وهذا في نظر القائمين على شؤونها وبالتالي تم اللجوء إلى إعادة هيكلتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم، وقد تمت هذه العملية على أساس التخصص

[1] عمار ميلودي، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على فاعلية النظام الضريبي خلال الفترة: 1992–2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص23.

والتقسيم الجغرافي.[1] وذلك بأن الظروف السابقة جعلت المؤسسة تخرج عن طبيعتها في تأدية هدف معين وهو نشاط إنتاجي محدد تحقق من ورائه نتيجة تسمح لها بإعادة رأسمالها، ومن ثم استمرارها ونموها، ومع ضعف نظام التوجيه الاقتصادي، والمراقبة الخارجية لها، وسوء التنسيق بين أجهزة الدولة وإدارة المؤسسة للمعلومات مما أثر على اتخاذ القرارات وإدارتها، مما أصبحت تتجه نحو نشاطات اجتماعية أكثر منها اقتصادية.[2]

- أسباب إعادة الهيكلة العضوية:[3]

- عدم استجابة هيكل المؤسسات لمستجدات المحيط، وانعدام المنافسة الأمر الذي قلص فرص النمو والإبداع والابتكار؛
- انعدام التكامل وضعف الترابط واختلال التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- محدودية وتعقد نظم الوصاية التوجيهية والرقابية وانعكاساتها السلبية في اتخاذ القرار الاقتصادي.

3.إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية:

تعريف: هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة في الحين، وعلى كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي، وكذلك كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة لتجسيد استقلاليتها المالية وتجنب اللجوء للإعانة الدولة بهدف تصحيح العيوب الظاهرة.[4]

---

[1] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص361.

[2] زينب حوري، **تحليل و تقدير الخطر المالي في المؤسسة الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي2000-2002**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص34.

[3] صالح صالحي، **محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري**، الفصل الثالث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2015، ص2.

[4] مسعود درواسي، المرجع نفسه، ص361.

- إعادة الهيكلة المالية:[1]

- وضع ميزانيات انطلاق للمؤسسات العمومية؛
- تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية؛
- وضع نظام أسعار متناسق؛
- الوصول إلى التطهير المالي وذلك بمسح كل الديون؛
- التفريق بين أعباء الاستغلال للمؤسسات والأعباء الاجتماعية.

4. مضمون سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسة العمومية:[2]

- بعث منهجية جديدة لمواصلة بناء اقتصاد حديث ومستقل تدعيما للاستقلال الاقتصادي وترسيخا للاستقلال السياسي؛
- تدعيم بناء الاقتصاد الوطني بهياكل ومؤسسات قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة التحديات المتمثلة لا سيما في العلاقات الدولية والنمو الديمغرافي الكبير؛
- إضفاء مراقبة أنجح على الثروات و الطاقات المتاحة؛
- ضمان النجاعة والفعالية من خلال اعتماد اللامركزية للقضاء على البيروقراطية المفرطة وضمان النجاعة في التسيير والإدارة.

المطلب الثاني: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية

إعادة الهيكلة بنوعيها العضوي والمالي لم يكن له التأثير المرجو، فبقي ضغط المديونية الخارجية والتدهور الكبير في المردودية، كل هذه العوامل جعلت المسئولين في تلك الفترة يرون أن الحل الوحيد يكمن في إجراء إصلاح اقتصادي يسمح للمؤسسة من تسيير وضعيتها والتخلص من العقبات التي أعاقت سيرها، وفي هذا السياق تجسدت فكرة استقلالية المؤسسات من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية والذي صدر بشأنه مرسوم 88-01 الصادر بتاريخ 1988/01/12 المتعلق باستقلالية

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص3.

[2] مصطفى بلمقدم، ساهل سيدي محمد، **خصصة المؤسسة العمومية الجزائرية لماذا**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، يومي 30/29 نوفمبر 2004، ص8.

المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية، ومعاقبتها إذ لم تقم بتشريف التزاماتها المالية أمام الغير.[1]

1.مفهوم الاستقلالية ومجالات تطبيقها:

نستطيع تلخيص مفهوم الاستقلالية في منح المؤسسات مزيداً من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تأخذ فردية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما تتيح الاستقلالية إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري، بما أن المؤسسة أخذت شكلا آخر في تعريفها فأصبحت حسب القانون الخاص شخصية معنوية (شركات أسهم وشركات مسؤولية محدودة) مسئولة عن نشاطها تخضع لمبادئ الربحية.[2] ويمكن عرض المجالات التي تطبق فيها الاستقلالية كما يلي:[3]

- الاستقلالية في اتخاذ القرارات فبعدما كان اتخاذ القرارات مخول للوزارة الوصية أو السلطة جاء هذا المرسوم ليضع المؤسسة العمومية الاقتصادية مسئولة عن كل قرار تتخذه، ولكن لابد من الإشارة إلى أن الدولة تبقى تتحمل النفقات المترتبة عن القيود التي تفرضها على المؤسسات، بينما لا تتحمل المؤسسات العمومية الاقتصادية التزامات الدولة بفعل تمتعها بذمة مالية مستقلة.
- هذا النوع من الاستقلالية يتطلب الكفاءة في التسيير وتجعل المسير دائما يحمل على عاتقه المسؤولية الكاملة لعملية التمويل والتحكم في تكاليف الإنتاج بأكبر

---

[1] عبد الكريم عابد غريسي، **دور الدولة في الاقتصاد نظرة تحليلية تاريخية: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2011، ص109.

[2] سهيلة شلغوم، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل الشراكة الأوربية – الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص.ص87-88.

[3] فرحات غول، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص.ص 309-310.

قدر ممكن، لأن ذلك يضمن تحقيق مستوى معين من الأرباح لتستعمله المؤسسة في إعادة الإنتاج (التمويل الذاتي)، وكذلك يسمح بضمان حق المقرضين ضد الأخطار المالية التي تنتج عن العجز المالي، كما أن المؤسسة من خلال تمتعها بأهلية قانونية كاملة، أصبحت تلتزم وتتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤسسة بمقتضى قانونها الأساسي، طبقا لقواعد التجارة والأحكام التشريعية المعمول بها في مجال الالتزامات المدنية والتجارية.

- المراقبة وتقييم الأداء إن أحد أوجه تحقيق اللامركزية في القرار هو مراقبة تنفيذ القرارات المتخذة والأهداف المقررة من طرف المؤسسة وبالتالي فالضرورة تلزم إقامة رقابة صارمة ومنظمة تتم في الوقت المناسب، وهذا يجعل عملية الإنتاج تتم بفعالية وبشكل أحسن على الدوام، وهذا سعيا إلى تخفيف القيود وإطلاق مبادرة المؤسسة تماشيا مع حركية وسرعة الوسط التجاري، ومنه تتجنب المؤسسة عراقيل إدارية واعتبارات سياسية كانت سائدة سابقا.

2.أسباب اللجوء إلى الاستقلالية:[1]

كان التطبيق الفعلي للاستقلالية نتيجة أسباب نذكر منها:

- المشاكل الناجمة عن الإخفاق في تطبيق إعادة الهيكلة وعجزها عن التحكم في الاقتصاد الوطني؛
- سوء توزيع الموارد وسوء الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية؛
- التدخل الكبير للدولة في جميع الأمور الخاصة بالمؤسسة بتقييد المؤسسة الاقتصادية من خلال احتكار عملية اتخاذ القرارات.

3. أهداف اللجوء إلى الاستقلالية:

عملية الاستقلالية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي تجربة تهدف إلى البحث عن فعالية أحسن للجهاز الاقتصادي أما عن الأهداف النوعية فيمكن حصرها في ما يلي:[1]

[1] عمار ميلودي، مرجع سابق، ص25.

- إعادة الاعتبار للمؤسسة الوطنية لتحقيق أهدافها؛
- إعادة الاعتبار لروح المبادرة والابتكار وخلق نظام تحفيزي يتماشى مع أهداف المؤسسة؛
- منح المؤسسة حق إدارة الأعمال بنفسها عبر تنظيم العلاقات الاقتصادية.

وباختصار يمكن القول بأن المؤسسة الاقتصادية العمومية في هذه المرحلة أصبحت تقوم على المبادئ التالية:[2]

- مبدأ الاستقلالية؛
- مبدأ المتاجرة؛
- التنظيم الديمقراطي(المشاركة العمالية).

المطلب الثالث: حدود الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

إن الإصلاحات المتبناة بعد أزمة 1986 سرعان ما وصلت إلى طريق مسدود ربما هناك عوامل عديدة تفسر ذلك وأهمها ما يلي:[3]

- ازدواجية وظيفة الدولة كمالك ومنظم للمؤسسات العمومية جعلها غير قادرة على فرض صرامة مالية وتأثرها بالضغوطات والمطالب الاجتماعية والسياسية، ولكن في إطار إصلاحات ترتكز على منطق السوق نجد أن بالإمكان إعادة تخصيص موارد المؤسسة للوصول إلى التشغيل الأمثل؛
- تزويد المؤسسات العمومية بالموارد المالية كان يتم بواسطة التخطيط، ولكن هذا الأخير لا يمس إلا جانب توزيع القرض ولا يمس كيفية تجنيد الادخار في السوق بواسطة الوسطاء الماليون ورقم أعمال المؤسسات؛

---

[1] عمار ميلودي، مرجع سابق، ص25.

[2] فرحات غول، مرجع سابق، ص.ص311-312.

[3] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص128.

- اختلال الأسعار على المستوى الكلي بسبب التوحيد الإداري للأسعار، وهذا ماشوه هيكل الأسعار لدى المؤسسات وأدى إلى انتشار السوق السوداء.

- أثر الإصلاحات الذاتية على سوق العمل:

كانت حالة الانكماش التي عرفها الاقتصاد الجزائري أثناء المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) ذات تأثير سلبي كبير على تطور التشغيل وقد عمق هذا الأثر ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي فلم يستطع بذلك سوق العمل أن يستوعب اليد العاملة الراغبة في العمل، وعرفت بذلك مستويات متفاوتة بين عرض العمل والطلب عليه.[1]

الجدول رقم (1.1): تطور السكان ومعدل البطالة بين (1987-1990).

السنة	السكان	القوة المشغلة	القوة العاملة	معدل البطالة%
1987	22.807.000	3.978.000	4.789.000	17
1989	24.300.000	4.614.000	5.575.000	17.2
1990	25.300.000	4.697.000	5.812.000	19.2

المصدر: العباس بنهناس، مرجع سابق، ص22.

نلاحظ خلال الجدول أن ارتفاع معدلات البطالة استمر من سنة إلى أخرى حيث انه في سنة 1987 كان معدل البطالة 17% ليصبح سنة 1990 حوالي 19.2%، وهذا ما يوضح أن السياسة المتبعة في مجال التشغيل إذا كانت موجودة فهي غير فعالة. ومن خلال تطور مناصب الشغل الجديدة نلاحظ على أن هناك نقص من سنة إلى أخرى حيث انه تم فتح سنة 1987 حوالي 74000 منصب لتنخفض إلى 56000 منصب سنة 1992.

[1] العباس بنهناس، **فاعلية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص23.

وقد تم تصور الحل في إطار إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، إلا أن هذه السياسة قد أخفقت بشكل واضح، في ظل تغليب الاعتبارات الاجتماعية وتغييب المصالح الاقتصادية، وبالتالي إضافة إلى ذلك أزمة 1986 التي ضربت الاقتصاد الجزائري من خلال تقليص موارده والمتمثلة في تراجع أسعار البترول وما انعكس على الاستثمارات العمومية الذي أدى إلى تقلص في معدلات خلق مناصب شغل جديدة، وبالتالي لم تستطع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية على تعويض الخسائر المالية التي تكبدتها هذه المؤسسات، وهو ما أدى إلى تراجع التشغيل ومع وجود فائض في العمالة لم يكن سوى إلا التسريح كحل والذي شرع فيه مطلع التسعينات.[1]

إضافة إلى ذلك ضعف أداء معظم الشركات الوطنية الكبيرة، مما أدى إلى وجود نقص كبير في عرض مناصب شغل، وخاصة متخرجي قطاع التعليم العالي، وهذا لا يعني لم تكن توجد إستراتيجية متكاملة في ظل التخطيط المركزي خاصة من الجانب النوعي، أما الجانب الكمي فكان الأمر مغاير لعدم مقدرة الدولة على توفير مناصب شغل، خصوصا أمام حالة الركود الاقتصادي وانخفاض الاستثمارات العمومية، التي أثر بشكل سلبي على سوق العمل، لأن ضعف نتائج جهاز الإنتاج الوطني لم تسمح بإعطاء دفع لإنشاء مناصب شغل، ولا حتى الاحتفاظ بالمستوى العام للشغل وبالتالي فان الإدارات هي التي قامت بإنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل، وانعدمت كلية مشاركة القطاعات المنتجة وبالخصوص قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية.[2]

ويوضح الجدول التالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب شغل.

---

[1] ليندة كحل الراس، **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص72.

[2] سارة رتيمي، **تخطيط وتكوين الموارد البشرية في التعليم العالي وعلاقته بسوق العمل في الجزائر2005-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص115.

الجدول رقم(2.1): مساهمة القطاعات في مناصب شغل خلال الثمانينات.

القطاعات	1984-1980	1986	1988	1989-1985
الصناعة	105700	8000	5000	28000
الأشغال العمومية	221000	1000	11000	20000
الخدمات	135000	8000	13000	44000
الإدارة	285000	45000	32000	143000
الفلاحة	30000	12000	7000	20000
المجموع	824700	74000	61000	255000

المصدر: ليندة كحل الراس، مرجع سابق، ص71.

يتضح من خلال الجدول على انه هناك نقص واضح في خلق مناصب شغل، وذلك بانخفاض نسبة التشغيل بين 1980-1984 حوالي 824700 منصب شغل لتصبح خلال المخطط الخماسي 1985-1989 حوالي 255000 وهذا راجع بطبيعة الحال إلى انهيار أسعار النفط التي ضربت الاقتصاد الجزائري سنة1986.

نلاحظ أيضا أن هناك تفاوت في خلق مناصب شغل بين القطاعات الاقتصادية فمثلا بين سنتي 1986 و1988 نجد هناك تراجع في خلق مناصب شغل في قطاعات الصناعة والفلاحة وارتفاعها في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية

سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم الإصلاحات التي شرعت فيها الحكومة تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي وكذا برنامج التعديل الهيكلي.

المطلب الأول: برنامج الاستقرار الاقتصادي

تضمن ثلاث اتفاقيات، الاتفاقية الأولى في 31 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 والثالثة في الفاتح من أفريل 1994.

أ. برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: من1989/05/31إلى غاية1990 /05/30

في ضوء الأزمة الاقتصادية التي واجهت الجزائر منذ نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية، اضطرت اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وسارت في هذا النهج مع علمها لصعوبة شروطه، خاصة الصرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد والقرض، سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية وقدم صندوق النقد الدولي حوالي 155.7 مليون وحدة سحب خاصة في إطار by stand وقد استخدم المبلغ كاملا في 30 ماي 1990 وكذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ حيث قدر ب:351 مليون وحدة سحب خاصة بسبب انخفاض مداخيل الصادرات وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق المالية.[1]

[1] وردة علواش، **دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014، ص45.

ب. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني:من جوان1991إلى غاية03/30/ 1992

لم يتحقق الاستقرار الاقتصادي في هذا البرنامج نظرا لقصر مدته مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات من أجل إعادة التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى اتفاق ثاني حيث تم تحرير رسالة نية في 1991/4/21 واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- إصلاح المنظومة المالية؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تحرير أسعار السلع والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.

وقد تحقق في هذه الفترة انخفاض المديونية الخارجية حيث انخفضت من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 وثم انخفضت إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992. وارتفاع خدمة المديونية من 73.9% سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992.إلا انه ابتدءا من سنة 1992 بدأت تظهر الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة، ومنها تغير قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2%، كما أن نسب البطالة وصلت إلى 23.2%.

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل (التجربة الجزائرية)**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص133.

عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضع اقتصادي واجتماعي صعبا مما جعلها في أمس الحاجة إلى تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج أخر.[1]

ت. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أبريل 1994 إلى غاية مارس 1995:

لجأت الجزائر مرة أخرى إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي لحل الإختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال رسالة النية التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول لاقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن[2] وقد تمحورت أهداف هذا الاتفاق كما يلي:[3]

- تحقيق وتيرة نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994، و6% سنة 1995، مع خلق مناصب شغل جديدة لامتصاص البطالة؛
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فاعلية الاستثمار بالرفع من إنتاجية رأس المال ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة؛
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%، وجعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%؛

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص134.

[2] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2010، ص50.

[3] بلعزوز بن علي، عاشور كتوش، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، يومي 30/29 نوفمبر2004، ص11.

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M_2)، بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة،[1] وتشمل(M_2) الودائع تحت الطلب بالإضافة إلى الودائع لأجل لأنه يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن أن تراقبه وتتحكم فيه السلطات النقدية؛[2]
- رفع احتياطات الصرف لدعم القيمة الخارجية للعملة.[3]

على هذا الأساس وافق صندوق النقد على هذه الإستراتيجية بمنحه مساعدة مالية مقدرة ب: 731.5 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1037 مليون دولار، وتخصيص1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت في كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت في ايطاليا سنة 1995، وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة قرارات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليه سابقا ونذكر منها:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار يساوي 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%؛
- بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت إلى تحرير التجارة الخارجية؛
- تخفيض عجز الميزانية إلى 33% من الناتج الداخلي الخام وتقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق رفع معدل الفائدة على القروض.[4]

---

[1] بلعزوز بن علي، عاشور كتوش، مرجع سابق، ص11.

[2] محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص60.

[3] بلعزوز بن علي، عاشور كتوش، المرجع نفسه، ص11.

[4] سليم عقون، مرجع سابق، ص50.

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي(31مارس1995-1أفريل1998)

تم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ 1.169مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق.[1]

وتتلخص أهم محاوره:

- ❖ السياسة النقدية: من أهم التدابير ما يلي:[2]

- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994 تحضيرا للاستعمال التدريجي لوسائل المراقبة غير المباشرة كالاحتياطي النقدي والسوق المفتوحة، مع تنمية السوق النقدي عن طريق وضع نظام متزايد لديون البنك المركزي وسندات الخزينة، ومن ثم رفع معدل إعادة الخصم إلى15%، معدل السحب على المكشوف للبنوك على البنك الجزائري ما يعادل 24%؛
- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة 96/94 والسماح للمشاركة الأجنبية الاستثمار في البنوك التجارية؛
- التحضير للإنشاء سوق للأوراق المالية، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20% ابتدءا من سنة 1998؛
- إن الإصلاحات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال السياسة النقدية لبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الإنفاق الموسع، اتسمت بسياسة مالية صارمة برفع القيود على تقديم الائتمان لتمويل الاقتصاد، وعليه فإن منذ سنة 1994 لجأت إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر الارتفاع في معدلات الفائدة خلال

[1] وردة علواش، مرجع سابق، ص46.

[2] بلعزوز بن علي، عاشور كتوش، مرجع سابق، ص12.

فترة هذا البرنامج، بحيث فرض 25% كاحتياطي قانوني للودائع بالعملة الوطنية؛

❖ تحرير الأسعار:[1]

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية، وذلك بين سنتي 1994 و 1996.

❖ تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف:[2]

بحلول سنة 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية بعد توقف الحظر المفروض على بعض السلع القليلة (السلع المحظورة لأسباب دينية وصحية واجتماعية) والسلع الموقوفة مؤقتا حتى نهاية 1994، بالإضافة إلى عشر سلع أساسية معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة والتي ألغيت القيود عليها بنهاية عام 1994، كما تم تدعيم هذا البرنامج التدريجي لتحرير التجارة الخارجية بتخفيض المعدل الأقصى للرسم الجمركي على الواردات من60% إلى50% أولا في عام 1996 ثم إلى 45% ابتداء من ابتداء من 1 يناير1997، وهذا ما يدل على زيادة الانفتاح التي تمارسه الجزائر من الناحية الاقتصادية والتجارية على المستوى العالمي، وبالأخص مع إلغاء تقريبا كل القيود أو ما يقارب 20 بندا متعلق بالصادرات.

إضافة إلى التخفيضات المنتظرة والتي قد تصل إلى حدود جد منخفضة إن لم نقل رمزية، بفعل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعتبر هذه الأخيرة بأن تحرير التجارة الخارجية من أهم المبادئ التي تركز عليها، بالإضافة إلى الدخول

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص149.

[2] فرحات غول، مرجع سابق، ص.ص318-119.

كطرف في الشراكة الأورومتوسطية والتي تقتضي إنشاء منطقة حرة تكون فيها التعريفة الجمركية منخفضة.

وبالتالي فإن الإجراءات المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية ساهمت بصفة كبيرة في ارتفاع الواردات من المنتجات الأجنبية، مما أضفى منافسة على المؤسسات المحلية التي ليس باستطاعتها بعد التكيف ومواجهة المنافسة في ظل تحرير الأسعار وقانون المنافسة.

يهدف هذا البرنامج كذلك إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، حيث انخفض العجز من6.9% من الناتج المحلي الخام في 1995/1994 إلى 2.2% من الناتج المحلي الخام خلال 1998/1997، والعمل على إرسال نظام الصرف واستقراره بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف والعمل على تحويل للأجل المعاملات الخارجية الجارية؛[1]

بالنسبة لاحتياطات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997؛[2]

❖ تنمية القطاع الخاص:

وتمت هذه العملية من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس المال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49%، ثم وسعت وأصبحت غير محدودة وذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة 1995.

❖ إصلاح المؤسسات الاقتصادية العمومية:[3]

---

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص196.

[2] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر في الفترة (2000/90)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص206.

[3] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص153.

بعد تجربة لمدة خمسة سنوات لصناديق المساهمة الثمانية والتي كانت الممثل الوحيد للدولة، التي أنشأت بداية إصلاحات 1988، نلاحظ بأن الاقتصاد بقي على حاله لذا تم حل هذه الصناديق في1995/12/24، واستحداث الشركات القابضة التي تتوفر على قسط سهم من رأس المال عدة شركات لقطاعات متقاربة أو متعاملة وبموجب المادة 17 من القانون 95-55 تم إنشاء مجلس وطني لمساهمات الدولة يكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة وتوجيهها.

وجراء تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام أدى إلى عجز الموازنة وعبء الدين الخارجي، فأصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية ولعل قانون 95-22 المؤرخ في 1995/8/26 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية ويؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص.

المطلب الثالث: أثر الإصلاحات الاقتصادية على ميدان الشغل خلال عشرية التسعينيات

لقد تدهورت الأوضاع الخاصة بالتشغيل خلال تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وذلك بسبب غياب استثمارات جديدة إلى جانب ذلك الطلب الكلي أو الجزئي للعاملين، بسبب إتباع سياسة مالية انكماشية أثرت بشكل سلبي على النواحي الاقتصادية والاجتماعية نختصرها في النقاط التالية:

- إن أهم أثار تقليص النفقات الجارية، تخفيض معدل الزيادة في الأجور، وخفض عدد الوظائف في القطاع الحكومي؛
- إن انخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري في مواجهة العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج وبالتالي عدم القدرة على خلق المزيد من فرص العمل بحيث أن انخفاض قيمة الدينار سنة 1994 بنسبة 40.17%، دفع بالجزائر إلى تصفية مؤسساتها الاقتصادية إما بالغلق أو الخوصصة مما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال مما نتج عنه ارتفاع

مستوى البطالة من نسبة 24% سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 1997، وقدر عدد البطالين ب2.3 مليون بطال منهم 80% شباب أقل من 30 سنة وثلثي منهم ليس لديهم خبرة وحوالي 36000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا نحو البطالة التقنية بين 1994 و1998 وهذا ما أدى إلى الطلب المتزايد على العمل حيث تتراوح مابين 25000 إلى 30000 طلب عمل.[1]

الجدول رقم(3.1): تطور عدد المؤسسات المنحلة وعدد العمال المسرحين في الجزائر (1994-2000).

السنة	عدد المؤسسات المنحلة	عدد العمال المسرحين
1994	20	20908
1995	300	236300
1996	162	100498
1997	503	162175
1998	239	115137
1999-2000	225	-
المجموع	1224	63018

المصدر: سعدية قصاب، مرجع سابق، ص111.

من خلال الجدول نلاحظ بان عدد المؤسسات المنحلة قدر ب: 1224 مؤسسة وطنية مما أدى إلى تسريح نحو 63018 عامل.

[1] وردة علواش، مرجع سابق، ص47.

المبحث الثالث: السياسة التنموية الجزائرية بعد الإصلاحات الهيكلية

سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم الإصلاحات التي شرعت فيها الحكومة بداية الألفية الجديدة والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

1.مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

من المبادئ العامة في الاقتصاد الكلي، هناك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي، وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود، وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي.[1]

يعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر بعد تطبيقها لسياسة التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينيات، ويستهدف هذا البرنامج بالدرجة الأولى الظروف المثلى من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويشتمل على مجموعة من الأهداف وأبرزها:[2]

- خلق مناصب شغل والحد من البطالة؛
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- دعم الإصلاحات الاقتصادية؛
- إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

---

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد10، 2012، ص147.

[2] ساسية عناني، سمية سريدي، **تقييم فاعلية برنامج الإنعاش الاقتصادي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة، يومي 28 و29 اكتوبر2014، ص4.

2. محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:[1]

يغطي هذا البرنامج خمسة مجالات ودعم القطاعات المولدة للشغل في مختلف المناطق الجزائرية بهدف التكفل بالبطالة، فان الدولة الجزائرية قد خصصت غلاف مالي قدره: 525 مليار دج، لاستثمارها في هذا المجال، وهي موزعة كما يلي:

الجدول رقم(4.1): الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج (الوحدة مليار دج)				المجموع	%
	2001	2002	2003	2004		
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	8	11.4	21.4
الأشغال الكبرى	93	73.9	37.6	2	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.2	17.4	3.4	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر: ساسية عناني، سمية سريدي، مرجع سابق، ص6.

[1] قصاب سعدية، مرجع سابق، ص223.

3. مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في خلق مناصب شغل:

الجدول رقم (5.1): تطور حجم العمالة خلال(2001-2004).

السنوات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9.075.000	9.305.000	9.540.000	9.780.000
حجم العمالة المشغلة	5.199.000	5.462.000	5.741.000	5.976.000

المرجع: سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2001-2014، مداخلة ضمن الدولي: حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11 و12 مارس 2013، ص14.

الجدول رقم (6.1): تطور حجم الإنفاق ومعدلات التشغيل والبطالة (2001-2004).

السنوات	2001	2002	2003	2004
الإنفاق الحكومي (مليار دينار)	13321	1550.6	1690.2	1891.8
معدل التشغيل (%)	20.12	-	21.2	24.4
معدل البطالة (%)	27.3	25.9	23.7	17.7

المصدر: ساسية عناني، سمية سريدي، مرجع سابق، ص15.

من خلال البيانات من الجدولين (5.1) و(6.1) نلاحظ انه هناك تناقص في معدلات البطالة من خلال انخفاض نسبتها من 27.30% سنة 2001 إلى 17.70% سنة 2004، بحيث سجلت اكبر انخفاض في معدل البطالة حيث انخفضت ب ستة نقاط كاملة، ومن خلال الجدول نلاحظ إن هناك تزايد وتطور في الإنفاق الحكومي، وما صاحب ذلك من تطور معدلات التشغيل في الجزائر، وبالتالي يمكن القول من إن

السياسة الانفاقية التوسعية أدت إلى تنشيط سوق العمل في الجزائر، من خلال ترشيد نفقاتها بتوجيهها نحو الإنفاق الاستثماري المنتج وذلك خلال الفترة مابين 2001 و2004. وهذا من خلال نوعية الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية وذلك من خلال ارتفاع العوائد الجباية البترولية. وإلى الفائض المالي المتحصل عليه من الإيرادات البترولية.

الجدول رقم(7.1): المساهمة القطاعية في خلق مناصب شغل (2001-2004).

القطاعات (مليون عامل)	2001	2002	2003	2004
قطاع الفلاحة	1312	1438	1412	1617
نسبة التشغيل %	21.07	26.33	20.74	17.16
الصناعة	861	804	1060	1058
نسبة التشغيل %	13.82	9.23	13.60	13.16
البناء والأشغال	650	860	799	967
نسبة التشغيل %	10.44	15.74	11.96	12.40
الخدمات	3405	2660	3667	4152
نسبة التشغيل %	54.67	48.70	54.88	53.26
المجموع	6228	6662	7796	8042

المصدر: ساسية عناني، سمية سريدي، مرجع سابق، ص16.

يتضح من خلال الجدول أن قطاع الخدمات قد ساهم في امتصاص البطالة في تلك الفترة، أين كانت اغلب المناصب تنحصر في الخدمة العمومية المتمركزة في الإدارات العمومية، ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الفلاحي، في خلق مناصب شغل جديدة، وهذا راجع إلى سياسة الدولة من خلال تشجيع القطاع الفلاحي، وذلك بتشجيع

المستثمرين في هذا المجال من حيث ارتفاع حجم معدلات التشغيل وذلك من 21.07% سنة 2001 إلى 17.16% سنة 2004، ونلاحظ من جهة أخرى، إلا أن هناك انخفاض العمالة في قطاع التصنيع تدريجيا، وبداية ارتفاعه في قطاع البناء والأشغال العمومية، لذا فالبرامج الاستثمارية التي ميزت هذه الفترة ساهمت نوعا ما في توفير مناصب شغل جديدة، إلا انه بالنظر إلى القيمة المالية لهذا البرنامج، فانه كان من المتوقع تحقيق معدلات متزايدة للتشغيل، وذلك بالاعتماد سياسة تصنيعية وإنتاجية بدلا من البناء والتعمير بيد عاملة أجنبية.

المطلب الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة البرامج والمشاريع الذي سبق إقرارها وتنفيذها في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، يستهدف مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط، وقدرت الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي 4.202 مليار دينار،[1] موزعة حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم(8.1): تخصيصات البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009).

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسب %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، مرجع سابق، ص10.

[1] ساسية عناني، سمية سريدي، مرجع سابق، ص6.

وسعت الدولة من خلال هذا البرنامج لتحقيق أهداف عديدة ألا وهي:[1]

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة وتحسين معيشة الأفراد؛
- تطوير البنى التحتية والموارد البشرية؛
- رفع معدل النمو الاقتصادي.

1.مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو في خلق مناصب شغل:

الجدول رقم(9.1): تطور الإنفاق الحكومي ومعدلات التشغيل والبطالة في الفترة (2005-2009).

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق الحكومي (مليار دينار)	2052	2435	3108.5	4246.3	4466.9
معدل التشغيل (%)	24.7	26.8	25.5	26.9	37.6
معدل البطالة (%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: ساسية عناني، سمية سريدي، مرجع سابق، ص15.

من خلال الجدولين(8.1) و(9.1)، على انه خصصت اعتمادات مالية معتبرة بمتتالية متزايدة من سنة إلى أخرى، وذلك من حيث ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من 2052 مليار دينار جزائري سنة 2005 إلى حوالي 4466.9 مليار دينار جزائري، مما خلق ارتفاع معدلات التشغيل في الجزائر، وبالتالي انخفاض في معدل البطالة بحيث كانت نسبتها سنة 2005حوالي 15.3% لتصبح سنة 2009 بمعدل10.2% أي بلوغ حجم عمالة سقف 9.432000 عاملا إلا انه خلق هذا البرنامج مابين الوظائف الدائمة والمؤقتة.

[1] كريم بودخدخ، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص202.

الجدول رقم(10.1): المساهمة القطاعية في خلق مناصب شغل (2005-2009).

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع الفلاحة	1380	1609	1170	1252	1242
نسبة التشغيل%	17.16	18.15	13.62	13.69	13.11
الصناعة	1058	1263	1027	1141	1194
نسبة التشغيل%	13.16	14.24	11.925	12.48	12.61
البناء والأشغال	1212	1257	1523	1575	17.98
نسبة التشغيل%	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14
الخدمات	4392	4737	4871	5178	5318
نسبة التشغيل%	54.61	53.43	56.70	56.41	46.14
المجموع	8042	8866	8591	9146	9472

المرجع: ساسية عناني، سمية سريدي، مرجع سابق، ص16.

من خلال الجدول نلاحظ إن قطاع الخدمات لا يزال يساهم في امتصاص معدلات البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي، وبروز قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية، مما يدل على أن توجه الدولة نحو بناء وتشييد البنى التحتية والتركيز على الأشغال العمومية مقارنة مع قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة الذي ترجعا تدريجيا في خلق مناصب شغل.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)

أطلقت الجزائر مطلع عام 2010 وعلى مدى خمس سنوات، برنامجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خصصت له 286 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات العمومية، ولوحظ أن الأولوية في توزيع الاستثمارات خصصت من اجل تحسين ظروف معيشة السكان، أما الأولوية الثانية خصصت لتطوير الهياكل القاعدية وما تبقى خصص لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية، منها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التشغيل.[1] وقد خصصت حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (11.1): التخصيص القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

السنوات / القطاعات	2010-2014 (الوحدة مليار دولار)	المجموع النسبي (%)
الأشغال الكبرى	42	14.69
السكن	50	17.48
النقل	38	13.29
الري	27	9.44
التربية والتكوين والتعليم العالي	24	8.39
الزراعة	13	4.55
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7	2.45
مجالات أخرى	58	20.28

المصدر: سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، مرجع سابق، ص12.

[1] وفاء شمام، حدة أوضايفية، **تقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي: حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة، يومي 28-29 أكتوبر 2014، ص6.

❖ مضمون البرنامج التكميلي لتوطيد النمو الاقتصادي:

الجدول رقم(12.1): تطور عدد السكان المشتغلين والعاطلون عن العمل بالآلاف (2010-2014).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
السكان النشطين	10812	10661	11423	11964	11453
السكان المشتغلين	9735	9599	10170	10788	10239
العمال غير الدائمين	549	478	481	507	417
بطالة السكان	1214	1151	1175	1253	1076
معدل البطالة(%)	10.2	10.0	11.0	9.8	10.6
معدل التشغيل(%)	37.6	36.0	374	39.0	36.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

نلاحظ من الجدول على انه هناك ارتفاع في حجم الإنفاق الحكومي وهذا ما يوحي لنا بان الدولة تسعى إلى التخفيض من معدلات البطالة بحيث بلغت حجم العمالة سنة 2010 ب: 9.735.000 منصب شغل ليتوقع أن يبلغ سنة 2014 ما يقارب 10.738.000 منصب، حيث انه انخفضت معدلات البطالة من 10% سنة 2010 لتصل إلى 9.8% في سنة 2014، وتبقى نسبة المساهمة في القضاء البطالة ضعيفة إذا ما قورنت بالغلاف المقدر لها ب 350 مليار دينار لدعم مكافحة البطالة.

غير إن الإشكال الذي يبقى مطروحا هي نوعية الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية والمعتمد أساسا على عائدات الجباية البترولية، وإذا تراجعت أسعار النفط، سوف يؤدي إلى توقف اضطراري عن الإنفاق مما يؤدي للعودة إلى معدلات مرتفعة من البطالة.

الجدول رقم(13.1): المساهمة القطاعية في خلق مناصب شغل (2010-2014).

الوحدة: بالآلاف

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة	1136	1034	912	1141	899
الصناعة	1337	1367	1335	1407	1290
البناء و الأشغال العمومية	1886	1595	1663	1791	1826
خدمات	5377	5603	6260	6449	6264

المرجع: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

من خلال الجدول نلاحظ على أنه قطاع الخدمات هو الذي يحتل الصدارة من بين قطاعات النشاط في استحداث مناصب عمل وبالتالي عرفت مساهمة قطاع الخدمات خلال الفترة 2010 حتى الثلاثي الأول من سنة 2014 نمو متزايد في خلق مناصب الشغل، ولكن عند نهاية السنة عرف تراجعا وهذا التراجع مس جل القطاعات إلا قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا القطاع الذي احتل المرتبة الثانية من خلال مساهمته في توفير مناصب عمل، وعرف قطاع الزراعة تذبذبات من خلال مساهمته في توفير مناصب عمل حيث سجلت 2013 كأكبر مساهمة لتنخفض تدريجيا في نهاية سنة2014.

❖ دور القطاع القانوني في خلق مناصب شغل:

مع نهاية الثمانينات وبداية 1990 شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية ومالية كان لها الأثر الكبير على التشغيل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فالقطاع العام عرف خلال سنوات التسعينيات تسريح عدد كبير من العمال نتيجة برنامج التصحيح الهيكلي وعكس هذا فقد عرف القطاع الخاص ابتداءا من 1990 تحسنا

ملحوظا وساهم في خلق عدد معتبر من المناصب نتيجة تطوره السريع.[1] ومن خلال الجدول الموالي الذي يوضح مساهمة القطاع القانوني في استحداث مناصب عمل خلال الفترة (2004 – 2014).

الجدول رقم(14.1): مساهمة القطاع القانوني في خلق مناصب شغل(2004–2014).

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص
2004	2678000	5121000
2005	2964000	5080000
2006	2746000	6123000
2007	2987000	5607000
2008	3149000	5996000
2009	3235000	6238000
2010	3346000	6390000
2011	3843000	5756000
2012	4354000	5816000
2013	4440000	6349000
2014	4100000	6139000

المرجع: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi–chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

[1] علي سنوسي، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر–الأسباب والحلول من خلال تجارب دولية–**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة، يومي 15–16 نوفمبر 2011، ص4.

من خلال بيانات الجدول، نلاحظ على أن هناك تفاوت بين مساهمة القطاع الخاص والعام في استحداث مناصب عمل، سجل في سنة 2013 كأعلى نسبة مشاركة بالنسبة للقطاع العام بحوالي 4440000 منصب عمل وانخفضت هذه النسبة تنخفض تدريجيا في سنة 2014، أما القطاع الخاص نلاحظ على أن سنة 2010 هي التي حققت فيها أعلى نسبة مساهمة قدرت 6390000 منصب عمل، وبدأت في التراجع نسبيا خلال السنة 2011، ثم عرفت تصاعدا بداية 2012 حتى سنة 2013، لتعرف تراجعا في نهاية سنة 2014.

خلاصة الفصل:

إن إعادة الهيكلة العضوية والمالية كانت تهدف من حيث المبدأ إلى تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تحسين القطاع الإنتاجي عن طريق الرفع من معدلات المردودية والإنتاجية، إلا أن الأهداف المرجوة لم تحقق والمشاكل التنظيمية الأخرى المتعلقة بدورة الاستغلال لم تحل، نتيجة لطبيعة القرارات التي كانت تسلط على المؤسسات وعدم التحكم في تقنيات التسيير والتنظيم على مستوى وظائف المؤسسة.

إن الاستقلالية لم ترسوا على قواعد ثابتة وآليات تحكمها بشكل دقيق نتيجة الرؤى والأطروحات المتباينة بين مؤيد ومعارض للقطاع العام، ولم تسمح استقلالية التسيير من تصحيح وضعية المؤسسات المالية، بل وصل الحد إلى تراكم الإختلالات المالية والدليل على ذلك الديون الضخمة المسجلة سنة 1992 للبنوك التجارية من خلال ذلك يمكن القول أن الإصلاحات السابقة لم تحقق الأهداف المسطرة من طرف السلطات، لأن تداول هذه العمليات كان يتم دوماً في إطار اقتصاد مركزي مراقب من طرف الدولة ولكل هذه الأسباب أجبرت الجزائر إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، بوضع وصفة اقتصادية مرتبة بمراحل زمنية ضمن شروط المؤسسات المالية الدولية، نحو إجراء تغيرات جذرية على الاقتصاد الجزائري وكان ذلك من خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، في ظل الصعوبة والصرامة في تطبيق هذا البرنامج، مما اثر على عدة نواحي من القطاعات الاقتصادية وأدى إلى التأثير على القطاع العام وتقليص دوره وهذا بسبب في إطار انتهاج سياسة مالية تقشفية، بخفض النفقات وبالتالي أثر على سوق العمل.

وبعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية، متمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد كان له الأثر الايجابي بارتفاع حجم اليد العاملة، وذلك في ظل ارتفاع عوائد المحروقات في الفترة التي طبق فيها البرنامج.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لسوق العمل

تمهيد:

تعتبر البطالة من المشكلات الاقتصادية الكبرى التي تعاني منها معظم الاقتصاديات سواء في العالم الصناعي المتقدم أو الدول النامية، مع وجود قدر من التفاوت والاختلاف وتنتج البطالة عن الاختلال الذي يحدث في سوق العمل حيث إن عرض قوة العمل يفوق الطلب عليها، ولعل أهم المشاكل الاجتماعية التي لها معاني تختلف من فترة إلى أخرى، فالنظرية الاقتصادية هي الأساس التي ترجع إليه لمعرفة ما هي المتغيرات الأساسية التي تؤثر في الظاهرة، ويعتبر تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف والذي يتطلب معدل منخفض للبطالة أحد أهم الأهداف الرئيسية للاقتصاد الكلي، فقوة العمل تشمل الأشخاص سواء كانوا يشتغلون أو متعطلون عن العمل، ولا تشمل على أولئك الذين لا يبحثون عن العمل، وتنخفض العمالة عبر المسار الإنتاجي خلال فترات الركود، وترتفع خلال فترات الانتعاش، وتنمو العمالة بالتزامن مع الناتج الداخلي الخام.

ويشتل الفصل الثاني الذي يحمل عنوان الإطار النظري لسوق العمل:

- ✧ **المبحث الأول: تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول سوق العمل.**
- ✧ **المبحث الثاني : تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول البطالة.**
- ✧ **المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل.**

المبحث الأول: تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول سوق العمل

سنحاول في هذا المبحث التعرف على سوق العمل من خلال مفهومه وكذا عرض العمل والطلب عليه.

المطلب الأول: عموميات حول سوق العمل

1. مفهوم سوق العمل:

تعريف1: هو ذلك المكان أو المجال الذي يلتقي فيه الباحثون عن فرص العمل والباحثون عن العمال ويتم من خلاله تحديد مستوى الأجور وحجم العمالة.

تعريف2: هو مكان توفير مجال للتفاعل القوي وتحديد الاعتبارات الخاصة بالعمل فيجمع بين البائع والمشتري لخدمة العمل وعلى ذلك يتم تحديد الأسعار.

تعريف3: هو دائرة للتبادل الاقتصادي يبحث فيه الأفراد الراغبون في العمل عن الوظائف، ويبحث فيها أصحاب الأعمال عن الأفراد المؤهلين الذين يمكنهم شغل الوظائف الشاغرة، ويطلق على سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الوظائف المتاحة عن عدد الراغبين في العمل اسم سوق العمل المحكم، كما يطلق على سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الراغبين في العمل عن عدد الوظائف المتاحة اسم سوق العمل الراكد.[1]

و يتميز سوق العمل عن بقية الأسواق الأخرى في ما يلي:[2]

أ. غياب المنافسة الكاملة: بمعنى أنه لا يوجد أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص

---

[1] نجاح بوالهوشات، **التكوين بالجامعة الجزائرية ودوره في توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة لسوق العمل في ظل الهيكلة الجديدة لنظام التعليم**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 14/13 أفريل 2011، جامعة بسكرة، ص123.

[2] فارس شلالي، **دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 ومحاولة اقتراح نموذج اقتصادي للفترة 2005-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص12.

التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.

ب. سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى ولو تشابهت سواء للأسباب عنصرية كالجنس أو اللون والدين أو للأسباب اختلاف السن أو الثقافة.

ج. تأثر سوق العمل: وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).

د. تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: وتنعكس أثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين:

- عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة؛
- تغيير بعض الوظائف لقاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى.

هـ. سوق العمل كأي سوق أخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض.

2. العوامل المؤثرة على سوق العمل:[1]

تتحكم في سوق العمل عوامل مختلفة، تؤثر في قراراته ومواقفه، ومن بين هذه العوامل المؤثرة في سوق العمل نذكر:

- الأيدي العاملة في مختلف المهارات والاختصاصات الساعية للحصول على فرص عمل مناسبة؛
- أصحاب العمل أو أصحاب رؤوس الأموال الراغبين في توظيف أيد عاملة مدربة وخبيرة، تؤمن لهم منتجات منافسة محليا وإقليميا وحتى عالميا؛
- النقابات العمالية التي تسعى لتحقيق برامجها وأهدافها وغاياتها والتي تتمثل في الدفاع عن العمال وأصحاب الحرف وإنصافهم، وتحصيل حقوقهم، والتحسين من أوضاعهم سواء داخل العمل أو خارجه؛

[1] فاطمة الزهراء مولاي علي، **سوق العمل والموارد البشرية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 14/13 أفريل 2011، جامعة بسكرة، ص85.

- التنظيمات المهنية، ومنها تنظيمات أصحاب العمل والممثلة في الغرفتين التجارية والصناعية وجمعيات أصحاب العمل ومنظماتهم، ومنها ملاك المدارس الخاصة؛
- الدولة صاحبة السلطة والسيادة بما تقوم به باعتبارات الحكم بين فئات العرض والطلب، إضافة إلى سن التشريعات والقوانين وإجراء الدراسات والأبحاث ورسم السياسات الاقتصادية والتنموية، حيث لم يقف دور الدولة بل يتعداها إلى البحث عن الأسواق الإقليمية والدولية لتأمين الواردات من المواد الخام، وتصدير المواد والسلع المصنعة وحمايتها من المنافسة الخارجية، إضافة لتنظيمها لحركة الأيدي العاملة الوافدة كي لا تؤثر على الأيدي العاملة الوطنية وبالتالي يؤدي إلى حدوث بطالة.

المطلب الثاني: الطلب وعرض العمل

1. الطلب على العمل

- مفهوم الطلب على العمل:[1]

هو عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل اجر معين، ويعبر عنه بالطلب على العاملين الذين تتوفر لديهم الأهلية لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الإنتاجية، التي تحدد مكوناتها وفقا لنوع النشاط الذي يعمل فيه والأسلوب التقني والفني المتبع والتي تتأثر بدورها، بالإجراءات التنظيمية والمستويات الإنتاجية السائدة.

- العوامل التي تحدد الطلب على العمل:
  - الأجور:[2]

تعد من أبرز العوامل المحددة للاتجاهات الطلب على العمل، في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بافتراض تشابه الظروف المرتبطة بالعمل والبيئة المحيطة

[1] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، **اقتصاديات العمل**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص49.

[2] حازم رحاحلة، **تمايز الأجور بين القطاعين العام و الخاص دراسة مقارنة لتداعياته على أسواق العمل في الأردن والإمارات و قطر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، كانون الثاني/يناير–2012، ص24.

به، فان مستوى الأجر الذي يتقاضاه العامل مقابل شغله لوظيفة أو أخرى هو الذي سيحدد من دون أدنى شك جانبا كبيرا من اتجاهات العمال وإقبالهم عليها.

- الكفاية الإنتاجية:[1]

كلما زادت الإنتاجية الحدية للعامل كلما ارتفع الطلب على العمل، لان حجم الإنتاج الكلي يتحدد عندما تتساوي التكلفة الحدية الحقيقية على الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل.

- الأسلوب التقني والفني المستخدم في الإنتاج:[2]

إذا كان نمو الطلب على السلع و الخدمات ينعكس على سوق العمل في شكل ارتفاع الطلب، فان مدى هذا الانعكاس يتوقف على سرعة وسهولة استجابة الإنتاج للزيادة في الطلب وبالتالي فإذا اعتبرنا بان الجهاز الإنتاجي يتمتع بمرونة كبيرة فانه تكون هناك زيادة معتبرة وسريعة في الطلب على العمل لان أثر هذه المرونة يتجلى في ارتفاع حجم الإنتاج.

- وهناك عوامل أخرى تؤثر في الطلب على العمل أهمها:[3]
  - معدل النمو الاقتصادي؛
  - الاستثمار؛
  - درجة التطور التكنولوجي؛
  - التقاعد.

- قانون الطلب على العمل:[4]

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص273.

[2] رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، تعريب: بشير فريد طاهر، **اقتصاديات العمل**، دار المريخ للنشر، السعودية، 1994، ص47.

[3] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص50.

[4] عاصم بن طاهر عرب، **اقتصاديات العمل: نظرية عامة**، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1994، ص32.

ينص قانون الطلب على العمل على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية، أي كلما زادت الأجور ومع ثبات العوامل الأخرى فان الطلب على عدد العمال سوف يقل والعكس صحيح.

إذا افترضنا وجود المنافسة التامة، فان شرط تعظيم الربح بالنسبة للاقتصاد الوطني: $\omega = P * MP$ بحيث:[1]

ω: يمثل الأجر النقدي (الاسمي).

MP:الإنتاجية الحدية للعمل.

P :يمثل مستوى الأسعار.

ω/P :يمثل الأجر الحقيقي.

وتبين العلاقة الأخيرة بان حجم الإنتاج الكلي يتحدد عندما تتساوي التكلفة الحدية الحقيقية/الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل.

وعليه تصبح دالة الطلب على العمل(Nd) دالة تابعة لمعدل أجر حقيقي$(\frac{\omega}{P})$.

أي: $Nd(\frac{\omega}{P})$

في دالة الإنتاج عند افتراض ثبات رأس المال والموارد الطبيعية والأرض غيرها، وبالتالي تصبح دالة الإنتاج تابعة لكمية العمل المستخدمة $Y = f(N)$.

حيث أن:

- Y حجم الإنتاج الحقيقي.
- N مستوى الاستخدام.

بشرط:

[1] عمر صخري، مرجع سابق، ص263.

- $Y'(N) > 0$
- $Y''(N) < 0$

وبالتالي فان الإنتاجية الحدية للعمل بافتراض ثبات السعر أي حالة المنافسة التامة هي موجبة ولكنها متناقصة، أي إن الزيادة في مستوى الاستخدام تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج، إلى أن معدل التغير الطلب على العمل يكون سالب.

الطلب الكلي على العمل:

هو عبارة عن الجمع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية على العمل من قبل المؤسسات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، ويعبر الطلب الكلي على العمل بالمعادلة التالية :[1] $\omega = \frac{W}{P} = f(N)$ أو $W = P * f(N)$

بحيث يكون منحنى الطلب سالب الميل كما في الشكل رقم (1) أدناه:

الشكل رقم(1.2) يمثل منحنى الطلب الكلي على العمل.

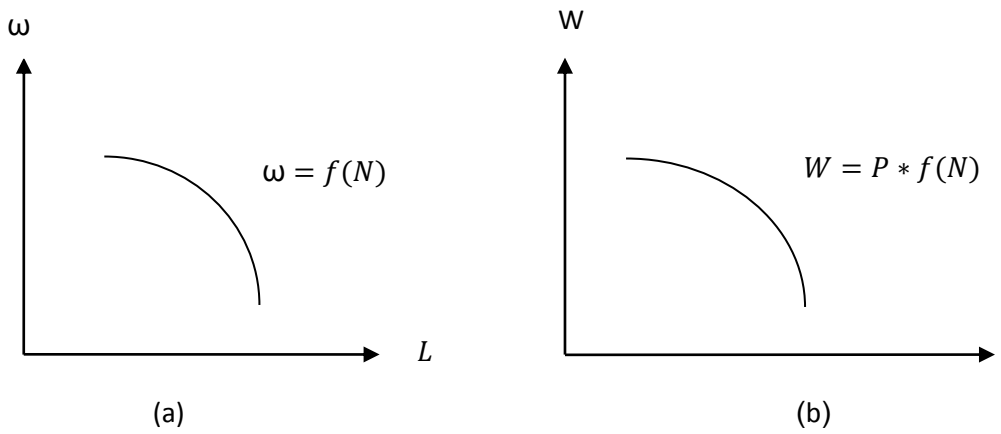

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص319.

و من خلال الشكل يتبين لنا أن:

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ط3، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص318.

- الميل السالب لمنحنى الطلب الكلي على العمل نتيجة تناقص الإنتاجية الحدية للعمل، وفي ظل توفر شروط المنافسة التامة يكون منحنى الطلب الكلي على العمل عبارة عن مجموع الإنتاجية الحدية للعمل داخل الاقتصاد الوطني.

2. عرض العمل

- مفهوم عرض العمل:

هو عبارة عن عدد الأيدي العاملة، المتمثلة بالجهد المعروض فعلا والمستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة، وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان التي تقع أعمارهم ما بين 15 و65 سنة بعد استبعاد العاجزين عن العمل بسبب العاهات أو الإصابات و الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تزيد عن 65 سنة، و بالتالي فان تقسيم عرض العمل على النحو التالي:[1]

- أصحاب العمل؛
- العاملون لحسابهم؛
- الأجراء؛
- العمال العائليون.

- العوامل المحددة لعرض العمل
  - حجم السكان وهيكله؛
  - مستوى الأجر؛
  - العادات والظروف الاجتماعية والدينية السائدة؛
  - نقابات العمال؛
  - تفضيلات الأفراد بالنسبة للأجر و وقت الفراغ.[2]
  - حدوث هجرة داخلية وبحث هؤلاء المهاجرين عن فرص للعمل؛

[1] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص47.

[2] مولود نورين، **العوامل المؤثرة على العلاقة بين التعليم و الأجور: دراسة قياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012، ص21.

- توفير فرص أوسع أمام النساء لممارسة الوظائف مما يحدث تغيير التشريعات المقيدة لعمل المرأة واتساع المجالات الأكثر توافقا مع توجهات النساء.[1]

- قرار العمل:

يعتمد قرار العمل على أن الشخص القادر على العمل له القدرة على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل T_m ووقت يخصصه للراحة T_c، يتيح الزمن المستغرق في العمل للعامل أجرا حقيقيا، أما وقت الراحة يكلفه هذا الأجر، وبما أن الزمن المستغرق في العمل وزمن الراحة هما زمنان متكاملان، وباعتبار أن الزمن الأول هو زمن عرض العمل والزمن الثاني هو زمن الطلب على الراحة. قد يخصص الشخص جزء من وقت راحته في البحث علي إمكانية وجود مراكز عمل متاحة أخرى، وبما أن دالة الطلب على وقت الراحة ككل دوال الطلب الأخرى، دالة متناقصة بالنسبة للسعر النسبي لهذه السلعة ودالة متزايدة بالنسبة للدخل الحقيقي، إذا كان متوسط الأجر منخفضا كلما كانت المدة المستغرقة في البحث عن عمل مناسب أطول، أما إذا زاد متوسط الأجر قل الزمن المستغرق في البحث عن العمل وزاد عرض العمل وبالتالي فان عامل السعر هو عنصر حاسم في سلوك عارض العمل.[2]

- عرض العمل الكلي:[3]

طالما أن هناك ساعات أخرى للتمتع بالراحة(S)، وهي عبارة عن مقدار الساعات الإجمالية (H) مطروح منها عدد الساعات المبذولة في العمل (n)، لذلك يصبح بالإمكان رسم العلاقة بين معدل الأجر الحقيقي (W) ومقدار العملn_j المبذول من قبل العامل، كما في الشكل رقم (2). وتبين هذه العلاقة أن منحنى عرض العمل الفردي يأخذ في النهاية الشكل المنعكف إلى الخلف، ويشير هذا الإنعكاف إلى انه بلوغ معدلات الأجر

[1] معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص207.

[2] كمال بوصافي، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية** ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص56.

[3] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص232.

مستوى معين من الارتفاع، تؤدي الزيادة في الأجور إلى رغبة بعض العمال في التمتع في المزيد من الراحة بدلا من العمل. نظرا لان أثر الدخل عند مستويات الأجور العالية تفوق أثر الإحلال، وعند افتراض تجانس وحدات العمل مع وجود أجر واحد يدركه جميع العمال في قوة العمل، ففي هذه الحالة يصبح بالإمكان جمع منحنيات عرض العمل الفردية للحصول على منحنى عرض العمل الكلي داخل الاقتصاد حسب الشكل:

الشكل رقم (2.2) منحنى عرض العمل.

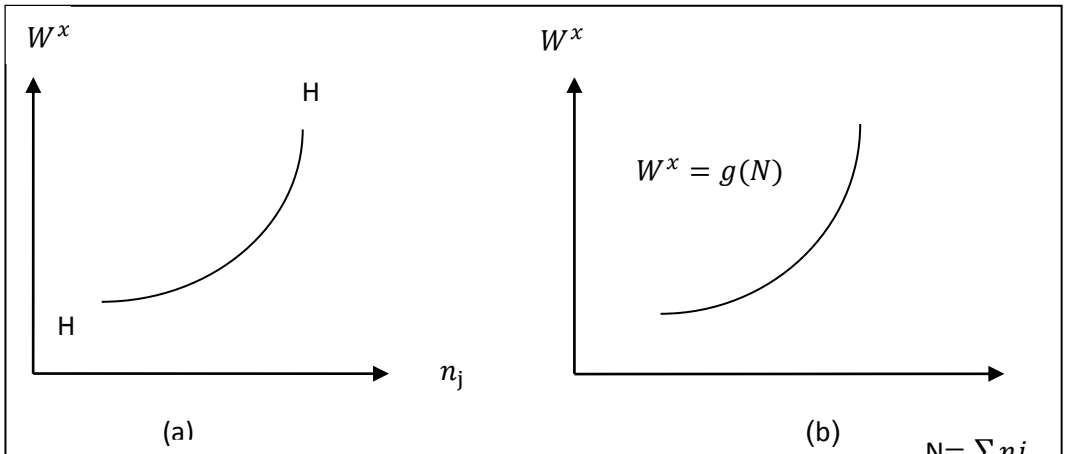

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص323.

ولابد من خطوة أخرى لإيجاد منحنى عرض العمل الملائم لمنحنى الطلب على العمل الذي تم الحصول عله مسبقا، إذ نحن بحاجة إلى منحنى عرض العمل يربط كمية العمل المعروضة مع معدل الأجر الحقيقي (W)، بدلا من معدل الأجر الحقيقي الذي يدركه العمال(W^x) فالشكل رقم (2) يشير إلى كمية الاستخدام التي ترغب قوة العمل تقديمها عند أي اجر حقيقي يدركه العمال ويعود الفرق بين معدل الأجر الحقيقي(W) ومعدل الأجر الحقيقي الذي يدركه العمال(W^x) الى الاختلاف بين مستوى السعر الذي يواجهه العمال(P^x) ومستوى السعر الفعلي، أي أن بالإمكان كتابة النسبة بين (W) و(W^x) [1]:

$$W = \frac{P^x}{P} * W^x$$

ويمكن صياغتها على الشكل التالي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص323.

$$W = \frac{P^x}{\mathrm{P}} * W^{\mathrm{x}} = \frac{P^x}{\mathrm{P}} * g(N)$$

$$W = P^x * g(N)$$

والمنحنيات المشار إليها في الشكل رقم(3) تلخص لنا ذلك.

الشكل رقم(3.2): العلاقة بين كمية العمل المعروضة و الأجر الحقيقي.

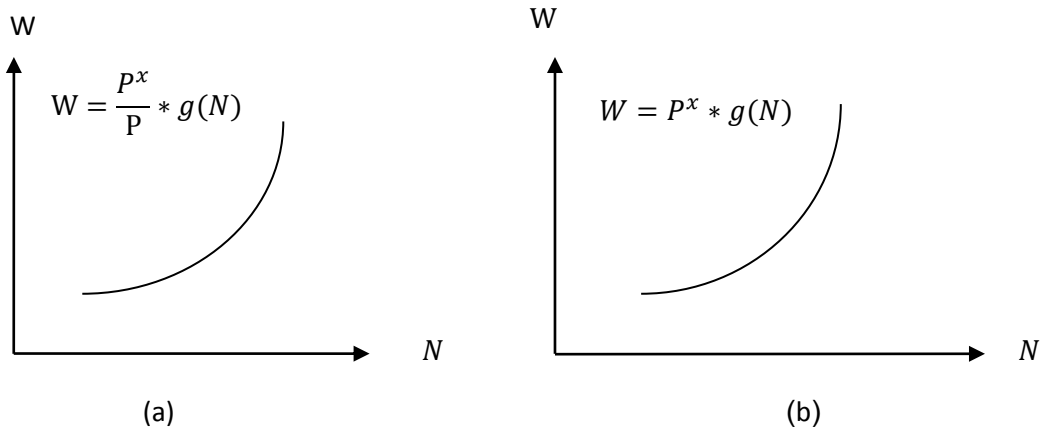

المصدر : ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق،ص324.

المطلب الثالث: التوازن في سوق العمل.

من خلال معادلتي الطلب الكلي و العرض الكلي على العمل يمكننا الحصول على شرط التوازن عندما تتساوى هاتين المعادلتين:

- معادلة الطلب الكلي على العمل: $W = P * f(N)$
- معادلة العرض الكلي للعمل: $W = P^x * g(N)$

إذن معادلة التوازن تكون: $P * f(N) = P^x * g(N)$

يتضح من المعادلات الثلاث السابقة على أنه عند أي مستوى سعر معين P و سعر يدركه العمال P^x ستتغير الأجور لتحقيق التساوي بين الطلب على العمل والعرض، كما هو موضح في الشكل البياني التالي والذي يشير إلى توازن سوق العمل.

الشكل رقم (4.2): منحنى توازن سوق العمل.

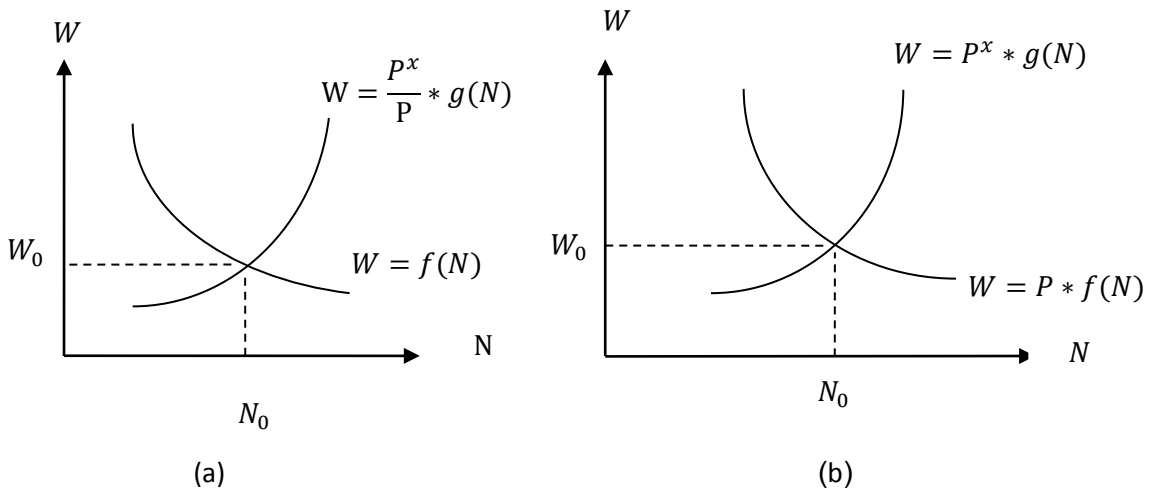

المصدر:ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص325.

المبحث الثاني: تعاريف عامة ومفاهيم أساسية حول البطالة

سنحاول في المبحث إلى أن نلقي بشيء من التفصيل لأخذ فكرة على ما تحمله البطالة من معاني وكيف يمكن قياسها، وكذا معرفة مختلف أنواع البطالة.

المطلب الأول: تعريف وقياس البطالة

1. تعريف البطالة:

تعرف البطالة على أنها حالة عدم وجود عمل لطالبة رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه و لكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل.[1]

فوفق تعريف منظمة العمل الدولية فان العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده، فالعاطلون عن العمل هم الأشخاص في سن العمل، والقادرون عليه والباحثون عليه بالأجر السائد، لكنهم لا يجدونه.

وحسب المكتب الدولي للعمل تنحصر فئة البطالين عمريا بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:[2]

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مجانا وبدون مقابل أجر؛
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا؛
- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات للبحث عن العمل مأجورا؛

---

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص310.

[2] سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، **اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس 2013، ص2.

أما مفهوم البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات فان مصطلح بدون عمل يقصد به بطال ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية:[1]

- أن يكون في سن العمل أي ما بين 16-60 سنة؛
- بدون عمل أثناء فترة التحقيق، و أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل؛
- أن يكون متاحا ومستعدا لأي عمل أثناء فترة الإسناد.

2. قياس البطالة:

وللإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة، أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة، ورغم بساطة هذا المعدل، فان حسابه يواجه صعوبات كثيرة، ليس أقلها الصعوبات المفاهمية التي تتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل، وما يشير إليه هذا المصطلح من مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد، وهناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق عن العاطلين عن العمل، وأيضا بشان حصر قوة العمل.[2]

وسوف نتعرض فيما يلي إلى المقياس الرسمي والكمي للبطالة، أما الرسمي فيمكننا من الإلمام بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فيتطلب الأمر حساب معدل البطالة أو بمعنى حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة من خلال العلاقة التالية:[3]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد البطالين}}{\text{الفئة النشطة (إجمالي القوة العامة)}} \times 100$$

[1] محمد عبد الرحمان بن طجين، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011، ص11.

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، تحليل لأخطار مشكلات الرأسمالية المعاصرة، دار المعرفة، الكويت، 1997، ص16.

[3] عبد القادر بلعربي، **الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي- دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009، ص24.

أما الكمي فوفقاً لهذا المعيار فإن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا بتساوي الناتج الفعلي مع الناتج المحتمل حتى تسود البطالة الطبيعية غير التضخمية، وإذا قل الناتج الفعلي عن المحتمل فهذا يعني وجود بطالة بسب عدم الاستخدام الكامل للعمالة.

معدل البطالة = 1- (RMP/MPP)

MPP: الإنتاجية المتوسطة الفعلية.

RMP: الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

3. مفاهيم أساسية:[1]

- القوة العاملة وتتكون من المشغلين و الأشخاص الذين هم في حالة بحث عن شغل.
- المشتغلون وهم الأشخاص الذين يعملون أو لهم نشاط مؤجر.
- معدل التشغيل وهو النسبة ما بين السكان المشغلون (القوة العاملة المشغلة) والقوة العاملة الإجمالية أي معدل التشغيل= القوة العاملة المشغلة / القوة العاملة النشطة.
- معدل النشاط= (القوة المشغلة + الذين هم دون شغل وفي حالة البحث عن شغل) / السكان الإجماليين.

[1] عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص255.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

1. البطالة الاختيارية والبطالة غير الاختيارية:[1]

تنشأ البطالة الاختيارية حين يختار العامل الراحة ويرفض بإرادته ومعرفته تلك الوسائل أو السبل التي لو اتبعها لاستطاع أن يحصل على العمل. أما البطالة غير الاختيارية فتنشا حينما يكون العامل قادرا وراغبا في العمل بموجب معدلات الأجور السائدة أو بأجور أقل ولكنه لا يجد هذا العمل.

2. البطالة الاحتكاكية:[2]

يظهر هذا النوع من البطالة في حالة قيام الأفراد بترك وظائفهم ومحاولة البحث عن وظيفة أفضل، وخلال مرحلة البحث عن الوظيفة يعتبر هؤلاء الأفراد في حالة بطالة احتكاكية، ويظهر هذا النوع من البطالة بين النساء اللاتي يتركن أعمالهن لفترة معينة من اجل رعاية أطفالهن ثم يعاودون البحث عن وظيفة مرة أخرى وتعتبر فترة البطالة الاحتكاكية هي فترة البحث عن الوظيفة الملائمة.

3. البطالة الهيكلية:[3]

تعرف بأنها البطالة الناشئة بسبب عدم كمال قوى السوق، بمعنى ذلك أن مجرد تفاعل قوى الطلب والعرض بمفردها في سوق العمل لن يحل المشكلة. فعند أي نقطة زمنية معينة لا تتوقع تحقق التوظف الكامل بنسبة 100% من القوى العاملة وذلك بسبب قصور الطلب الكلي.

[1] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص142.

[2] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص269.

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص201.

4. البطالة الدورية:[1]

تنشا هذه البطالة من الدورات الاقتصادية تمييزا عن البطالة غير الدورية التي تسمى عادة بالبطالة الاحتكاكية أو العادية التي تظهر حتى في فترات الرواج، خلفا للبطالة الدورية فإنها تنشا في فترات الكساد، وهي اشد خطرا من البطالة الاحتكاكية أو العادية.

5. تصنيفات أخرى للبطالة:

5.1. البطالة الموسمية:[2]

يحدث هذا النوع من البطالة في مواسم معينة وذلك لطبيعة بعض العمليات الإنتاجية التي تخضع لتقلبات موسمية حيث يحدث انخفاض وتراخي في النشاط الاقتصادي خلال مواسم معينة يترتب عليها الاستغناء عن بعض العمال، ويظهر هذا النوع من البطالة بين المزارعين في الفترة بين زرع الأرض وجمع المحصول.

5.2. البطالة الطبيعية:[3]

وتمثل حد معين من البطالة التي يعرفها أي اقتصاد، والتي تظهر في الأوقات العادية، ويطلق عليها بالبطالة التوازنية، لان معدلاتها تحسب في ظل توازن سوق العمل، حيث كانت معدلات البطالة الطبيعية تتغير من 4% خلال الستينيات إلى 6 % في الثمانينيات، وإلى 5.5% في عقد التسعينيات.

5.3. البطالة السافرة والبطالة المقنعة:

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى.

---

[1] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص148.

[2] إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص270.

[3] صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط3، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص368.

أما البطالة المقنعة فهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة لا تنتج شيئا، بحيث لو سحبت من أماكن عملها فان حجم الإنتاج لن ينخفض.[1]

5.4. البطالة الجزئية:

وهي الحالة التي تحدث عندما يعمل بعض العمال بوظائف دوام جزئي، على الرغم من أنهم يبحثون عن العمل بدوام كامل ولا يجدونه.[2]

5.5. البطالة السلوكية:

تصف حالة عدم قبول الأفراد بعض الأعمال، حيث يفضلون البقاء عاطلين على أن يعملوا في تلك الأعمال خشية تأثيرها على مكانتهم الاجتماعية وهنا تعود إلى ثقافة المجتمع في التمييز بين الأعمال والمهن ذات المكانة الاجتماعية من غيرها كالتمييز بين العمل الذهني واليدوي، العمل في المدينة والعمل في الريف، العمل في الخدمات والصناعة والعمل في الإدارة.

5.6. البطالة الجامدة:

وهي تمثل العاطلين الدائمين الذين لا يبحثون عن العمل حتى ولو كان موجودا، ورغم أنهم قادرين عليه، ونجد أن هذا النوع من البطالة منتشرا لدى الدول النامية الغنية والمرتفعة الدخل والتي يعتمد الأفراد على فوائد أموالهم أو أجار عقارهم.[3]

---

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص29.

[2] منظمة العمل العربية، **ورقة عمل حول: دور المنشات الصغيرة و المتوسطة في تخفيف أزمة البطالة**، لبنان، 19-2009/10/21، ص10.

[3] عبد الله رابح سرير، **سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، يومي 14/13 أفريل 2011، جامعة بسكرة، ص285.

المطلب الثالث: أسباب وأثار البطالة

أ. أسباب البطالة:

تعد مشكلة البطالة من اخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع، ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى أخر ومن بين الأسباب نذكر:[1]

- تفاقم أثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمل حيث حلت الفنون الإنتاجية لرأس المال محل العمل الإنساني؛
- انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية، من خلال الشركات الدولية لاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد؛
- لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية في انتهاج سياسات انكماشية، فكان طبيعيا أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري؛
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.

ب. أثار البطالة:

- تعتبر البطالة ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان بالإمكان إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين؛[2]
- هناك خسارة تترتب عن بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة البطالة لديهم؛
- نوع أخر من الخسارة يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للمتعطلين؛
- للبطالة أثار اجتماعية وسياسية ذات أثار خطيرة مثل زيادة نسبة الجرائم.[3]

[1] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص312.

[2] عبد المجيد عبد المطلب، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص251.

[3] محمد يونس، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص15.

المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل

سنحاول في هذا المبحث التعرف على مساهمة النظريات التقليدية والحديثة المفسرة لسوق العمل وكذا معرفة وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي لسوق العمل.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة لسوق العمل

1. نظرية حد الكفاف:

من مبادئ الفيزيوقراطيون إن أجور العمال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى مرتفعة عن الحد الضروري لبقائهم أحياء في مستوى الكفاف، تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة لكي لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل.[1]

1.1. نقد النظرية:[2]

- إن علاقة الارتباط بين الأجور وعدد السكان هي علاقة غير موضوعية ولا يمكن أن تتحقق هذه العلاقة بالضرورة؛
- ربط بين مفهومي العادة والعرف، وطالما أن العادات تتغير، يعني ذلك أن النظرية لا يمكن أن تطبق إلا على فترة محدودة من الزمن أضف إلى ذلك أن تغير الأجور يكون سببا في تغير العادات؛
- من نقاط الضعف في هذه النظرية، أنها تفسر الأجور على أساس الملائمة التي تستغرق جيلا بأكمله، وهو تفسير حالات الصعود فكيف يمكن تفسير

[1] عبد الغاني دادان، محمد عبد الرحمان بن طجين، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 10، 2012، ص175.

[2] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص105.

حالات الصعود والهبوط في الأسعار والتغيرات الاقتصادية بين سنة وأخرى أو بين صناعة وأخرى؛

- هذه النظرية ربطت بين الأجور وعرض العمل وأهملت جانب الطلب على العمل.

2. نظرية رصيد الأجور:[1]

تعتبر هذه النظرية تكملة للنظرية السابقة، يتوقف معدل الأجور وفقا لهذه النظرية على العلاقة بين عدد السكان ورأس المال، ويؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عرض العمل ومنه انخفاض الأجور، وحسب جون ستيوارت ميل فانه يرى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، وبالتالي عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار نتيجة لزيادة الكمية منه في الإنتاج وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات لهذا يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور.

2.1. نقد النظرية:[2]

- نظرية رصيد الأجور هي نظرية الطلب على العمل إما عرض العمل ليس له إلا دور مؤقت في المدى القصير ألا وهو العمل على ترجيح سعر العمل الجاري زيادة أو نقصانا؛
- عدم إمكانية تعريف مخصص للأجور واستحالة قياسه؛
- لا يمكن رفع الأجور عن طريق التفاوض بين المنتجين والعمال؛
- ثبات رأس المال المخصص للأجور قد انتقد من طرف العديد من الاقتصاديين؛
  - إن التقدم التكنولوجي أو المساهمة في إنتاجية العمل يؤدي إلى رفع الكتلة الأجرية؛

[1] عبد الغاني دادان ، محمد عبد الرحمان بن طجين، مرجع سابق، ص176.

[2] محمد عبد الرحمان بن طجين، مرجع سابق، ص19.

- تغير التوزيع الوظيفي للدخول (بين الأجور والأرباح) يؤدي إلى رفع الكتلة الأجرية.

3. النظرية الماركسية:

يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها حيث يرى إن لكل سلعة قيمتين قيمة استعماليه وقيمة تبادلية وهو ما ينطبق على العمل كسلعة، و تعود هذه الازدواجية إلى طابع العمل الذي قسمه ماركس إلى نوعين، عمل ملموس و عمل مجرد، و تظهر إشكالية القيمة عند التبادل فأجاب ماركس على ذلك بأن ما يحدد قيمة السلع هو وقت العمل الضروري الاجتماعي لإنتاجها وهو يمثل كمية من العمل صرفت لإنتاج سلعة، ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة للإنتاج وسائل العيش الكافي، فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزياداتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.[1]

3.1. نقد النظرية:

- تفترض النظرية أن المنتجين باستطاعتهم الحصول على كمية العمال التي يرغبون فيها مقابل أجر الكفاف، بمعنى أن عرض العمل نهائي المرونة؛
- لم يبين ماركس كيف تحدد الساعات التي يتقاضى عليها العامل الأجر؛
- حسب ماركس فإن جيوش من البطالين يمنعون الأجور من الارتفاع، وهذا غير صحيح لأن الأجر يتحدد بقوة العرض والطلب. أي إنه لا يمكن للبطالين تحقيق الأجر تحت مستوى التوازن.[2]

4. النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية:

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدة فرضيات والدعائم الأساسية:

[1] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، قسم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، ص62.

[2] محمد عبد الرحمان بن طجين، مرجع سابق، ص20.

- آمن الكلاسيك بفكرة الحرية بوصفها الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي، حيث تشمل حرية العمل، حرية التقاعد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي؛
- يرى روبرت مالتس في نظرته المتشائمة للسكان أنهم يتزايدون بنسبة متوالية هندسية في حين إن الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية؛
- كما يؤمن الكلاسيك بسيادة التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج، بما فيها عنصر العمل.

يرى جون بابتيست ساي من خلال قانونه للمنافذ إن كل عرض يخلق طلبه، وينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، التي هي عبارة عن علاقة تقنية تربط بين حجم الإنتاج والمتغيرين الأساسيين العمل ورأس المال.

في المدى القصير يكون عنصر رأس المال ثابتا وعنصر العمل متغير، أي تصبح دالة الإنتاج كالتالي: $Y = Y(L)$

إن شرط تعضيم ربح مؤسسة تنافسية هو مساواة التكلفة الحدية بالإيراد الحدي.

أي: $MC = MR$.

وبما انه في المدى القصير يكون المتغير الوحيد هو العمل، فتصبح التكلفة الحدية كما يلي: $MC= W/MP$

حيث:

- MP : الإنتاجية الحدية ؛
- W : معدل الأجر النقدي.

يتحدد السعر في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن السعر P ثابت ومساوي للإيراد الحدي(MR).

أي: $MC= MR= P= W/MP$ ومنه فإن: $MP= \frac{W}{P}$

تمثل المعادلة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، ويتبين من العلاقة أن المنتج يتوقف عن الطلب على العمل عندما تصبح(MP) مساوية ($\frac{W}{P}$). وبالتالي فان الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي أي: $Nd = Nd(\frac{w}{P})$.

نفس الشيء يقال بالنسبة لجانب العرض، حيث أن الأفراد يعرضون قوة عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شراؤها باجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس نسبة تغير الأجر فان قرارات الأفراد الخاصة بعرض العمل لن تتغير. ويصبح عرض العمل دالة في للأجر الحقيقي كالتالي:$Ns = Ns(\frac{w}{P})$

أما بالنسبة للنظرية النيوكلاسكية فتفترض إن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدل أليا التوازن والتشغيل الكامل العوامل الإنتاج، في إطار فرضيات هذه النظرية لا يوجد إلا نوعين من البطالة: البطالة الإرادية والبطالة الانتقالية.[1]

وعليه فان تحليل الكلاسيك مبني على أساس عوامل حقيقية وليس نقدية فنمو الإنتاج مثلا يتحقق نتيجة زيادة عوامل الإنتاج و التقدم التقني ومعنى ذلك أن العوامل الحقيقية هي التي تحدد الناتج والتوظيف كمتغيرات حقيقية وهذا تأكيد الكلاسيك على فكرة حيادية النقود وعدم قدرتها على التأثير على مستوى النشاط الحقيقي وإن تأثيرها يقتصر على المستوى العام للأسعار والتوازن في نموذج الناتج والتوظيف مبني على الترابط بين دالة الإنتاج ومستوى التوظيف.[2]

5. النظرية الكنزية:

أثرت أزمة الكساد 1929 في تغير فكر كينز وتشكيل وعيه الجديد، ولعل من أهم المظاهر الناتجة عن الأزمة تفاقم ظاهرة البطالة، وترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من اجل تحقيق رفع مستوى

[1] عبد الغاني دادان، محمد عبد الرحمان بن طجين، مرجع سابق، ص177.

[2] عامر يوسف العتوم، **التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012، ص32.

الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا.[1]

توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة، وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن التلقائي، كما كان يتوقع الكلاسيك، إذ توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التغيير وتتمثل هذه السياسة والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة المعطلة.[2]

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة لسوق العمل

1. منحنى فيلبس:

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، وتركيز التحليل الاقتصادي السياسي على قضية البطالة والتوظيف، وكان ذلك منطقيا، لان النظرية العامة لكينز كانت في الحقيقة انعكاسا لمشكل البطالة، وافتقاد التوظف الكامل إبان أزمة الكساد الكبير. بيد انه عندما استعادت دول غرب أوربا عافيتها الاقتصادية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدا عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم.

وفي هذا السياق نشر الاقتصادي فيلبس عام 1958 دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الانجليزي تحت عنوان العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة (1881-1957).[3]

وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان. ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن،

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ط4، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص337.

[2] معروف هوشيار، مرجع سابق، ص.ص 148-160.

[3] رمزي زكي، مرجع سابق، ص361.

وهذه العلاقة تنص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على النقيض من ذلك حينما ترتفع معدلات معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية.[1]

الشكل رقم (5.2) يمثل منحنى فيلبس.

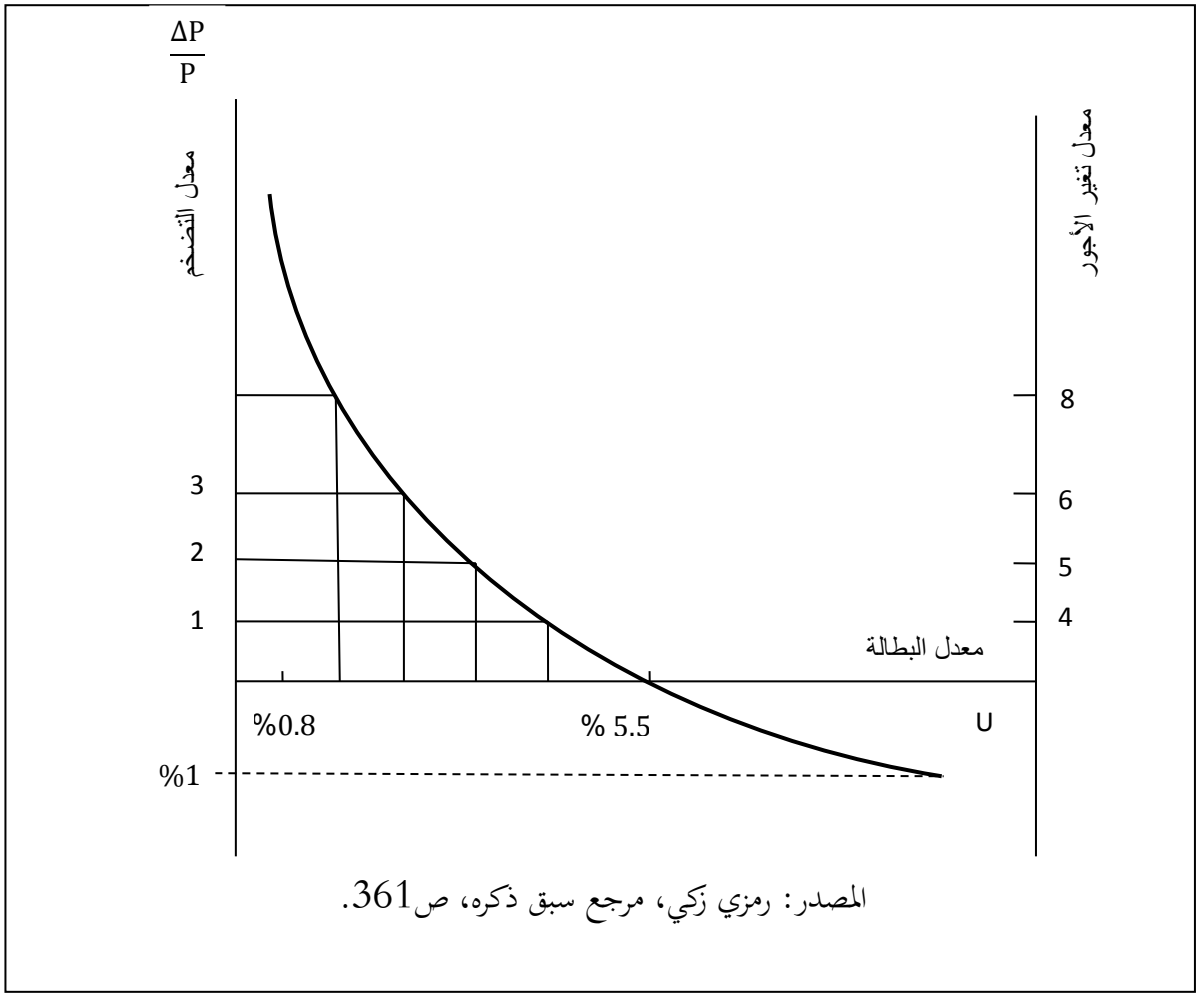

المصدر: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص361.

من خلال الشكل يتضح أن المحور العمودي على الجانب الأيمن يزيد على المحور العمودي على الجانب الأيسر بمقدار ثلاثة في المائة سنويا، الأمر الذي يعني إن معدل التضخم يزيد سنويا بمعدل ثلاثة في المائة، وان الأسعار تتحدد في التحليل النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة.

[1] رمزي زكي، المرجع نفسه، ص362.

من الشكل أيضا يتضح انه إذا كان معدل البطالة يساوي 3.5% من قوة العمل، وكانت الأجور النقدية تزيد ثلاثة في المائة سنويا، وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة ثلاثة في المائة، فإن التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر. فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى اثنان في المائة فإن معدل التضخم يرتفع إلى ثلاثة في المائة سنويا، وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل ستة في المائة، وكأن الاقتصاد القومي في هذه الحالة قد قايض خفضا في معدل البطالة مقداره 3.5% بارتضائه زيادة في معدل التضخم بمقدار ثلاثة في المائة سنويا.

ومن خلال فيلبس يمكن استخلاص بأنه من الممكن خفض معدل البطالة على أن يكون ثمن ذلك قبول معدل أعلى للتضخم.[1]

لكن ومع بداية السبعينيات لوحظ إن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، فالوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة، الشيء الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى وقصوره في تزامن البطالة والتضخم معا خاصة لدى ميلتون فريدمان.

ويمكن القول بان منحنى فيلبس عبر عن قائمة واسعة من خيارات المبادلة بين معدلي البطالة والتضخم ولكن مع نهاية عقد السبعينيات أصبح من الممكن وجود أكثر من معدل تضخم مرافق لمعدل بطالة معين، حيث بينت إحصائيات عقد التسعينيات بان منحنى فيلبس بدأ يفقد مصداقيته، فالبطالة انخفضت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1990-1997) بدون أن يتبعها زيادة في معدلات التضخم مثلما هو متوقع.[2]

2. ارتفاع معدل البطالة الطبيعي:[3]

هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان احتدام الجدل بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي خلال عقدي السبعينيات والثمانينات، ويعرف "باري سيجل" الظاهرة على إنها الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد، وألقى

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص364.

[2] تومي صالح، مرجع سابق، ص364.

[3] عبد الغاني دادان، محمد عبد الرحمان بن طجين، مرجع سابق، ص177.

ظهور هذه الظاهرة ظلال على الفكر الكنزي وكذلك منحنى فيلبس، فلم تعد العلاقة عكسية بين البطالة والتضخم، وإنما أصبحت طردية، ولقياس هذه الظاهرة يتم الجمع بين معدلي البطالة والتضخم، ويرى ميلتون فريدمان أن هناك علاقة تكاملية بين البطالة والتضخم، إلا أن هذه العلاقة ليست دائمة، لان هناك معدل تضخم غير متوقع يعمل عادة على رفع وتيرة الأسعار.

3. التفسير التكنولوجي للبطالة:

تتجسد هذه النظرية في أفكار كوندراتيف وجوزيف شومبتر عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ كوندراتيف إن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال، لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة.

وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه وأخرى انخفاضية تتراوح مدتها بين 50 و60 عاما، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها أثناء مراحل الانتعاش والركود.

وقد حسم الاقتصادي الشهير شومبتر حول هذا النوع من الدورات الاقتصادية، حيث إنه عادة ما يكون مقترنا بحدوث تغير هيكلي ناجم عن تغيرات ابتكاريه وتكنولوجية[1].

4. نظرية البحث عن العمل:

استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل، وترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال هال وفيليبس.

تخلص هذه النظرية على أن البطالة السائدة في اقتصاد هي بطالة إرادية أو مرغوبة، تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر مواءمة، كما إنها

[1] عبد الغاني دادان، محمد عبد الرحمان بن طجين، مرجع سابق، ص78.

ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما إنها في النهاية تؤدي إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.[1]

رغم العناصر التي أدخلتها هذه النظرية إلا أنها لا تخلو من الانتقادات ونذكر أهمها:

- غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في عدد من الدول المتقدمة أثبتت إن فرصة حصول الأفراد على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقائهم عاطلين؛
- عدم تطابق النظرية مع الواقع الاقتصادي، فبينما ترجع نظرية البحث عن العمل بسبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ولكن في الأصل يعود السبب تسريح العمال في فترة الركود التضخمي.[2]

5. نظرية الاختلال:

وفقا لهذه النظرية فان الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن العمل في الأجل القصير، ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. [3]

6. نظرية تجزئة سوق العمل:

أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل الاقتصاديان (M. Pire, P. Déranger)، من خلال أعمالهما الصادرة سنة1971.

ترتكز هذه النظرية في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية، خلال التسعينيات التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة، وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة وجود ندرة في عنصر العمل في

[1] نوال بن فايزة، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص24.

[2] نوال بن فايزة، المرجع نفسه، ص25.

[3] عبد الغاني دادان، محمد عبد الرحمان بن طجين، مرجع سابق، ص178.

قطاعات أخرى، وتفترض النظرية على وجود نوعين من الأسواق: سوق أولية وتتميز بالاستقرار الوظيفي والفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال، وفئة عمالية ماهرة التي تحرس المؤسسة الاحتفاظ بها، وتتمتع هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب.

أما السوق الثانية تدعى بالسوق الثانوية، والتي تتميز بالوظائف الأقل أجرا واستقرارا، وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب و العمالة منخفضة المهارة، والمؤسسات الإنتاجية الصغيرة.[1]

7. نظرية الأجر المكافئ:

تقوم هذه النظرية على إن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل، لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ويترتب عنه وجود فائض في عرض العمل ومن ثم ظهور بطالة.

ويمكن حصر أسباب رفع الأجور من طرف أصحاب العمل:

- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل؛
- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات.[2]

المطلب الثالث: سوق العمل وأشكال البطالة في النظام الإسلامي

- مفهوم سوق العمل في النظام الاقتصادي الإسلامي:

هو سوق اتفاقي لا تنظيمي، خالي من التنظيم العمالي وتكتلات أرباب العمل، فلم تكن هناك علاقة بين العامل ورب العمل عدا الأجر، فلا سلطة لصاحب العمل على أي عامل، والسوق حرة والاستئجار على أساس حرفي.[3]

- الطلب على العمل:

[1] نوال بن فايزة، مرجع سابق، ص28.

[2] نوال بن فايزة، المرجع نفسه، ص27.

[3] مجيد ضياء، **اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص13.

هو طلب مشتق يعتمد على السلع التي يشارك في إنتاجها، ويتحدد الطلب على العمل بإيراد الإنتاجية الحدية له فصاحب العمل يساهم في استخدام المزيد من وحدات العمل حتى يتساوى إيراد الإنتاجية الحدية مع التكلفة الحدية لعنصر العمل، ويتأثر الطلب على العمل بكل من الطلب على الإنتاج وإنتاجية العنصر الإنتاجي.

- عرض العمل:

يعتمد مقدار الجهد الذي يبذله العامل على معدل الأجر الذي يتقاضاه، وبالتالي تتأثر كمية العمل المعروضة بالتغير الحاصل في معدل الأجر إلا أن الذي يحصل هو ارتفاع معدل الأجر يساهم في انخفاض عدد ساعات العمل الأسبوعية.[1]

- أشكال البطالة في الاقتصاد الإسلامي:

يعترف بشكل وحيد للبطالة هي البطالة الإجبارية، سواء كانت عجز جسدي أو لكبر السن، أو عدم إيجاد العمل رغم توفر الرغبة والقدرة وقبوله عليه عند أي مستوى أجر.

أما البطالة الاختيارية فعلاجها ضمن الاقتصاد الإسلامي منطلق من بناء الإنسان ذاته، أخلاقه، ودينه وتقديسه للعمل. وتبقى مشكلة البطالة الإجبارية كمشكلة تمويلية، فمن أين يمكن الحصول على التمويل اللازم لتعويض العاجزين عن العمل من جهة، وتوفير مناصب للعمل للقادرين والراغبين في العمل، ولا يجدونه من جهة أخرى.[2]

[1] مجيد ضياء، المرجع نفسة، ص.ص22-38.

[2] فلة عاشور، **أثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2005، ص38.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بسوق العمل، والبطالة التي تؤثر في سوق العمل، وذلك من خلال عرضنا لمفهوم البطالة، وكيفية قياس البطالة، كما تطرقنا أيضا إلى معرفة سوق العمل، والمتغيرات الأساسية التي تؤثر فيه من خلال النظريات القديمة والحديثة، كما رأينا أن هناك اختلاف بين دالة عرض العمل بين كينز والكلاسيك بافتراض كينز أن العمال معرضون لظاهرة الخداع النقدي.

والهدف من دراسة سوق العمل، هو إيجاد الطرق التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى التوظيف، وليس المقصود أن يكون مستوى البطالة مساوي للصفر، وللبطالة أثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع، ورأينا كذلك وجهة نظر النظام الإسلامي للبطالة والذي حصرها في نوع واحد ولم يتسامح مع العاطلين وذلك نابع من أخلاق الإسلام.

ولقد ساهمت النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة، في إعطاء كل واحدة على حدى وجهة نظرها للعمال والأجر والجهد المبذول، وأما بخصوص النظريات الحديثة التي كان لها الأثر البالغ في تفسير سوق العمل بإعطائهم بعض الحلول والسياسات لمعالجة الخلل القائم في سوق العمل،

وبالتالي سوق العمل هو السوق المسئول عن توزيع العمل على الوظائف والمهن، والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ومن خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشات وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة.

وأما بخصوص تفضيل الفرد بين الراحة والعمل لقاء أجر، بما أن وقت الراحة هو الوقت الذي يطلب فيه العمل، وبالتالي يمكن النظر إلى الطلب على الراحة أنه وجه أخر لعرض العمل.

الفصل الثالث:

أثر الإصلاحات الاقتصادية على سوق العمل في الجزائر

مقدمة:

تسعى الجزائر إلى تحقيق التشغيل الكامل، وهذا من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية قد قامت بها أي أنها تريد تحقيق الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية، مع السماح بمعدل عادي من البطالة ينتج عن طريق التغيرات الهيكلية والديناميكية للبنيان الاقتصادي، فالبطالة تشكل أحد مظاهر الضياع في استعمال الموارد البشرية، فهي إفناء لطاقة إنتاجية لا يمكن تخزينها، وتقود إلى الفقر والانحراف أحيانا والجريمة، كما تقلص حصيلة الضرائب على الدخل التي تشكل أحد موارد الميزانية العامة للدولة، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال تحليلنا لخصائص وأسباب البطالة في الجزائر، ذلك في ظل الصعوبات التي يعرفها سوق العمل نتيجة لقصور الأنشطة الاقتصادية على استيعاب الفئة النشطة المتزايدة باستمرار، وهذا في ظل تحديات ومعوقات سلبية تكمن في التخلص من العمالة الزائدة الناتجة عن المغالاة في السياسة الاجتماعية، وفي ظل طرح طرق وصيغ تشجيع روح المبادرة الفردية والجماعية للشباب، شكلت لنا مجموعة من الآليات والبرامج والمخططات التي وضعتها الجزائر كتحد ايجابي لمواجهة اختلالات سوق العمل، وهذا في ظل الخصائص المميزة لسوق العمل الجزائري، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال المبحث الثاني. أما المبحث الأخير فهو يتمحور حول الآثار الناتجة من تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يحمل توجه كينزي بزيادة الإنفاق العام وذلك من خلال الارتفاع المحسوس في عوائد المحروقات أثناء تسطير هذا البرنامج إلا أن في نهاية فترة 2014 قد تميزت بانخفاض تدريجي في العوائد البترولية مما أجبر الحكومة على تغيير سياستها الإنفاقية. ويشتمل الفصل الثالث، الذي يحمل عنوان: أثر الإصلاحات الاقتصادية على سوق العمل في الجزائر.

- ✧ **المبحث الأول: البطالة في الجزائر.**
- ✧ **المبحث الثاني: سوق العمل في الجزائر.**
- ✧ **المبحث الثالث: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على سوق العمل.**

المبحث الأول: البطالة في الجزائر

سوف نحاول في هذا المبحث التعرف على واقع البطالة في الجزائر من خلال معرفة الأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة و كيف تطورت عبر مراحل الإصلاحات الاقتصادية والخصائص المميزة لها.

المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة في أوساط الفئة النشطة، وذلك راجع إلى مجموعة من الأسباب قد تكون أسباب خارجة عن نطاق سيطرة الحكومة وعوامل في نطاق السيطرة عليها من طرف الحكومة وبالتالي فهي أسباب مباشرة أو غير مباشرة لتفاقم مشكلة البطالة:

أ. أسباب خارجة عن نطاق سيطرة الحكومة:

- انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية:

شهدت المبادلات الجزائرية خلال عقد الثمانينات انخفاضا كبيرا نتيجة الانهيار الحاد للأسعار المحروقات، بحيث انتقلت من حوالي 35 دولار للبرميل في عام 81/80 إلى حوالي 15 دولار في عام 1986، مما أدى إلى انخفاض عائدات الصادرات، وبالتالي انعكس طرديا على قدرة استيراد الدولة للمواد الأولية والتجهيزات الضرورية في القطاع الإنتاجي، والنتيجة هي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بها حيث انخفض من 9.4% في عام 1980 إلى 5.3% في عام 1983 ثم 3.3% في عام 1986.[1] ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات تقييدية بسبب تدهور أسعار النفط وهذا ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية ومن تم تقليص إيجاد مناصب عمل جديدة.[2]

---

[1] عمر بن جيمة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في إطار مدرسة الدكتوراه: إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2011، ص84.

[2] بلقاسم ماضي، أمال خدادمية، **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص4.

- تدهور الوضع الأمني:

أثر الوضع الأمني على البطالة بطريقتين: الأولى مباشرة والثانية غير مباشرة. تتمثل الأولى في تفجير وحرق المصانع، وبذلك أصبحت هذه الأخيرة منعدمة الإنتاج ومنه دخول عمالها عالم البطالة، ومثال ذلك هو ما حدث لمصنع الصناعات الكهرومنزلية في سيدي بلعباس الذي أحرق في منتصف التسعينات.

أما الثانية فكانت أشد وقعا من الأولى وتمثلت في:

- تغيير وجهة النفقات العمومية التي عوض أن تدفع عجلة النمو حولت لبناء وترميم المرافق المدمرة؛
- لجوء السلطات إلى شراء تجهيزات لقوات الأمن للتحكم في الوضع الأمني كلفها الملايير من الدولارات، هذه الأموال كان من المفروض إنفاقها في خدمة الديون واستثمارها في القطاعات الحيوية؛
- التدمير الكلي للقطاع السياحي ثاني مصدر من العملة الصعبة بعد قطاع المحروقات؛
- تغيير وجهة التشغيل من العمل المنتج إلى العمل غير المنتج ومثال ذلك ما نلاحظه أصبح لكل باب إدارة أعوان أمن بالإضافة إلى التجهيزات الأمنية التي كلفت الكثير من الأموال.[1]

- النمو الديمغرافي:[2]

عرف النمو الديمغرافي في الجزائر زيادة مرتفعة، والذي يعتبر من بين أعلى النسب في العالم أكثر من 3% وهذا خلال ثلاث عشريات، وفي نهاية الثمانينات دخلت الجزائر مرحلة الانتقال الديمغرافي أين سجل انخفاض في الزيادة الطبيعية واستقرت في نسبة 2.8% لتتراجع إلى 2.15% سنة1997.

[1] حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ1994**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص78.

[2] نوال بن فايزة، مرجع سابق، ص61.

حيث يمكن إبراز خاصيتين لبنية السكان كانت تعرقلان السير الحسن للسياسات التنموية:

- نسبة زيادة سنوية مرتفعة.
- معظم السكان شباب.

وأمام هذه الزيادة المرتفعة تبين عدم قدرة الدولة في التكفل بها وبالتالي كانت نتيجتها ارتفاع الطلب على التشغيل.

- ثقل المديونية:

كانت إيرادات الجزائر سنة 1993 تقدر ب 12 مليار دولار وكانت نسبة خدمة الدين هي 86% في الأخير يمكن القول بأن تحرير التجارة الخارجية التي انطلقت من الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي التي تتضمن إستراتيجية تتعهد فيها الجزائر بتحرير التجارة الخارجية والأسعار وتخفيض الرسوم الجمركية والقيود الإدارية.

وهو ما يقارب 9 مليار الدولارات وهذا يعتبر سبب في كبح الاستثمارات الخاصة المولدة للشغل، ولكن بعد سنة 2000 أصبحت القيمة الحقيقية للاستثمار تنمو بشكل منتظم وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط وإنشاء صندوق ضبط الإرادات الذي يوفر أموال عند الحاجة، ولكن هناك عجز في الاستثمارات التوسعية على حساب الاستثمارات الاجتماعية وخير دليل على ذلك تخصيص مبالغ ضخمة للمرافق الاجتماعية وبالتالي هذا التوجه ينعكس بشكل واضح على مستوى البطالة.[1]

ب. الأسباب الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة:

- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق:

يعتبر التعليم أحد العوامل الأساسية في انتشار البطالة بين المتعلمين، بسب عدم توافق توجيه الطلاب إلى التخصصات التعليمية التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل، لان انعدام

[1] زكرياء مسعودي، **واقع سياسات التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 1990-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2011، ص114.

الربط بين سياسة التعليم والتوظيف يؤدي إلى تراجع عائد التعليم، مما يؤدي بالخريج إلى الاختيار بين أمرين، إما العمل في مجالات بعيدة عن تخصصه أو أن يبقى عاطلا، وهذا ما نراه واضحا في الجزائر حيث إنها لم تصل بعد مرحلة التوفيق بين متطلبات سوق العمل من اليد العاملة، ودفعات المتخرجين من منظومة التكوين، حيث أنه في الفترة قبل التسعينات إلى يومنا هذا فان احتياجات التشغيل أقل من الدفعات المتخرجة.[1]

- نقص الاستثمارات:

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في عملية التنمية، وبالتالي قامت الجزائر بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذبه من خلال الإصلاحات الاقتصادية، وخلق الهيئات العمومية لتسهيل عملية الاستثمار وإصدار العديد من القوانين والتشريعات وتقديم الامتيازات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين لا سيما قانون 1993 والذي اعتبره الملاحظون من أحسن القوانين الخاصة بالاستثمار، إلا أن رغم كل هذه المميزات فان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتطور بالقدر المطلوب وان نمو الاستثمار يقتضي إزالة كل المعوقات واعتماد سياسة استثمارية فعالة.[2]

- جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل:

يمثل مؤشر توظيف العمالة والاستغناء عنها أحد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، ويقيس هذا المؤشر الفرعي مدى مرونة أو جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل حول العالم من 183 دولة يغطيها المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال للعام 2010، ويشمل هذا المؤشر بدوره على مؤشرات فرعية أكثر تفصيلا تتمثل في مؤشرات صعوبة التوظيف عمالة جديدة، جمود ساعات العمل اليومية وتكلفة الاستغناء عن العمالة أو تسريحها.

[1] عمر بن جيمة، مرجع سابق، ص85.

[2] فاروق سحنون، **أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص80.

ولكن لا تزال الجزائر تتوفر على توظيف أقل مرونة بالمقارنة مع معظم البلدان الناشئة، حيث تؤدي القيود المفرطة والصرامة بشل التوظيف وتضخم العمالة الزائدة عن الحاجة، إلى زيادة تكاليف العمل وتقليص الفرص المتاحة أمام الشركات للإنفاق على الإبداع والابتكار والتكييف مع التكنولوجيات الجديدة، وبالتالي انخفاض الإنتاجية وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة والقطاع الغير الرسمي.

وبالتالي تطبيق قواعد شاقة ومرهقة يؤدي إلى صعوبة انتقال العمال بين الشركات والصناعات، وتخلص إلى أن ذلك يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع معدلات فقدان فرص العمل بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية، وان مرونة لوائح العمل في الجزائر وتعقيداتها الإدارية توفر للمنشئات الاقتصادية إمكانية التحايل عليها من خلال تأسيس أعمالها بصورة غير رسمية.[1]

- سياسات التعديل الهيكلي:

باشرت الجزائر بداية التسعينيات وتحت إشراف صندوق النقد الدولي عدة إصلاحات اقتصادية وذلك تنفيذا لشروطه و من بينها تقليص دور القطاع العام بإدخال القطاع الخاص، وذلك عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية و إنعاش الوحدات المخوصصة، والتي بدورها تساهم في إنشاء مناصب شغل جديدة، وقد نتج عن هذه السياسة تفاقم مشكلة البطالة، إذ تم تسريح ما يقارب عن 600000 عامل من المؤسسات الحكومية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1998، والاستغناء عن خدماتهم في ظل تسارع وتيرة برامج الخوصصة والإصلاح الاقتصادي، وبالتالي أصبح هؤلاء يحملون صفة عاطلين، ويعتبر من الأسباب المباشرة لتفاقم مشكلة البطالة.[2]

[1] لخظر مولاي، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر2000-2011**، مجلة الباحث، عدد10، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص198.

[2] زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص113.

المطلب الثاني: تطور البطالة في الجزائر

تعتبر قضية البطالة في الوقت الراهن واحدة من أخطر المشاكل التي تعاني منها دول العالم وخاصة الجزائر بسبب الارتفاع المستمر والطردي في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، والشكل الموالي الذي يبرز لنا تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2014).

شكل رقم(1.3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2014).

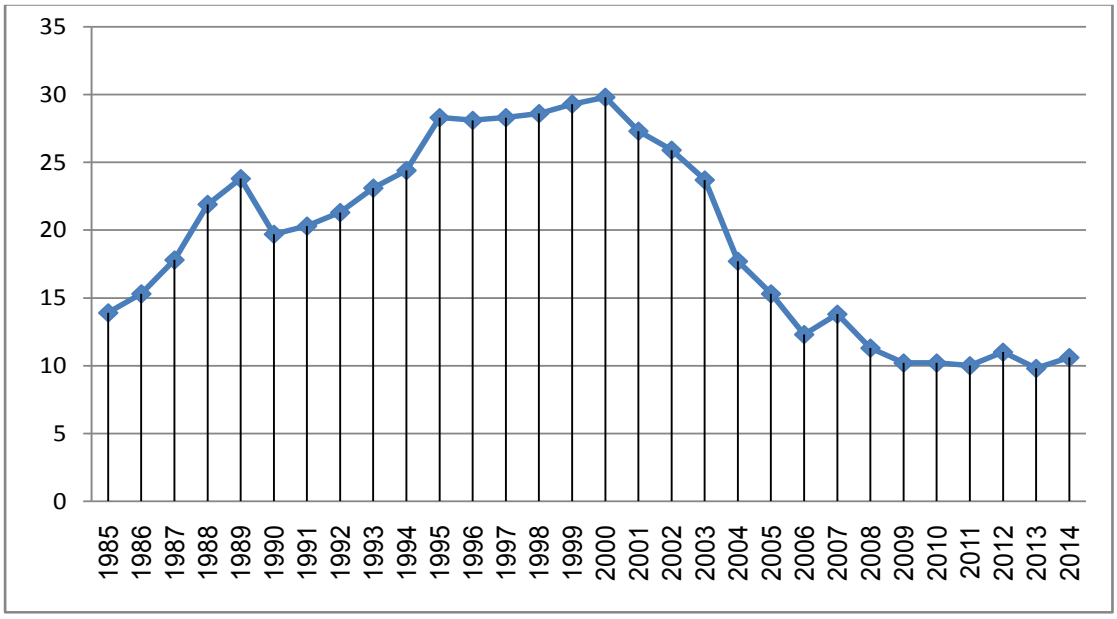

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني لإحصاء.

من الشكل البياني يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة، بحيث تشير البيانات على أن هذه الظاهرة قد مرت بمرحلتين بارزتين خلال الفترة (1985-2014).

أ) الفترة الأولى (1985-2000):

سجلت في هذه الفترة ارتفاعا لمعدلات البطالة حيث انتقلت من 13.9% سنة 1985 إلى 29.8% سنة 2000، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الصدمة البترولية بالدرجة الأولى، بمعنى انخفاض عوائد النفط وبالتالي عجز في الميزانية العامة للدولة، وإضافة إلى هذا نجد

تطبيق البرامج الإصلاحية كبرنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي والذي طبقته الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقد أثر بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة وهذا في فترة التسعينات، جراء خوصصة القطاع العام وما أنجر عنه تسريح عدد كبير من العمال وإلى غلق المؤسسات العمومية وإفلاسها.[1] فإن الفترة ما بين 1994 و 1997 قد شهدت حل 815 مؤسسة وكانت نسبة مؤسسات القطاع الصناعي 54% مع فقدان 405000 منصب عمل.[2] إضافة إلى كل هذا نجد أن هناك عامل آخر حاسم في زيادة البطالة والذي ستكون له نتائج خطيرة وبعيدة المدى، هو التراجع عن الاستثمارات الذي شرع فيه منذ بداية الثمانينيات، والذي سيتعمق بعد أزمة 1986، ويظهر هذا جليا في انخفاض عدد مناصب الشغل، فبعد أن أحدث ما يقارب 140.000 منصب شغل في المتوسط بين سنة 1980 و1984، يقفز هذا الرقم إلى 75.000 بين سنة 1985 و1989، وإلى 50.000 منصب شغل سنويا في الفترة الممتدة بين سنة 1990 وسنة 1994، بينما تشهد الفترة التي تليها ارتفاعا في عدد مناصب الشغل المحدثة خلال الفترة (1997-2000) بسبب ارتفاع العرض الإضافي للعمل المتراكم ب:788.000 طلب عمل، بينما قدر عدد مناصب الشغل الحقيقية الجديدة ب:550.000 منصب.[3]

[1] مراد زايد، محمد عبد الرؤوف بن سالم، **دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر – حالة الوكالة الوطنية للتشغيل**- ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص4.

[2] رفيق مناح، **تحليل سوسيولوجي لديناميكية التشغيل بإقليم تبسة دراسة ميدانية حول التماثلات الاجتماعية للمسجلين بالوكالة الوطنية للتشغيل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010، ص113.

[3] أحمين شفير، **الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة والتشغيل حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص210.

ب)الفترة الثانية(2001-2014):

شهدت هذه الفترة تراجعا في نسب معدلات البطالة، حيث سجلت 27.3% سنة 2001 لتنخفض إلى 15.3% سنة 2005 ثم تتراجع إلى 10% سنة 2010 ثم إلى 10.6% في سنة 2014.

يعود سبب هذا الانخفاض في اتخاذ سياسة تنموية متمثلة في الإنعاش الاقتصادي بتبني تنشيط الطلب الكلي أي زيادة الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو، لقد تم إنشاء ما يقارب 751712 منصب شغل موزعة ما بين 464930 منصب دائم و19882 منصب شغل مؤقت وهذا خلال الفترة 2000 و2004 وفي سنة 2008 تم خلق 155272 ولترتفع في سنة 2011 ليصبح عدد المناصب المنجزة 212022 منصب شغل.[1] وهذا راجع إلى تحسن في إيرادات ومداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات، لان الاقتصاد الجزائري يعتمد في تنفيذ البرامج التنموية على مداخيل المحروقات، ويعتبر قطاع الزراعة و قطاع الصناعة يشكلان نسبة ضعيفة مقارنة بقطاع الخدمات والذي يشغل نسبة كبيرة من العمال، ويعود الفضل في امتصاص نسبة كبيرة من البطالة في وسط فئات المجتمع إلى إنشاء مختلف الآليات التنظيمية التي عملت في سوق العمل.

[1] مختار عيواج، زهية بوديار، **التكامل بين مخرجات نظام LMD و متطلبات سوق العمل**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث: حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، الأردن، يوم 28 أفريل إلى 1ماي 2014، ص24.

المطلب الثالث: خصائص البطالة في الجزائر

تتميز البطالة في الجزائر بالخصائص التالية:

- يمكننا أن نصنف هيكل سوق العمل في الجزائر إلى قطاعين قطاع ريفي يشمل جميع النشاطات الفلاحة، وقطاع حضري يشمل نوعين من الممارسات المهنية الرسمية وغير الرسمية في سنة 1977 كان القطاع الريفي يمتص حوالي 72% من مجمل اليد العاملة، غير أن هذه النسبة انخفضت في السنوات.[1] ويمكن استنتاج توزيع العاطلين عن العمل والمشتغلون في الحضر والريف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1.3): توزيع العاطلين عن العمل والمشتغلون حسب المعيار المكاني خلال الفترة (2000-2014).

البيان	الحضر		الريف	
	مشتغلون	عاطلون	مشتغلون	عاطلون
2000	3783448	1577231	2396544	9336632
2001	3590366	1455341	1455341	884108
2003	3886288	1223119	2797768	855151
2004	4548044	994371	3250368	677163
2005	4826063	835056	3218157	613232
2006	5290595	777366	3578209	463475
2007	5288589	878309	3305654	496354
2008	7749000	1012000	1397000	157000
2009	6627000	793000	2845000	279000
2010	636000	754000	3375000	322000
2011	6297000	476000	3302000	316000
2013	7252000	864000	3536000	311000
2014	6862000	886000	3377000	328000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

[1] علي سنوسي، مرجع سابق، ص3.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول يتضح لنا أن عدد العاطلين عن العمل في الحضر أكبر من عددهم في الريف، وهذه نتيجة منطقية بالنظر إلى التوزيع غير المتوازي للسكان بين الريف والحضر الذي سببه عدم توازن توزيع الأنشطة الاقتصادية من جهة وبسبب سنوات التسعينات التي أجبرت السكان على الهجرة نحو المدن من جهة أخرى بسبب نوعية الهياكل القاعدية الاجتماعية وارتفاع الأجور في المدن وقد نتج عن هذه الأسباب مجتمعة قوة نشطة حضرية أكبر من القوة النشطة في الريف، حيث يسجل من خلال الجدول انخفاض مستمر لعدد العاطلين عن العمل في الريف فانخفض من 933632 عاطل في سنة 2000 إلى 613232 سنة 2005 وهذا راجع إلى الانخفاض في القوة النشطة في الريف، ثم انخفضت إلى 316000 عاطل سنة 2011، ثم تنخفض في سنة 2014 لتصبح 328000عاطل عن العمل. وأما في الحضر فنسجل كذلك انخفاض حيث انخفضت من 1577231 فرد سنة 2000 إلى 835056 فرد سنة 2005، وانخفضت في سنة 2011 ليصل عددهم حوالي 746000 فرد. عددهم من سنة 2010. في حين أن عدد المشتغلين في الحضر عرف زيادة مرتفعة مقارنة بالريف والتي تفسر على أنها انتقال الأفراد من المدينة إلى الريف، ويظهر هذا جليا من خلال الارتفاع في حجم الفئة المشتغلة في الحضر والتي انتقلت من 3783448 فرد سنة 2000 إلى 7749000 فرد سنة 2008، ثم تراجع عددهم ليصل في سنة 2011 حوالي 6297000 فرد، ثم ترتفع إلى 6862000 منصب في سنة 2014.

الشكل رقم (2.3): توزيع العاطلون عن العمل والمشتغلين حسب المعيار المكاني خلال الفترة (2000-2014).

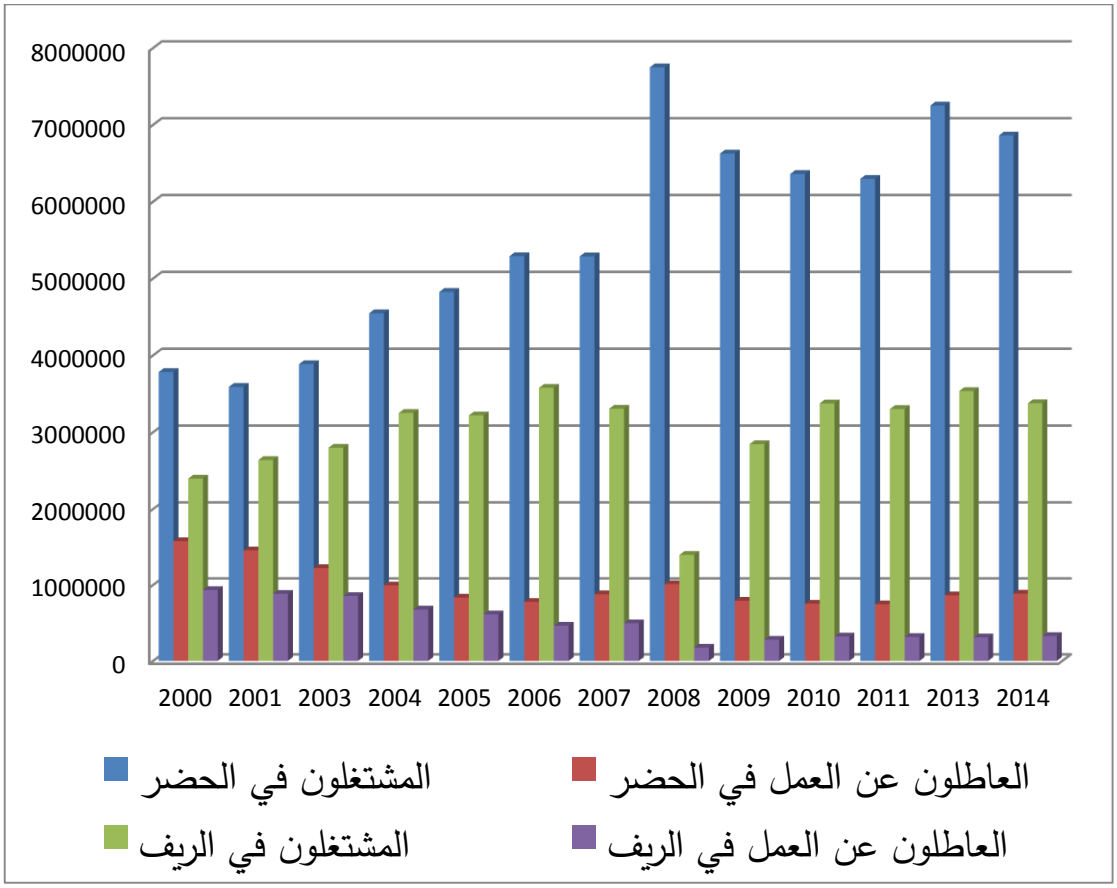

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال بيانات الشكل نلاحظ على أن عدد المشتغلين في المنطقة الحضرية أكبر بكثير في المنطقة الريفية وهذا راجع لظاهرة النزوح الريفي للبحث عن مناصب جديدة وبالتالي ارتفاع لمعدلات البطالة في المنطقة الريفية كما هو موضح في الشكل.

- تمس البطالة الفئات الشابة: هناك قوة عمل عاطلة وفق معيار السن كما هو واضح من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (2.3): توزيع السكان العاطلين حسب الجنس والسن لسنة 2013.

البيان	السكان العاطلين عن العمل			معدل البطالة لكل فئة%		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
أقل من 20 سنة	114000	15000	1290	39.3	37.4	30
20- 24 سنة	246000	127000	373000	19.3	40	23
25- 29 سنة	202000	104000	36000	11.7	18.8	13.4
30- 34 سنة	108000	55000	163000	7.1	13.3	8.4
35- 39 سنة	55000	32000	87000	4.7	10.8	6
40- 44 سنة	27000	23000	50000	2.4	8.3	3.6
45- 49 سنة	20000	11000	31000	2.1	6.1	2.8
50- 54 سنة	20000	3000	23000	2.5	2.9	2.6
55- 59 سنة	12000	1000	13000	2.4	1.6	2.3
المجموع	804000	371000	1175000	8.3	16.3	9.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ على أنه أكثر الفئات تضررا هي فئة الشباب حيث نسجل ارتفاعا محسوسا في عدد العاطلين عن العمل في الفئة ما بين سن 20 و24 سنة ب: 373000 شخص والفئة 25-29 سنة بحوالي 306000 شخص. ونجد أن إجمالي السكان العاطلين عن العمل بلغو 1175000 شخص في سنة 2013 وبمعدل بطالة قدر ب: 9.80%.

الجدول رقم (3.3): توزيع السكان العاطلين حسب الجنس والسن لسنة2014.

البيان	السكان العاطلين عن العمل			معدل البطالة لكل فئة%		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
أقل من 20 سنة	103000	11000	114000	29.6	34.1	30
20- 24 سنة	249000	116000	365000	20	42.4	24.1
25- 29 سنة	228000	126000	355000	14.5	23.9	16.9
30- 34 سنة	127000	51000	178000	8	12.9	9.5
35- 39 سنة	65000	23000	88000	5.7	8	6.1
40- 44 سنة	36000	17000	54000	3.4	8	4.1
45- 49 سنة	25000	8000	34000	2.6	5.1	3
50- 54 سنة	18000	2000	2000	2.4	1.7	2.3
55- 59 سنة	7000	0	8000	1.4	0.5	1.4
المجموع	859000	355000	1214000	9.2	17.1	10.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن العاطلين عن العمل (البطالين) هم معظمهم من الشباب الذين بدون تجربة أو خبرة، حيث أن أغلب المؤسسات الاقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية.

حيث تشير الإحصائيات على أن السكان العاطلين عن العمل ما بين سن 20 و24 تمثل الفئة الأكثر تضررا ب:665000 شخص عاطل في سنة 2014 بمعدل 30%، وتليها الفئة ما بين سن 25-29 سنة، ب:355000 شخص وهذا لدى الجنسين بمعدل

24.10%. لتسجل سنة 2014 ارتفاعا مقارنة بسنة 2013، في عدد العاطلين عن العمل ب:1214000 شخص وبمعدل بطالة 10.60%.

نلاحظ من الجدول رقم (4.3) على أن نسبة البطالة بقيت مرتفعة في الفترة 2004 – 2014. حيث سجلت أعلى نسبة 2004 بمعدل32.40% وبدأت تنخفض تدريجيا لتصل إلى في حدود 25.20% وذلك في عام 2014.

الجدول رقم (4.3): معدل بطالة الشباب ومعدل النشاط للفترة مابين (2004-2014).

السنة	معدل البطالة%	معدل النشاط%
2004	32.40	42,1
2005	31.10	41,0
2006	24.30	42,5
2007	27.40	40,9
2008	23.80	41,7
2009	21.30	41,4
2010	21.50	41,7
2011	22.40	40,0
2012	27.50	42,0
2013	24.80	43,2
2014	25.20	40,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

وفيما يخص نسبة العمالة والتي تعرف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15سنة ما فوق فقد بلغت 39% على المستوى الوطني (63.7% لدى الذكور و13.9% لدى الإناث). ويعود ارتفاع حجم فئة المشتغلين إلى التزايد المحسوس للعمالة غير الأجيرة (المستخدمين وأصحاب المهن الحرة)، حيث نسجل فائضا بلغ 235000 شخص مقارنة ب:2012، أي بزيادة نسبية بلغت 8.2%، كما عرف عدد الأجراء الدائمين

ارتفاعا بلغ 203000 شخص، وكذا عدد الأجراء غير الدائمين ب: 166000 شخص مقارنة بنفس الفترة.[1]

الشكل رقم (3.3): منحنى معدل البطالة و معدل النشاط لفئة الشباب(2004-2014).

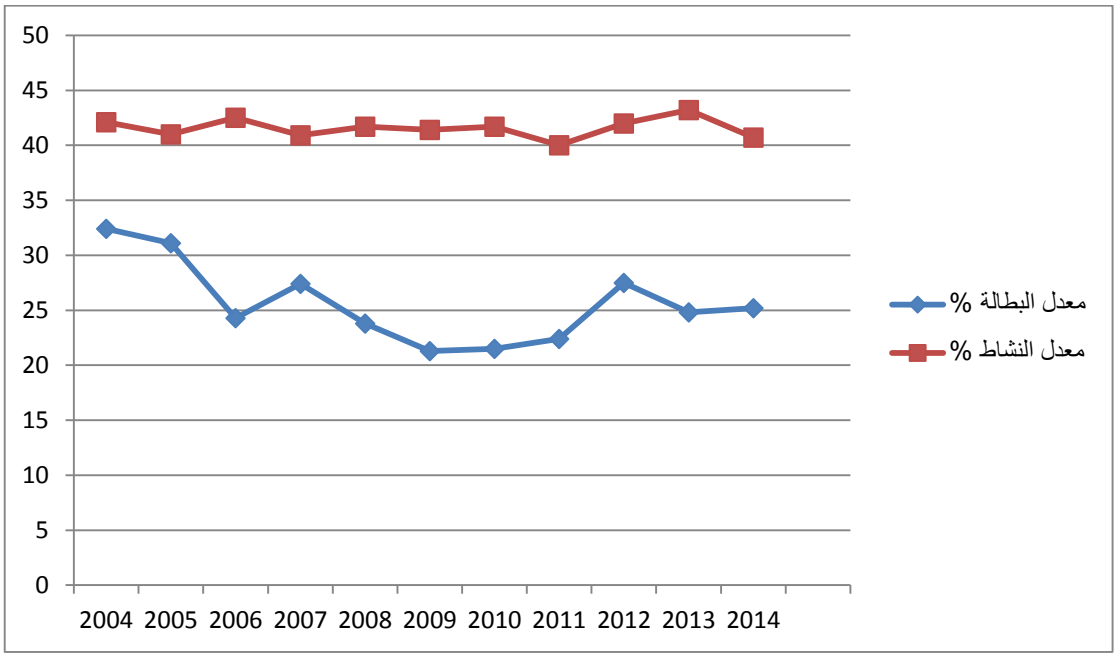

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل يتبين لنا أن نسبة البطالة في هذه الفئة بقيت مرتفعة نسبيا وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود التجربة أو الخبرة الكافيتين لذلك، حيث أن أغلب المؤسسات الاقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد المؤهلين وذوي للأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية.

[1] L'emploi et chômage en Algérie: données statistiques, $N^0$671, ons, Algérie, Avril 2014.

الجدول رقم (5.3): توزيع الفئة العاملة حسب السن و الجنس لسنتي(2013-2014).

السنة	سنة 2013			سنة 2014		
البيان	فئة العاملون (بالآلاف)			فئة العاملون(بالآلاف)		
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
15-19سنة	391	39	430	348	32	379
20-24سنة	1276	318	1594	1243	275	1518
25-29سنة	1728	551	2279	1576	527	2103
30-34 سنة	1519	415	1934	1482	394	1876
35-39 سنة	1163	295	1458	1150	289	1438
40-44 سنة	1109	281	1390	1078	216	1294
45-49 سنة	939	188	1127	964	166	1130
50-54 سنة	785	110	556	763	112	875
55-59 سنة	506	50	556	510	44	554
أكثر من 60 سنة	272	29	302	263	23	286
المجموع	9689	2275	11964	9376	2078	11453

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول على أن تراجع في عدد الأيدي العاملة بين سنتي 2013 و2014 حيث سجلت سنة 2013 حوالي 11964000 شخص من الأيدي العاملة، لتصبح في سنة 2014 حوالي 11453000، أي بفارق يقدر ب:511000 شخص، وقد لوحظ على أن هناك تباينات من حيث الجنس، فالبنسبة لجنس ذكر يفوق عدد الإناث، وعلى حساب السن كذلك.

الشكل رقم(4.3): توزيع الفئة العاملة حسب الجنس و السن لسنتي 2013 و2014.

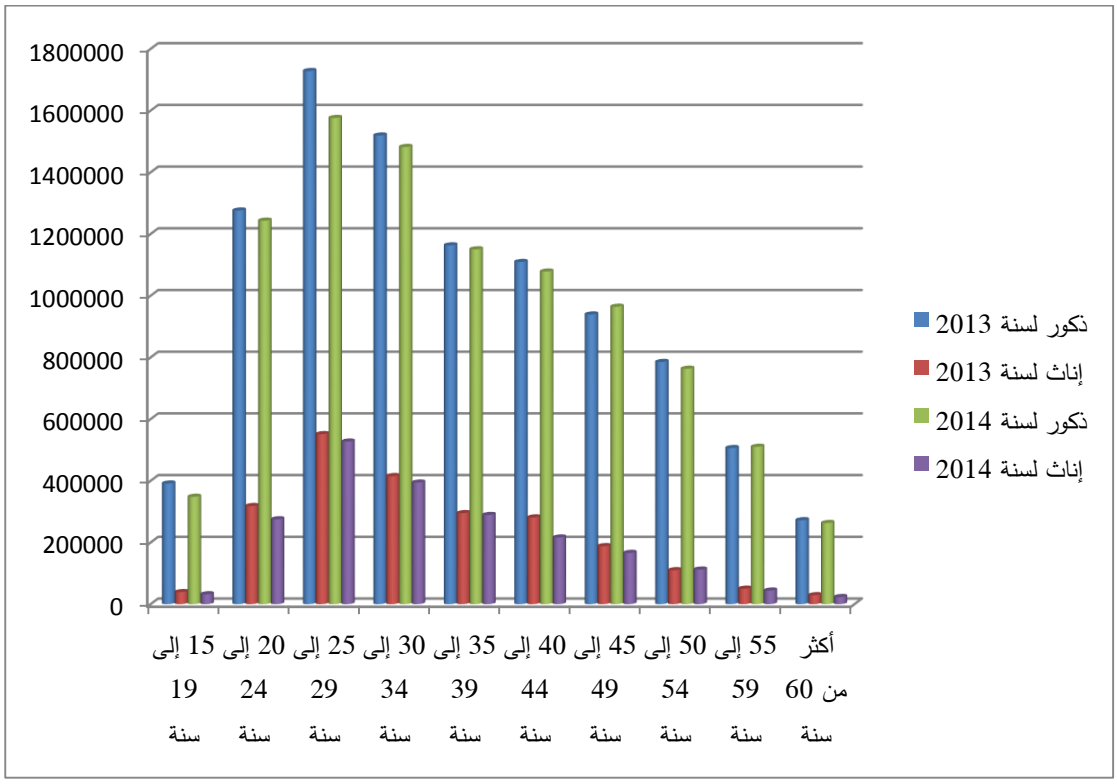

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ على أن الفئة التي تستحوذ على الأغلبية هي الفئة من 24 سنة إلى 44 سنة وهناك تباينات من ناحية الجنس بحيث عدد الذكور أكبر من عدد الإناث ونسجل أيضا تراجعا في سنة 2014.

- رغم أن نسبة البطالة في الجزائر شهدت انخفاضا جديرا بالملاحظة في مطلع الألفية الثالثة إلا أنها عند فئة الإناث بقيت دون هذا الانخفاض المسجل والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (6.3): تطور معدلات البطالة والنشاط والعمالة جنس ذكر (2004-2014)

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السكان المشتغلين	6439	6670	7372	7247	7717	8025	8261	8038	8393	8885	8517
بطالة السكان	1370	1199	988	1072	868	752	729	738	888	804	859
السكان النشيطين	7810	8069	8360	8319	8585	8777	8990	8777	9281	9689	9376
معدل البطالة%	17.5	14.9	11.8	12.8	10.1	8.6	8.1	8.4	9.6	8.3	9.2
معدل النشاط%	69.1	69.2	69.9	67.8	69	68.7	68.9	65.3	67.8	69.5	66.2
معدل العمالة%	57	58.9	61.6	59.1	62	62.8	63.3	59.8	61.3	63.7	60.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة قد انخفضت تدريجيا أوساط الذكور، بحيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2004 تقدر ب:17.50%، وأدنى نسبة لها قدرت ب:8.10% وذلك في سنة 2010، وظلت تتراوح مابين ثمانية في المائة و تسعة في المائة خلال نهاية السنة 2014، أما من ناحية معدلات التشغيل نلاحظ على أنها ارتفعت في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (7.3):تطور معدلات البطالة والنشاط والعمالة جنس أنثى (2004-2014).

البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السكان المشتغلين	1359	1174	1497	1347	1428	1447	1474	1561	1778	1904	1722
بطالة السكان	301	250	253	303	302	320	348	324	365	371	355
السكان النشيطين	1660	1423	1749	1650	1370	1767	1822	1885	2142	2275	2078
معدل البطالة%	18.1	17.5	14.4	18.3	17.4	18.1	19.1	17.2	17	16.3	17.1
معدل النشاط%	14.9	12.4	14.8	13.6	14.1	13.9	14.2	14.2	15.8	16.6	14.9
معدل العمالة%	12.2	10.2	12.60	11.1	11.6	11.4	11.5	11.8	13.1	13.9	12.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

نلاحظ على أن معدلات البطالة مرتفعة لدى الإناث، بحيث سجلت معدلات جد مرتفعة واستقرت في حدود 17.10% في سنة 2014، بحيث سجلت أعلى نسبة 19.10% في حين أن أدنى نسبة سجلت في سنة 2006 بنسبة 14.40%، أما من ناحية معدلات التشغيل فقد تأثرت هذه النسبة بالنسبة للإناث. كما تبين أن نسبة البطالة لدى الإناث تستمر في الانخفاض المسجل منذ سنة 2011 حيث تراجعت من 19.2% إلى 17.2% ما بين 2010 و2011 ثم إلى 17% خلال 2012، لتصل إلى 16.3% خلال 2013.

ولعل من أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي حيث تشهد نسبة البطالة انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية حيث تراجعت النسبة لدى هذه الفئة من 21.4% إلى 15.2% من 2010 إلى 2012، لتبلغ 14.3% خلال 2013.

- يعتبر التعليم معيار كذلك يحدد خصائص البطالة في الجزائر: ويبدوا أن البطالة الطويلة الأمد تمس بشكل أكبر الأشخاص دون شهادة 65.1% وخرجي معاهد التكوين المهني 62.2% مقارنة بحاملي الشهادات الجامعية 48.5%، هذا وقد بلغ عدد البطالين الذين اشتغلوا سابقا 481000 شخص أي بنسبة 40.9% من إجمالي البطالين كان يشتغل 66.4% منهم كأجراء غير دائمين و62.7% في القطاع الخاص.[1]

الجدول رقم(8.3): معدل البطالة حسب مستوى التعليم والدبلوم لسنة 2013 و 2014.

البيان	ذكور و إناث لسنة 2013 (%)	ذكور و إناث لسنة 2014 (%)
مستوى التعليم		
غير متعلمين	2.7	2.7
ابتدائي	6.7	7
متوسط	11.1	12
ثانوي	9.7	9.7
عالي	14	15.4
الدبلوم المتحصل عليه		
بدون شهادة	8.1	8.6
خريج التكوين المهني	12.3	12.7
خريج التعليم العالي	14.3	16.4
المجموع	9.8	10.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

[1] الديوان الوطني للإحصاء، **معطيات إحصائية**، مسح سبتمبر 2013، الجزائر، رقم 653.

تشير بيانات الجدول على أن البطالة تزداد بارتفاع المستوى التعليمي ونوع الشهادة المتحصل عليها حيث يعادل 2.70% للذين هم بدون مستوى و8.10% بدون شهادة، ليصل إلى 14.30% بالنسبة لخرجي التعليم العالي، وهذه المعطيات ترتكز بين فئتين (الذكور والإناث) حيث نلاحظ على أن معدلات البطالة لدى الإناث أعلى منه لدى الذكور، ويرجع سبب التفاوت في نسب البطالة بين فئة المتعلمين و الذين نالوا قسطا جيدا من التعليم إلى كون البطالين الذين لا يحملون أي شهادة تعليمية وذوي المستوى الضعيف هم عموما من كبار السن الأقل تعرضا لهذه الظاهرة عكس البطالون من فئة الشباب الذين عادة ما يفضلون مناصب عمل تتوافق مع مستواهم التعليمي خاصة الجامعيين.

الشكل رقم(5.3): معدل البطالة حسب مستوى التعليم ونوع الشهادة المتحصل عليها لسنة 2014.

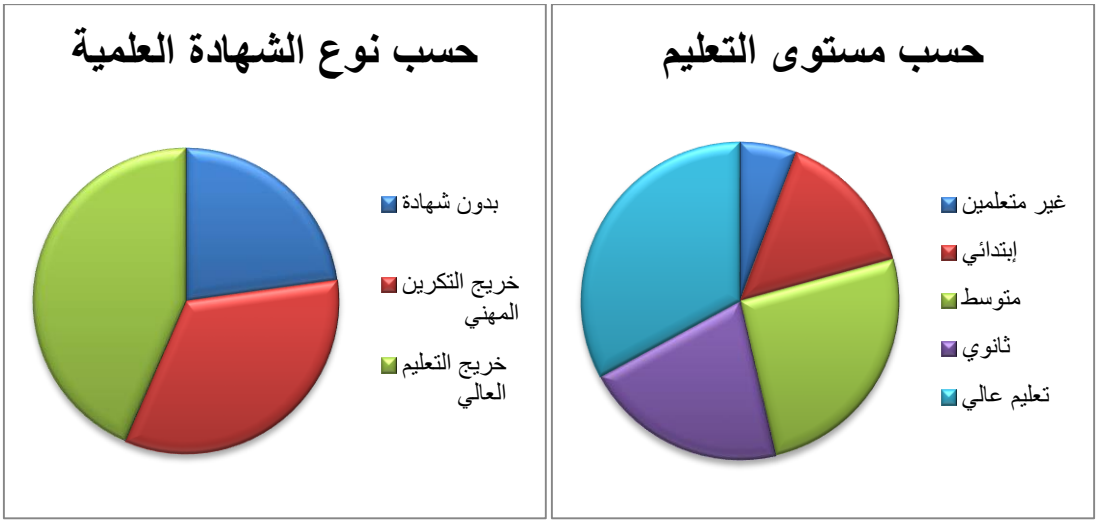

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على معطيات الجدول السابق.

ونلاحظ على أن معدلات البطالة ارتفعت لتصل في 2014 إلى حدود 22.10% بالنسبة للإناث و 10.9% بالنسبة للذكور، و هناك تباينات معتبرة حسب مستوى التعليم والشهادة، إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل، حيث يتقلص الفارق بين الذكور والإناث مع ارتفاع المستوى التعليمي (ما يقارب 57 نقطة لدى الفئة بدون مستوى إلى 14 نقطة لدى ذوي المستوى الجامعي)، ويبدو أن المستوى التعليمي العالي والشهادة الجامعية يشكلان أهم محددات دخول المرأة لعالم الشغل.

المبحث الثاني: سوق العمل في الجزائر

سوف نتناول في هذا المبحث تحليل سوق العمل الجزائري من الخصائص التي يتميز بها وكذا نتطرق إلى مساهمة مؤسسات وبرامج سوق العمل الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول: خصائص سوق العمل في الجزائر

تتمثل العوامل المحددة لخصائص سوق العمل في الجزائر على صنفين، الأول يتمثل في مؤسسات سوق العمل والثاني في صدمات الاقتصاد الكلي، ويرتكز الصنف الأول بتنظيم سوق العمل والضريبة على كسب العمل، أما الثاني فيتعلق بنمو الإنتاجية، معدل الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم ومحددات الصدمات التجارية.

وتتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:[1]

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف؛
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل؛
- ضعف الوساطة في سوق الشغل و وجود إختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائق أمام الاستثمار؛
- ضعف قدرة المؤسسات على التكييف مع المستجدات؛
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛
- ترجيح النشاط التجاري(لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج والمولد لمناصب الشغل؛
- العامل الاجتماعي والثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور؛

[1] سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد2012/11، ص.ص77- 78.

- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل لا سيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا)

المطلب الثاني: مؤسسات سوق العمل في الجزائر

إن جزءا كبيرا من اقتصاديات العمل بات مرتبطا على نحو متزايد بقضية مؤسسات ولوائح سوق العمل وتفاعلاتها وتأثيرها على مختلف النتائج الاقتصادية وكذا نتائج سوق العمل، وتقضي مؤسسات سوق العمل المعنية بتحديد الأجور والمزايا الاجتماعية الإلزامية ونظم التأمين ضد البطالة، كما تشمل عدة جوانب أخرى تتعلق بتشريعات العمل (قانون الحد الأدنى للأجور، تشريع الحماية ضد البطالة وإنفاذ التشريعات)، ومن ناحية أخرى تشمل سياسات سوق العمل،[1] فهناك تحديات تواجه هذه السياسات من أهمها النمو الديمغرافي وزيادة الوظائف المتسمة بالمرونة وثم زيادة التنوع في الأشكال التعاقدية في سوق العمل وهناك تحديات مستمرة تتخذ طابعا أكثر حدة بسبب تكاتف قوى التحرير الاقتصادي والاجتماعي والتقدم التكنولوجي، مسألة إدارة التغيير التي تتطلب في الوقت ذاته سياسات الاحتفاظ بالعمال في أماكن العمل المنتجة، ونقلهم من الوظائف المنتجة إلى الوظائف غير المنتجة، وبالتالي تسعى مؤسسات سوق العمل إلى وضع هذه السياسات التي توفر الدخل البديل وتدابير الاندماج في سوق العمل.[2]

- الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO):

ابتداء من الأشهر الأولى من الاستقلال، وقصد الاستجابة لطلبات العمل الهامة باشرت السلطات العمومية، بموجب المرسوم رقم : 63-153 المؤرخ في 25 أفريل 1969 المتعلق بمراقبة التشغيل وتنصيب العمال تم إنشاء الديوان الوطني لليد العاملة لتسيير نشاط تنصيب العمال.[3]

[1] **تعزيز قدرة مؤسسات سوق العمل في أفريقيا لتلبية التحديات الحالية والمستقبلية**، مؤتمر حول مؤسسات سوق العمل، الدورة التاسعة العادية للإتحاد الأفريقي، أديس أبابا، أثيوبيا، 12/8 أبريل 2013، ص2.

[2] **سياسات سوق العمل النشطة**، تقرير لمكتب العمل الدولي، الدورة 288 بجنيف، سويسرا، نوفمبر 2003، ص2.

[3] ليندة كحل الراس، مرجع سابق، ص92.

لكن هذا الديوان لم يمارس وظيفته إلا في سنة 1972، ويتمثل الدور الأساسي لهذه المصالح في تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة نحو أوربا الغربية ولكن مع بداية 1973 ومع تحسن الإيرادات أو الجباية البترولية في هذه السنة، وقصد توقيف هذه الهجرة قامت السلطات الجزائرية بتسطير برامج استثمارية امتصت كل اليد العاملة القادمة إلى السوق، وخاصة في الفترة (1974-1984).

ويتمثل الدور الأساسي لهذا الديوان في جمع طلبات الشغل من الفئة النشطة أو الاستجابة إلى طلبات المؤسسات فيما يتعلق بسبب ضخامة الاستثمارات، ولكن لم تستمر العملية بعد سنة 1985 والتي شهدت الجزائر في بداية هذه السنة تحولات في الإيرادات بسبب الأزمة النفطية، فلم يعد الديوان يستجيب لطلبات اليد العاملة.[1]

- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):

الوكالة الوطنية للتشغيل، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971. والمتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة(ONAMO)، وبهذا أصبحت الوكالة المرصد الوطني الوحيد للوزارة في مراقبة وتسيير سوق الشغل.

وفي ديسمبر 2004، أعلن عن إعادة تنظيم القانون الخاص بتسيير الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، لتصبح مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تحدد مهامها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم بعد أن كانت مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وذلك بموجب القانون رقم 90/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، وقد جاء هذا القانون ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيأة العمومية لتنصيب العمال وتشغيلهم، وقد استفادة الوكالة من مخطط تأهيل يهدف إلى ما يلي:

- تدعيمها بالإمكانات المادية والبشرية حتى تسهل عليها عملية تسيير سوق العمل؛
- عصرنة طرق تسييرها تماشيا والتطورات التكنولوجية الراهنة؛

[1] قصاب سعدية، مرجع سابق، 2006، ص.ص180-181.

- تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمتعاملين.

أما الجانب التنظيمي فان الوكالة مهيكلة بطريقة تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن وتتكون من:

- المديرية العامة؛
- 48 وكالة ولائية؛
- 11 وكالة جهوية.

▪ مهام الوكالة الوطنية للتشغيل:

- تطلع على وضعية السوق الوطنية لليد العاملة، وتنظيمها وتطورها؛
- تتلقى عروض وطلبات الشغل وتعمل على التوفيق بينهما؛
- تدرس في إطار التشريع المتعلق باستخدام العمال الأجانب وتفحص طلبات إدخال اليد العامة الأجنبية قصد تسليم الرخص التي ينص عليها التنظيم المعمول به وتنظم الفهرس الوطني للعمال الأجانب وتسييره؛
- تطبيق فيما يخص التدابير الناجمة عن الاتفاقيات الدولية في مجال التشغيل.[1]

• الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمل على تمويل استثمارات الشباب وتوفير الضمانات المناسبة لهم اتجاه البنوك الوطنية.[2]

[1] حياة بن قويدر، **مؤشرات سوق العمل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة – حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص.ص87-88.

[2] عماري زيتوني، أميرة بحري، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و دورها المنشود في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي: حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة، يومي 28-29 أكتوبر 2014، ص9.

❖ مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

عموما فإن أبرز مهام هذه الوكالة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- تشجع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول؛
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد؛
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط؛
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية للأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛
- تقديم الاستثمارات للأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض؛
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازها واستغلالها؛
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى والقوائم النموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

في حين أن الشباب المعني بهذا الجهاز يخضع للشروط التالية:[2]

- أن يتراوح متوسط عمره بين 19 و35 سنة ويصل استثناءا إلى 40 سنة؛
- أن يكون ذو تأهيل وحرفة مصادق عليها، وأن يقدم مساهمة شخصية في شكل عقار أو مال أو تجهيزات.

---

[1] خديجة إسحاق، **دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – حالة الجزائر**–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه – تخصص المالية العامة–، جامعة تلمسان، 2012، ص88.

[2] عبد القادر بلعربي، **الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي – دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية**–، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009، ص98.

تمنح الوكالة قروض دون فوائد في حدود 25% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 2 مليون دينار جزائري و20% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها 10 ملايين دينار جزائري، من جهة أخرى تعمل الوكالة على تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى مستويات تتراوح بين (60% و 95%) حسب طبيعة النشاط والمنطقة التي يتواجد فيها المشروع.[1]

❖ أشكال الدعم المالي والإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

- تقدم الوكالة الوطنية مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وفي مرحلة الاستغلال:

- الإعانات المالية للمؤسسات المصغرة:

يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة في حالة التمويل الثنائي (صاحب المشروع + قرض الوكالة)، وفي حالة التمويل الثلاثي تقدم قروض بدون فوائد وتساعد أصحاب المشروعات للحصول على قرض مصرفي تتحمل الوكالة جزءا من فوائده حسبا لطبيعة النشاط ومكانه (التمويل الثلاثي= المساهمة المالية لصاحب المشروع + قرض بدون فائدة من صندوق الوكالة + قرض مصرفي تتحمل الوكالة نسبة من فوائده)، وتمنح قروض بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التابع للوكالة.

[1] ساعد بن فرحات، وداد عباس، **فعالية سياسات التشغيل في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي: حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس 2013، ص9.

- الإعانات الجبائية والشبه الجبائية:

تستفيد المؤسسات المصغرة التي يشكل الحد الأقصى للاستثمار فيها 4 مليون دينار جزائري[1] من تسهيلات جبائية وشبه جبائية هامة خلال فترة تنفيذ و انجاز المشروع ومنها:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة:

- إعفاء مقتنيات مواد التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز أو التوسيع في الاستثمار؛
- إعفاء المشتريات من المواد الأولية أو العناصر التي تدخل في صنع الغلافات الخصوصية التي تستعمل في صناعة أو توضيب أو تغليف أو تسويق المنتجات معفاة من الرسم على القيمة المضافة؛
- الاستفادة من المعدل المخفض 5% المتعلق بالرسوم الجمركية على التجهيزات و وسائل الإنتاج المستوردة.

- الإعفاء من حقوق عقود التسجيل:

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بالنسبة للعقارات المكتسبة من طرف الشباب والمخصصة للانجاز الاستثمارات بمقابل مالي بنسبة 8%؛
- الإعفاء من كل حقوق التسجيل فيما يخص عقود تأسيس الشركات للشباب المستثمر.

- الضرائب المباشرة:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل، ومن الرسم على النشاط؛
- تستفيد المؤسسات في إطار هذه الوكالة والتي تتعهد بتوظيف خمس (05) عمال على الأقل من تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى سنتين؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على الأملاك المنسية لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ انجازها.[1]

[1] الطيب قصاص، **تأثير البرامج الاستثمارية المنجزة على التشغيل في الجزائر بين الواقع و التحديات**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي: حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس 2013، ص7.

- إن التركيبات المالية الجديدة لاستثمارات الوكالة للإنشاء المؤسسة المصغرة المعدلة تتكون من صيغتين:

أ. التمويل الثنائي:

والتركيبة المالية للاستثمار حسب هذه الصيغة هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (9.3) : الهيكل المالي للتمويل الثنائي.

	المساهمة الشخصية للمستثمر	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة
المستوى1: قيمة الاستثمار أقل أو يساوي من 2.000.000 دج	% 75	%25
المستوى 2: قيمة الاستثمار ما بين 2.000.001 دج و 10.000.000 دج	%80	%20

المصدر: مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص289.

ب. التمويل الثلاثي:

في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار أو التركيبة المالية للاستثمار من :

- المساهمة المالية للشاب المستثمر والتي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة ويتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

ت. القرض البنكي: الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.[2]

والتركيبة المالية للاستثمار حسب هذه الصيغة هي موضحة في الجدول التالي:

[1] الطيب قصاص، مرجع سابق، ص8.

[2] الطيب قصاص، المرجع نفسه، ص9.

الجدول رقم (10.3): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

المستوى1: قيمة الاستثمار أقل من 2.000.000 دج	المساهمة الشخصية للمستثمر %05	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة 25%	القرض البنكي %70
المستوى 2: قيمة الاستثمار ما بين 2.000.00 دج و 10.000.000 دج	المساهمة الشخصية للمستثمر – المناطق الخاصة: %8 – المناطق الأخرى: %10	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة 20%	القرض البنكي – المناطق الخاصة: %72 – المناطق الأخرى: %70

Source: Annouar CHERIF, Chakib Kheir Eddine Tchouar, Chômage et politique de l'emploi en Algérie, Colloque sur l'évaluation des politiques économiques, Université de Tlemcen, 29 et 30/11/2004, p12.

الجدول رقم (11.3): تخفيض معدلات الفائدة.

قطاعات الاستثمار	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات الأولية (الفلاحة، الري والصيد البحري)	%90	%75
القطاعات الأخرى	%75	%50

المصدر: مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص290.

- وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

هي هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشئت سنة 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر،[1] فقد خصصت الوكالة في بادئ

[1] زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص186.

الأمر في تمويل الشبكة الاجتماعية، وتعنى بتقديم مساعدات نقدية إلى أرباب العائلات حيث بلغ عدد المستفيدين من أدائها حوالي 167907 شخص إلى غاية 1998 باعتماد مالي قدره (247.200.000.00 دج) وتشكل قائمة المستفيدين من الأطفال المسعفين و كبار السن والمكفوفين كما خصصت الوكالة قروض مصغرة يتجاوز سقفها المالي مبلغ 350 ألف دينار مخصصة لفائدة الشباب البطال، ودون مراعاة السن وبمساهمة ذاتية منه تقدر ب 10% من مبلغ التمويل، وتتكفل صناديق خاصة بجمع موارد التمويل، إعادة ما تختاره الوكالة، تمويل المشاريع ذات الطابع الحرفي، والمنزلي والمؤسسات الصناعية المصغرة.

وتخضع عملية الحصول على قروض مصغرة بكيفية مبسطة حيث يودع الملف لدى وكالة التنمية التي تفصل فيه بمقتضى شهادة مطابقة، بعدها يحول الملف مع الشهادة، إلى البنك الذي يقع على عاتقه تسديد مبلغ القرض والملاحظ أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو الذي يتكفل بضمان الأخطار الناجمة عن القرض المصغر بنسبة 80% من قيمته ورغم هذه الضمانات المقدمة إلا أن أكثر من 85% من العدد الإجمالي للمستفيدين دخلوا في منازعات قضائية مع البنوك بسبب القرض المصغر، وبالنسبة لخرجي الجامعات العاطلين عن العمل فكرت الوكالة في إنشاء ما يسمى بعقود ما قبل التشغيل.[1]

وعليه تهدف هذه الوكالة إلى المهام الأساسية التالية:

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة؛
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة؛
- تمول البرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، عن طرق الصندوق الاجتماعي للتنمية:[2]

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

[1] محمد بلجيلالي، **الواقع التنموي لبرامج النشاط الاجتماعي و التضامن في الجزائر (دراسة حالة مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن لولاية تلمسان)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه.–تخصص المالية العامة–، جامعة تلمسان، 2012، ص.ص10-11.

[2] زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص186.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 المعدل، وهي وكالة ذات طابع خاص، تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع وهو موجه إلى أشخاص بلغوا سن 18 سنة فما فوق، والذين هم بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط مهني مصغر بواسطة دعم مالي وبشروط مساعدة.[1]

- الأهداف العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:[2]

- تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية؛
- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية؛
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية منتجة للسلع و الخدمات المدرة للمداخيل؛
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي.

ويمثل الجدول التالي أنماط التمويل:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، مرسوم رئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 يناير 2004 يتعلق بالجهاز القرض المصغر، ص3.

[2] ناصر مغني، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 15- 16 نوفمبر 2011، ص.ص7-8.

الجدول رقم (12.3): أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر.

قيمة المشروع	طبيعة المستفيد	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من 5000دج إلى 100000دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%03	%97	-	%10 (منطقة خاصة)
	الأصناف الأخرى	%05	%95	-	%20 (بقية المناطق)
من 100000 دج إلى 400000دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%03	%70	%27	%10 (مناطق خاصة)
	الأصناف الأخرى	%05	%70	%25	%20 (بقية المناطق)
30000دج	شراء مواد أولية	%10	-	%90	-

المصدر: ناصر مغني، مرجع سابق، ص10.

من بيانات الجدول يمكن للمقترض أن يرفع مساهمته الشخصية حسب قدراته، كما يمكن أن يسدد مبلغ القرض البنكي قبل وصول أجال التسديد المبرمج للأقساط البنك.

وتجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات على صيغ التمويل في إطار الجهاز المصغر نذكر أهمها:[1]

- رفع سقف التمويلات من ثلاثون ألف دج إلى مائة ألف دج، على شكل سلفة بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية؛
- رفع صقف التمويلات من أربعة مائة ألف دج إلى مليون دج للاقتناء الأدوات البسيطة والتجهيزات والمواد الأولية للانطلاق في النشاط؛
- إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1% بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي؛
- رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95% في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا؛
- رفع السلفة بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة و المواد الأولية إلى 29% من تكلفة النشاط.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

لقد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم رقم 94/11 المؤرخ في 26 ماي 1994 ووضع قانونه الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/188، أين تم تحديد مدة التكفل بتعويض التأمين عن البطالة وكيفية حساب ذلك تمت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/189 المؤرخ في 1994، وبالإضافة إلى ما يقدمه من تعويضات متمثلة في التأمين على البطالة لمدة تصل إلى 23 شهر لفائدة العمال المسرحين ومساعدات مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبشكل مختصر يمكن أن نبرز مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في:

- ضمان استمرارية بطاقة المنخرطين، مع ضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل البطالة؛

[1] ناصر مغني، مرجع سابق، ص11.

- تسيير الأداء المقدم بعنوان الخطر الذي يغطيه إلى جانب المشاركة في تقديم المساعدة والدعم؛
- يساهم في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.[1]

ويقوم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفي إطار الاهتمام بفئة البطالين الذين لا يمكن التعامل مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 2003/12/30، المتعلق بدعم إنشاء النشاطات من قبل البطالين البالغين من العمر بين 35 و50 سنة، والمرسوم التنفيذي رقم 02/01 المؤرخ في 2004/01/03، الذي يحدد شروط ومستويات الإعانة المرصودة، حيث يستفيد البطالين من قروض دون فوائد تتراوح قيمتها من20% إلى25% من قيمة المشروع وتخفيض في نسب فوائد القروض التي تمنحها البنوك يتراوح بين 60% و80% حسب قيمة الاستثمار والمنطقة الجغرافية المقام فيها.[2]

- وكالة ترقية و دعم الاستثمارات (APSI):

أنشئت من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، وثم تدعم بعد ذلك بمرسوم تنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في17 أكتوبر1994، والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها،[3] وبالتالي هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تؤسس في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، تكلف بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات تتمثل اللازمة لانجاز الاستثمارات وتقوم في أجل أقصاه 60 يوم بتقديم كل الوثائق الضرورية لانجاز الاستثمار فهي بذلك تعمل

[1] عبد القادر بلعربي، مرجع سابق، ص.ص92-93.

[2] ساعد بن فرحات، وداد عباس، مرجع سابق، ص.ص10-11.

[3] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص.ص52-53.

على ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية،[1] إلى جانب امتيازات: الجمارك، الضرائب، الضمان والتحويل.

وتتمثل مهام هذه الوكالة فيما يلي:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في انجاز مشاريعهم؛
- تضمن ترقية الاستثمارات؛
- تضمن متابعة واحترام المستثمرين للامتيازات التي تعهد لها بالاتصال مع الإدارة المعنية؛
- توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمستثمرين المتعلقة بغرض الاستثمار؛
- تسهيل الإجراءات اللازمة الخاصة بعملية الاستثمار؛
- منح مزايا مرتبطة بالاستثمار في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية؛
- نشر قرارات الاستثمار التي استفادت من الامتيازات.[2]

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :

تم إنشاء الوكالة بموجب الأمر رقم 03/01 الصادر في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنوات، تتمثل غاية المشرع في إصدار هذا القانون في تعميق هذه الإصلاحات و تحسين فاعليتها وخلق المناخ الملائم لدفع وتنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية، بطرقة تمكن من تحفيز النشاط الاقتصادي لخلق مناصب شغل، من خلال تشجيعه للمستثمرين الأجانب من خلال توفير النظام القانوني، الجبائي والمالي المناسب.

فالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تتولى مهمة ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها ومنحهم كل المزايا المرتبطة بالاستثمار، إضافة إلى أنها مكلفة

[1] ليلى أنشن، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص.ص57-58.

[2] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص53.

بتسيير صندوق دعم الاستثمار وأيضا التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.[1]

تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتقديم مجموعة من الامتيازات الجبائية بحيث تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاء والتخفيض من الضرائب، في هذا المجال تمنح امتيازات خلال مرحلة الاستغلال ولمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى (100) منصب شغل وبعد المعاينة يتم الشروع في النشاط التي تعهده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

و تمتد هذه المدة إلى خمس (5) سنوات، بالنسبة للاستثمارات تحدث مائة و واحد (101) منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط، والاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية.[2]

- أهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

لكي يتم تحقيق الغاية التي أنشئت الوكالة من أجلها فإنها تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر من بينها:

- البحث عن المستثمرين الأجانب في القطاعات المراد تنميتها والمندرجة ضمن الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الصناعي؛
- توفير المعلومات للمستثمرين قصد توجيههم وإرشادهم نحو الفرص الاستثمارية المتاحة؛

[1] ليلى أنشن، مرجع سابق، ص.ص85-59.

[2] ناصر مراد، **فاعلية سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي: حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة، يومي 28-29 أكتوبر 2014، ص9.

- للوكالة دور مهم أيضا في اكتشاف القطاعات الأكثر تنافسية، ويتم تحقيق هذه المهمة من خلال إنجاز دراسات والاستعانة بمكاتب الدراسات للقيام بذلك؛
- تقديم الاستشارة للمستثمرين و توفير الشروط المشجعة لإنجاز و إنجاح المشاريع مما يتطلب وجود كفاءات عالية لدى الوكالة؛ وكما يوضح الجدول الموالي تطور الاستثمار في خلق مناصب شغل و ذلك خلال الفترة (2002-2013):

الجدول رقم (13.3): تطور عدد مشاريع الاستثمار المصرح بها ومناصب الشغل الناجمة عنها خلال الفترة (2002-2013).

السنوات	عدد المشاريع	القيمة المالية (مليون دج)	مناصب الشغل
2002	485	98.276	29.372
2003	1.622	395.870	34.476
2004	874	240.889	24.719
2005	843	199.125	43.597
2006	1.245	472.505	47.748
2007	4.323	654.665	87.983
2008	6.687	1.325.064	92.005
2009	7.594	462.279	68.774
2010	6.386	3.952.792	64.091
2011	6.434	1.335.448	128.491
2012	6.919	776.530	83.210
2013	8.895	1.716.136	148.943
المجموع	53.207	8.072.482	853.409

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. www.andi.dz

نلاحظ من الجدول على أن عدد المشاريع قد بلغ خلال الفترة من2002 إلى 2013 بلغ 53.207 مشروع استثماري، بقيمة مالية تقدر ب:8.072.408 مليون دج مما وفر خلال هذه الفترة ما يقارب حوالي 853.409 منصب شغل.

- تجربة صندوق الزكاة:

تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان (المركزية والولائية والقاعدية)، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي رقم 472/05 المؤرخ في 05 شوال 1426هـ الموافق ل 07 نوفمبر2005 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف حيث تنص المادة الثالثة (03) منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جميع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد طرق تصريفها، من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين ويسدد في أجل لا يتعدى أربعة سنوات يعرف بالقرض الحسن.[1]

- جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) :

يهدف إلى تسهيل وترقية الشغل المأجور للشباب طالبي العمل لأول مرة، والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل، عن طريق الرفع من معدل الإدماج في القطاع الاقتصادي العام والخاص، تم إنشاء هذا الجهاز الجديد للمساعدة على الإدماج المهني بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08/126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، تقوم الوكالة بتسيير هذا الجهاز بالتنسيق مع مديرية التشغيل على مستوى كل ولاية يتضمن هذا الجهاز ثلاث (3) أنوع من عقود الإدماج:

- عقود إدماج حاملي الشهادات(CID)، طالبي العمل للأول مرة من خرجي الجامعات و التقنيين الساميين، حيث تمنحهم فرصة الاستفادة من العمل في الإدارات العمومية و مؤسسات القطاع الاقتصادي؛

[1] محمد دحماني، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص.ص228-229.

- عقود الإدماج المهني(CIP)، والموجه للشباب طالبي العمل للأول مرة، خرجي الطور الثانوي ومراكز التكوين المهني الذين يتم دمجهم في الإدارات العمومية ومؤسسات النشاط الاقتصادي؛
- عقود تكوين/ إدماج الشباب بدون مؤهل علمي ودون تكوين (CFI)، يتم إبرام عقود عمل مؤقت معهم في ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية.[1]

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI):[2]

بموجب القانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات التي تشمل من عامل واحد إلى 250 عاملا لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليون دج، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها سنويا 500 مليون دج، تستوفي معيار الاستقلالية بمعنى أن كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعليه تقسم على النحو التالي:

- المؤسسة المتوسطة، بأنها المؤسسة التي تشغل ما بين10 إلى 110 شخصا، ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين 100 مليون دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و200 مليون دينار؛
- المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 إلى 96 شخصا، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دينار؛
- المؤسسة المصغرة فهي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين شخصين إلى ستة أشخاص وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 10 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار.

---

[1] ساعد بن فرحات، وداد عباس، مرجع سابق، ص9.

[2] السعيد بريبش، دنيا شبلي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في ظل البرامج الاستثمارية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة، يومي 28–29 أكتوبر 2014، ص5.

المطلب الثالث: برامج سوق العمل في الجزائر

- برنامج تشغيل الشباب (PEJ):

هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وهو موجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة يمول هذا البرنامج من طرف الدولة عن طريق صندوق مساعدة تشغيل الشباب.[1]

- جهاز الإدماج المهني (DIPJ):

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقه منذ سنة 1990 بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، وهي عبارة عن مناصب عمل مؤقتة مدتها سنة واحدة، ومنذ سنة 1996 أصبحت تمول من طرف صندوق مساعدة تشغيل الشباب، يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة و كذلك الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع.[2]

- برنامج الشبكة الاجتماعية:[3]

شرع في هذا البرنامج منذ سنة 1992، وهي تقدم إعانات وتعويضات مالية تهدف إلى حماية الفئة المتضررة من جراء التوجه الانكماشي الذي عرفه اقتصاد البلاد آنذاك ويضم هذا البرنامج كل من المنحة الجزافية للتضامن وتعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة:

[1] سميرة العابد، زهية عباز، مرجع سابق، ص79.

[2] سليم عقون، مرجع سابق، ص.ص58-59.

[3] ليندة كحل الراس، مرجع سابق، ص95.

أ. تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة:

تم الشروع في تقديم تعويضات مالية في هذا الإطار منذ سنة 1994، بدعم وموافقة من البنك العالمي ولقد وجهت هذه التعويضات والمقدرة ب:3000 دج شهريا للعائلات بدون دخل مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام.

ب. المنحة الجزافية للتضامن:

تقدم في هذا الإطار منحة مالية تقدر ما بين600 إلى1200 دج شهريا للفآة بدون دخل المتجاوزة أعمارهم سن الستين أو هؤلاء العاجزين عن العمل.

- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO):[1]

أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة1997 ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية وتطوير المجتمعات الشبابية بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص شبكة الطرق، الري، المحافظة على البيئة والغابات وما يميز هذه الأشغال أنها لا تتطلب مؤهلات عالية وأموال كثيرة، وقد جاء هذا الجهاز بغرض التخفيف من أثر الإصلاحات الاقتصادية من الجانب الاجتماعي، وقد تم تطبيقه على مرحلتين:

- المرحلة الأولى من سنة 1997 إلى غاية سنة 2000:

تم في هذه المرحلة إحداث مناصب عمل مؤقتة في القطاعات الخاصة بالطرق والغابات، وأيضا في الأشغال البسيطة مثل الري، وقد خصص في هذه المرحلة قيمة 4.13 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليون دولار والذي يمثل ثلث من المبلغ الممنوح من طرف الصندوق الدولي للإنشاء والتعمير، من أجل إنشاءات تنجز أغلبها ما بين سنتي 1999 و1998 أما بالنسبة لسنة 2000 لم تبقى إلا الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية مما أدى إلى تشغيل 140000 شخص واستفادة حوالي 42000 من منصب شغل دائم.

[1] وردة علواش، مرجع سابق، ص48.

- المرحلة الثانية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2004:

تخص هذه المرحلة المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من سنة 2000 إلى سنة 2004، من أجل إنشاء 22000 منصب شغل دائم ثابت بغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار، بحيث سمح هذا الجهاز بتوفير مناصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة تقدر ب:108406 دج سنويا.

- برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز، ويقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية، ويخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب للفئة التي تفوق أعمارها 19 سنة، والحائزين على شهادة التعليم العالي إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين والباحثين عن منصب شغل للأول مرة، وقد عرف هذا البرنامج تعديلات أهمها تحديد مدة عقد الإدماج وتحسين مخصصات الأجور لهذا البرنامج.[1]

[1] محمد دحماني، مرجع سابق، ص223.

المبحث الثالث: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على سوق العمل

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الآثار الناتجة على تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال مطلع الألفية الجديدة.

المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على سوق العمل

نظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، والاعتماد الكبير على قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا بناء على حرص الحكومة على توفير ظروف اجتماعية أفضل، ومن هنا فإن أهم الآثار المترتبة على مختلف القطاعات الحكومية الاقتصادية التي تمولها هو خلق ديناميكية في سوق العمل، حيث أن أكثر من90% من الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وجهت للإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل كما هو مخطط في البرنامج. أما فيما يتعلق بالنسبة المتبقية من الغلاف المالي اقترب من10% وهو ما يقارب 80 مليار دج فقد وجه مباشرة لتعزيز السياسات التشغيلية ومؤسساتها لتتمكن من تعديل سوق العمل بصورة فعالة حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل على 0.3 مليار دج لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة حيث تم تجهيز 165 وكالة جهوية لتحسين مستوى تسيير سوق العمل ومحاولة تعميق معرفة الجهاز بسوق العمل، وفي هذا الإطار حاولت السلطات الوصية استدراك النقائص والصعوبات التي تعاني منها المصالح العامة للتشغيل وذلك بتعزيز الهياكل القديمة لتمكين هذه الأخيرة من أداء مهمتها. بحيث يقدر متوسط تكلفة إنشاء مناصب شغل في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ب:736 ألف دج، ويتراوح في نسبة 50% تقريبا من متوسط تكلفة التشغيل التقليدي.[1] الجدول الموالي يوضح أهم مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2001-2003):

[1] زكرياء مسعودي، **سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي: حول تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس 2013، ص17.

الجدول رقم (14.3): مناصب الشغل المستحدثة للفترة (2001-2003).

القطاعات	مناصب الشغل الموفرة	(%)
الفلاحة و الصيد البحري	273976	44.22
السكن و العمران	83805	13.53
التربية و التكوين المهني، التعليم العالي و البحث العلمي	64661	10.44
الري	48166	7.77
أشغال عمومية	36033	5.82
مساعدات و حماية اجتماعية	34197	5.52
منشأة إدارية	19381	3.13
منشأة شبابية و ثقافية	17331	2.80
صحة	11250	1.82
اتصالات	11028	1.78
طاقة	10253	1.65
بيئة	5182	0.84
صناعة	2119	0.34
نقل	1744	0.28
دراسات ميدانية	408	0.07
المجموع	1619534	100

المصدر: زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص18.

نلاحظ من خلال الجدول على أن أكبر المناصب المستحدثة كانت في قطاع الفلاحة والصيد البحري نتيجة تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000، ثم يليه قطاع السكن والعمران بنسبة 13.53%.

وبالتالي كان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الأثر الايجابي على زيادة الأيدي العاملة والتقليص من معدلات البطالة، إلا أن هذا التأثير كان ظرفيا ومرهونا باستمرار الإنفاق على هذه القطاعات للمحافظة على مستوى التشغيل نتيجة التأثير الضعيف لهذا البرنامج على زيادة الإنتاج.

المطلب الثاني: أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي على سوق العمل

تميزت سنة 2005 ببداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، فالنتائج الجيدة للسياسات الاقتصادية الكلية تتمكن من التأثير الايجابي والمستديم وتحريك عجلة التنمية بصفة حقيقية خاصة تنمية الصناعة وتنويع الصادرات، فالنمو بقي دائما عن طريق الخدمات وقطاع المحروقات، أما القطاع الخاص فلم يتوصل للإنشاء حركية حقيقية للنمو مستقلة عن قطاع المحروقات، وفي الحقيقة أن القطاع الخاص يستثمر في قطاع السلع الغير القابلة للتداول مثل قطاع البناء والأشغال العمومية، للاستفادة من الطلب الأتي من فعل الموازنة والهروب من المنافسة الأجنبية خاصة في ظل الانفتاح المتزايد على الأسواق العالمية.[1] وبالتالي انتشار العمالة الهشة في القطاع الخاص والعام وتضاعف صيغ توظيف الشباب يلجأ آخرون إلى المهن البسيطة في التجارة الموازية، ومن جهة أخرى تعززت وتنقحت السياسات العمومية التي تمت المبادرة بها من خلال استهداف أفضل للجماهير وتحسين تشغيلهم وتسهيل خلق النشاط عن طريق التنظيم، تخفيف الأعباء الجبائية والمالية، الحصول على المحلات، الحصول على العقارات، فضلا عن ذلك يتعين التشديد على أن تحسين الشغل خلال السنوات الأخيرة تميز بتضافر العديد من العوامل منها المتمثلة في النفقات العمومية لصالح البنية القاعدية ووضع عدد من التدابير التحفيزية كتخفيف الأعباء

[1] محمد طالبي، **السياسة الجبائية كأداة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص249.

الجبائية وتخفيف الأعباء الاجتماعية لصالح المؤسسات التي تخلق فرص عمل وسياسات بديلة من خلال أجهزة عديدة وعليه وصل عدد المناصب التي تم إنشاؤها خلال 2009 إلى 1.460 مليون منصب شغل72% منها في الإدارات العمومية والشركات و28% في إطار الورشات التي تتطلب اليد العاملة بكثافة (AIG) و(TUPHIMO).[1] وعليه يمكن توضيح عدد المشتغلين من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(15.3): توزيع السكان النشطون للفترة (2005-2009).

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
المشتغلون	8044220	8868804	8594243	9145000	9472000
البطالون	1448288	1240841	134663	1169000	1072000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

يتضح من خلال الجدول حصول انعطاف سنة 2008، حيث أنه هناك ارتفاع في عدد المشتغلين حيث بلغ سنة 2009 حوالي 9472000 شخص مشتغل، حيث ارتفعت نسبة الأجراء الدائمين تسعة في المائة و الأجراء غير الدائمين خمسة في المائة إذ أن التشغيل في قطاع الصناعة ارتفع ب:50% وهو ما يعتبر أداء تعزيز بمعدل نمو قطاع الصناعة الذي بلغ 4.3% سنة 2008، ومنذ بداية سنة 2007 عرفت مناصب العمل ارتفاعا بنسبة اثنان في المائة للمناصب الدائمة مقابل 10% للمناصب غير الدائمة، حيث تركز السكان في قطاع الخدمات ب:56.6% يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب:17.2%. وعليه فإن هذا البرنامج كان هدفه تدعيم البنية التحتية وتنشيط العلاقات الاقتصادية، والتحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام ممن خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجانب من إنجاز الطريق السيار شرق غرب وإنجاز مليون وحدة سكنية والملاحظ أنه خلال هذا البرنامج

[1] اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، **تقرير سنوي حول ترقية حقوق الإنسان وحمايتها**، الجزائر، 2012، ص92.

عرف حجم الاستثمار العمومي معدلات نمو جد مرتفعة بلغت في متوسطها حوالي23% مما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل،[1] كما يبينه الجدول السابق.

المطلب الثالث: أثار برنامج توطيد النمو الاقتصادي على سوق العمل

أقرت الحكومة البرنامج الخماسي (2010-2014)، والذي خصص فيه للاستثمارات العمومية غلاف مالي قدر ب:286 مليار دولار للاستكمال المشاريع الكبرى وإطلاق مشاريع جديدة، وخصص لهذا البرنامج أيضا أكثر من40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وعلاوة على هذا فإن فقد خصصت أكثر من 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية و الريفية، و150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية، وتشجيع إنشاء مناصب شغل بحيث استفاد من غلاف مالي قدر ب:350 مليار دج.[2]

ترى اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها على أن الانتقال لمرونة أكبر في سوق العمل والذي يهدف بحد ذاته لمجابهة ظاهرة البطالة، تعتمد على حلول مؤقتة لان المؤسسات الاقتصادية تعتمد بطريقة آلية للعقود محددة المدة، مما يجعل من هذه طريقة سوى اكتساب خبرات وتحصيل المهارة على الرغم من امتيازات الضمان الاجتماعي الذي يستفيد منها الموظفون الشباب في إطار جهاز تشغيل الشباب فإن هشاشة التوظيف تبقى كبيرة، بالإضافة إلى غياب التغطية الاجتماعية للعديد من العمال الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي، وبالتالي بذلت الحكومة مجهودات جد معتبرة من أجل التخفيف من حدة البطالة، غير أن مسألة نوعية المناصب الشغل المستحدثة، وكذا التغطية الاجتماعية لمناصب الشغل الموازية لا تزال تثقل كاهل المناخ الاجتماعي، لقد سمح جهاز المساعدة على الإدماج المهني بخلق 277600 منصب شغل 2009 وهذا منذ نشأته، ويظم

---

[1] علي بودلال، **تثمين الدور المتناهي لخدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، دراسة قياسية تقييمية**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي: حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 12/11 مارس 2013، ص17.

[2] برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010.

في القطاع الاقتصادي أكثر من 107388 امرأة وهذا في سنة 2010، وحسب التوقعات فإن هدف الجهاز توظيف 300000 طالب عمل، أي خلق 100000 منصب شغل سنويا، وهذا في الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014، بفضل أجهزة الدعم الموجهة للمؤسسة الصغيرة التي تسيرها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ونشير على أن ارتفاع عدد النشاطات المقاولة النسائية في سنة 2010 بلغ عددهن 114947 امرأة مقيدة في السجل التجاري بزيادة تقدر ب:1404 امرأة مقارنة بسنة 2009، بحيث بلغ عدد الرجال المقيدين في السجل التجاري 1294866 رجل.[1]

وعليه فإن معدلات البطالة بدأت تتراجع تقريبا بفضل السياسات العمومية للتشغيل، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي الذي يبين لنا توزيع عدد المشتغلين والعاطلين عن العمل.

الجدول رقم (16.3): توزيع السكان العاطلين العمل والمشتغلين للفترة (2010-2014).

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
المشتغلون	9736000	9599000	10170000	10788000	10239000
البطالون	1076000	1062000	1253000	1175000	1214000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع:www.ons.dz/emploi-chomage ، تاريخ الدخول إلى الموقع 2015/02/15.

من خلال بيانات الجدول نستنتج على أن عدد المشتغلين في سنة 2014 قد بلغ 10239000 عامل في حين أن عدد البطالين قد بلغوا عدد 1214000 عاطل عن العمل، نلاحظ على أنه هناك مرة نسجل انخفاض و في سنة نسجل ارتفاعا في عدد المشتغلين لكن العدد انخفض في سنة 2014 وزيادة عدد العاطلين عن العمل.

وعليه فإن نتائج الديوان الوطني للإحصاء تبين على أن التركيبة النسبية لليد العاملة حسب القطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل

[1] اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، **تقرير سنوي حول ترقية حقوق الإنسان وحمايتها**، الجزائر، مرجع سابق، ص.ص65-93.

أكبر من نصف اليد العاملة 61.4% و يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية 16.5% والصناعة 12.6% وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 9.5%، وأما بخصوص القطاع الخاص يشغل 59.5% من المشتغلين وترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع عند الإناث لتبلغ 61.9% من إجمالي العمالة النسوية، وتجدر الإشارة على أن معدل البطالة ما بين سبتمبر 2013 وأفريل 2014 قد بقي ثابتا في حدود 9.8%، وبعد حلول حلول شهر سبتمبر من نفس السنة ارتفع معدل البطالة ب: 0.8 نقطة.

خلاصة الفصل:

أمام الضغط الاجتماعي على العمل، وسعيا من الدولة على إيجاد تدابير جديدة لتعزيز وإضفاء انسجام أكبر على مختلف أجهزة الشغل، التي يرجع إليها مكافحة ظاهرة البطالة التي هي من أبرز التحديات التي تشهدها الجزائر لما لها من ارتباط وثيق بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية باعتبار أن العمل حق لكل مواطن، بحيث تميز واقع سوق العمل منذ النصف الثاني من الثمانينات إلى غاية نهاية سنوات التسعينات بمعدلات جد مرتفعة للبطالة رغم كل عمليات الإصلاح التي قامت بها، من خلال إعادة الهيكلة التي توصف على أنها تتسم بالمسئولية الاجتماعية، فإنها لم تكن مجدية فامتازت بهشاشتها ولم تمس علاقات العمل، وخلال فترة التسعينيات وأثناء فترة برنامج التعديل الهيكلي وما صاحبها من تسريح للعمال وغياب سياسة واضحة للتشغيل وظهور العمل غير الرسمي وخاصة في القطاع التجاري، وبالتالي في هذه الفترة تراجع حجم الاستثمارات بشكل كبير والذي يعتبر من أكثر القطاعات المولدة للشغل وانخفاض في أسعار النفط، وعليه فان في هذه الفترة تعد سياسات سوق العمل التي استخدمت في الأخذ بيد العمال المسرحين عنصرا ذات أهمية بالغة في فترات الانتقال الاقتصادية، والتي تشير على أنها أثار مرتبطة بسياسة الأجور والمفاوضة الجماعية.

لكن بعد حلول عشرية 2000 بدأ الاقتصاد الجزائري في الانتعاش نظرا لما صاحبه بارتفاع العوائد البترولية مما انعكس ايجابيا على السياسة التشغيلية، ولكن لم تكن سياسات سوق العمل كلها ذات فاعلية للوصول إلى الفئات المستهدفة وبالتالي ليست كلها تؤدي إلى تحسين فرص المشتركين في الحصول على الوظائف، وأما عن محاولة لقياس الآثار الاقتصادية لسياسات سوق العمل تتم في مجال ضيق لأنه عادة ما يقيس إلا الأثر المتعلق بالعمالة، بمفهوم أخر يعني هذا هل تم إدماج الشخص في سوق العمل، وأثار متعلقة بالأجور بمعنى هل ارتفعت الأجور بعد المشاركة في سوق العمل، وعليه تسعى الحكومة في تنشيط سوق العمل بوضع خطط وتوفير مزايا من خلال أساليب تحفيزية من أجل إنعاش سوق العمل وخلق ديناميكية من أجل إستراتيجية لإدارة التغيير لكي تستهدف التدفقات في سوق العمل.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

من خلال دراستنا وتحليلنا لموضوع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على سوق العمل، حاولنا التعرف على مضمون الإصلاحات الاقتصادية المطبقة وكيف أثرت بشكل واضح على كثير من المفاهيم الاقتصادية، ولأن سوق العمل يعتبر أحد المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن وضعية الاقتصاد، ولهذا تم ربط الإصلاحات بسوق العمل باعتبار عنصر العمل أساس كل تنمية اقتصاديه.

وبالتالي وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى محاولة توفير بيئة ملائمة لمعالجة الآثار الاجتماعية وكذا معالجة التوازنات النقدية والمالية وتحسين العلاقات التجارية بهدف تفعيل النشاط الاقتصادي وبالتالي وجب على الجزائر إتباع وصفات إصلاحية من شأنها تعزيز قدرة الدولة على تحقيق التكامل الاقتصادي لتفعيل دور سوق العمل بالرغم من الجهود المبذولة والمجسدة من خلال برامج مختلفة إلا أنها تبقى غير كافية وتتطلب حلولا أكثر شمولية.

نتائج البحث:

من خلال بحثنا توصلنا إلى النتائج التالية :

1. يتبين لنا من خلال دراسة مختلف أهم النظريات المفسرة لسوق العمل سواء التقليدية أو الحديثة على أنها مرتبطة بالظروف السائدة لتلك الفترة، فالتحليل الكلاسيكي يرى بأن لا يؤثر التغير في مستوى السعر على كل من معدل الأجر الحقيقي ومستوى الاستخدام، أما التحليل الكنزي فالأمر يختلف بحيث يرى أن منحنى الطلب على العمل يرتفع على منحنى عرض العمل وعلى أن الزيادة في الأجر لا تصاحب الزيادة في مستوى السعر وبالتالي توجد علاقة طردية بين الأجور ومعدل البطالة؛
2. أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بعض البرامج لعلاج الإختلالات الداخلية والخارجية، لكن سرعان ما أثرت بشكل واضح على معدلات البطالة بحيث تفاقمت وصلت إلى28.9% وهذا خلال سنة 2000 بعدما كانت 13.5% في سنة 1985؛

3. بالنسبة للإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي انعكاسات إيجابية على التوازن الاقتصادي لكن ساهمت في نتائج سلبية على المستوى الاجتماعي من خلال التسريحات الجماعية وإفلاس بعض المؤسسات وارتفاع أعباء عملية التطهير المالي والتطهير المحاسبي بحيث تشير الإحصائيات في سنة 1999 على أن تم تحقيق معدل نمو اقتصادي ب: 3.6% بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، في حين أن أكثر من 635018 شخص فقدوا مناصب عملهم بسبب نقص الاستثمارات وبدون أن تظهر مؤسسات جديدة تمتص العمالة الفائضة؛
4. كان الاقتصاد الجزائري اقتصادا إداريا ومركزيا أعطيت فيه الأولوية لقطاع الصناعة من خلال إستراتيجية الصناعات الثقيلة التي كان لها الدور الايجابي في امتصاص اليد العاملة لكن بعد بداية الثمانينات تغيرت نظرة الدولة بإتباع سياسة إعادة الهيكلة التي مست المؤسسات الاقتصادية كبيرة الحجم بتقليص في الحجم وعدد العمال في حين أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في مرحلة الانتعاش الاقتصادي تبقى ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى كقطاع الفلاحة الذي يظل مرتبطا بالعامل المناخي، ومواصلة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع هيمنته إذ يشغل 60.8% من إجمالي اليد العاملة وهذا خلال سنة 2014؛
5. تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا وذلك في ارتفاع نسبة الشغل من 30.5% سنة 2000 إلى 36.4% خلال سنة 2014 وانخفاض لمعدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 10.6% سنة 2014، واستقرار معدل النشاط الاقتصادي بحيث سجل 40.2% سنة 2001 و 40.7% سنة 2014؛
6. تلعب العوامل الديموغرافية في التأثير على معدلات البطالة في الجزائر من خلال تمركز السكان بين الحضر والريف، وإلى عامل الجنس أي مشاركة الإناث والذكور في سوق العمل، بالإضافة إلى المستوى التعليمي ونوع الشهادة المتحصل عليها، وبالتالي

لقد أثرت البرامج الإصلاحية في هذه العوامل خلال فترة التسعينات بسبب إتباع سياسة مالية تقشفية؛

7. لعبت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال برامج ومؤسسات سوق العمل في الجزائر الدور الايجابي، وهذا من خلال خلق روح المبادرة الفردية من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة ونشر الفكر المقاولاتي وخاصة لدى النساء بحيث تشير الإحصائيات على أن حوالي 114947 امرأة مقيدة في السجل التجاري وهذا خلال سنة 2010، وهذا من أجل بناء وحدات اقتصادية مصغرة كحل لمشكلة البطالة؛
8. يفقد كل من معدل البطالة ومعدل التشغيل دلالاتهما في ظل تنامي معدلات التشغيل في القطاع غير الرسمي بسبب صعوبة دراسة سلوك هذا السوق وعدم شرعيته مما يصعب كثيرا في تحليل سوق العمل في الجزائر؛
9. معظم مناصب الشغل الموفرة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي تندرج ضمن السياسات غير النشطة لسوق العمل بحيث تغلب عليها الطابع المؤقت، كما أنها لا تولي أهمية لإنتاجية العمل؛
10. إن استحداث مناصب جديدة لا يمكن أن يكون من دون اتخاذ التدابير اللازمة للارتقاء بمستوى الأجور الممنوحة في القطاع الخاص، وتضييق الفجوة الكبيرة القائمة بينها وبين الأجور الممنوحة في القطاع العام؛

الاقتراحات:

تضمن هذا البحث جانبا تطبيقيا تمثل في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومدى تأثر سوق العمل بها، وبالتالي من أجل إعطاء صورة حقيقية من أجل إكساب بحثنا فائدة أكبر يمكن أن نخرج باقتراحات على النحو التالي:

1. اتخاذ إجراءات لازمة من أجل تطوير والمحافظة على تعليم فعال ومتوافق مع برنامج التكوين المهني من أجل سد الفجوة ما بين المهارات وقدرات هذه العمالة ومتطلبات سوق العمل بحيث مراعاة التغيرات التكنولوجية وسلوكيات العمل؛

2. ينبغي جذب المزيد من المستثمرين إلى القطاع الخاص من خلال مختلف الحوافز من أجل إستراتيجية شامله في كل المجالات والقطاعات مثل قطاع السياحة الذي له دور كبير في تنويع العائدات الوطنية بالإضافة إلى القطاع الزراعي والصناعي من أجل الرفع من كفاءة استخدام هذه الطاقات الكامنة وتعزيز مساهمة قطاعات أخرى غير النفط والغاز؛
3. تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع مساهمة القطاع الخاص والقيام بالمشاريع المتوسطة والصغيرة بدور أكبر في النشاط الاقتصادي بصياغة إستراتيجية وطنية لتمويل هذه المشاريع لتسهيل وتمكين صناعة التمويل المصغر وهذا يتطلب تعزيز بنية الأعمال وتبسيطها وجعلها معززة لزيادة الأعمال والابتكار والإبداع وجاذبية الاستثمار؛
4. ينبغي بذل الجهود اللازمة لتعزيز روح المبادرة وتشجيع التوظيف الذاتي من أجل تمويل المشاريع الصغيرة الفعالة وبالتالي هناك حاجة إلى إصلاحات اقتصادية وإدارية لتحسين مناخ العمل وتقديم حوافز استثمارية للمستثمرين المحليين أو الأجانب بوجود إطار قانوني وتنظيمي داعم والاستثمار في تقنيات حديثة لتعزيز قدراتها الإنتاجية؛

أفاق البحث:

يبقى مجال البحث والدراسة بخصوص سوق العمل في الجزائر مفتوحا أمام كل باحث بحيث اقتصرت دراستنا على تحليل الانعكاسات المترتبة عن تطور الإصلاحات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بسوق العمل لذا نأمل أن يتم التطرق في بحوث قادمة إلى متغيرات أخرى تتعلق بسوق العمل مثل:

- اختلاف الأجور بين القطاعين العام والخاص وتداعياته على سوق العمل في الجزائر.
- أهمية نظام الحوافز المطبقة في الجزائر وتحسينه بما يتناسب مع إستراتيجية تطوير القطاع الخاص بما يسمح بخلق مناصب شغل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إلمان محمد الشريف، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
2. ايرنبرج رونالد، روبرت سميث، تعريب: طاهر فريد بشير، **اقتصاديات العمل**، دار المريخ للتوزيع، السعودية، 1994.
3. بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل (التجربة الجزائرية)**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
4. بن طاهر عرب عاصم، **اقتصاديات العمل: نظرية عامة**، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1994.
5. بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
6. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط3، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
7. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطار مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، دار المعرفة، الكويت، 1997.
8. ساكر محمد العربي، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، قسم الاقتصاد، جامعة بسكرة، 2003.
9. صالحي صالح، **محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2015.
10. ضياء مجيد، **اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1997.
11. طاقة محمد، حسن عجلان حسين، **اقتصاديات العمل**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

12. عبد المطلب عيد المجيد، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2010.

13. العتوم عامر يوسف، **التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012.

14. عطية ناصف إيمان، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

15. القريشي مدحت، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

16. الموسوي مجيد ضياء، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ط4، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

17. الموسوي مجيد ضياء، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، ط3، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

18. النسور عبد الفتاح إياد، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

19. نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.

20. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

21. يونس محمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2002.

ب. الأطروحات والمذكرات:

22. إسحاق خديجة، **دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه: تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012.

23. أنشن ليلي، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

24. بلعربي عبد القادر، **الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009.

25. بلوناس عبد الله، **الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

26. بن جيمة عمر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه: إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2011.

27. بن طجين عبد الرحمان محمد، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

28. بن فايزة نوال، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

29. بن قويدر حياة، **مؤشرات سوق العمل في ظل الاقتصاد مبني على المعرفة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014.

30. بنهناس العباس، **فاعلية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

31. بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

32. حوري زينب، **تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسة الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي 2000-2002**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

33. دحماني محمد، **إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.

34. درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2005.

35. رتيمي سارة، **تخطيط وتكوين الموارد البشرية في التعليم العالي وعلاقته بسوق العمل في الجزائر 2005–2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013.

36. سحنون فاروق، **أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

37. شفير أحمين، **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

38. شلالي فارس، **دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2004 مع اقتراح نموذج اقتصادي للفترة 2005–2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

39. شلغوم سهيلة، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل الشراكة الأوربية–الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

40. طالبي محمد، **السياسة الجبائية كأداة للاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.

41. عابد الغريسي عبد الكريم، **دور الدولة في الاقتصاد نظرة تحليلية تاريخية: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2011.

42. عاشور فلة، **أثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.

43. عقون سليم، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة: دراسة قياسية تحليلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

44. غول فرحات، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

45. قصاب سعدية، **إختلالات سوق العمل وفاعلية سياسات التشغيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

46. كحل الراس ليندة، **سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014.

47. مسعودي زكرياء، **واقع سياسات التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 1990-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2012.

48. مفتاح صالح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر في الفترة (90/2000)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

49. مناح رفيق، **تحليل سوسيولوجي لديناميكية التشغيل بإقليم تبسة دراسة ميدانية حول التماثلات الاجتماعية للمسجلين بالوكالة الوطنية للتشغيل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010.

50. ميلودي عمار، **اثر الإصلاحات الاقتصادية على فاعلية النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة: 1992-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.

51. نورين مولود، **العوامل المؤثرة على العلاقة بين التعليم والأجور دراسة قياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012.

ج. المجلات:

52. الأكادمية للدراسات الاجتماعية: علواش وردة، **دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة**، العدد12 – جوان2014.

53. منظمة العمل العربية: **دور المنشئات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من أزمة البطالة**، لبنان، 19-2009/10/21.

54. مجلة الباحث:

- العابد سميرة، عباز زهية، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، العدد 11، 2012.
- دادان عبد الغاني، بن طجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدل البطالة**، العدد 10-2012.
- مولاي لخضر، **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر2000-2011**، العدد 10 – 2012.
- مسعي محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، العدد 10 -2012.

55. تقرير لمكتب العمل الدولي: **سياسات سوق العمل النشطة**، الدورة 288، سويسرا، 2003.

56. تقرير الإتحاد الإفريقي: **تعزيز قدرت مؤسسات سوق العمل في إفريقيا لتلبية التحديات الحالية والمستقبلية**، أثيوبيا، 12/8أبريل2013.

57. الهيئة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها: تقرير حول ترقية حقوق الإنسان وحمايتها في الجزائر، العدد لسنة 2012.

58. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: رحاحلة حازم، **تمايز الأجور بين القطاعين العام والخاص دراسة مقارنة لتداعياته على أسواق العمل في الأردن والإمارات وقطر**، العدد كانون الثاني/ يناير –2012.

د. الملتقيات:

59. بريبش السعيد، شبلي دنيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في ظل البرامج الاستثمارية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

60. بلمقدم مصطفى، ساهل سيدي محمد، **خصصة المؤسسة العمومية الجزائري لماذا؟**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، يومي 30/29 نوفمبر 2004.

61. بن علي بلعزوز، كتوش عاشور، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على فاعلية السياسة النقدية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، يومي، 30/29 نوفمبر 2004.

62. بن فرحات ساعد، عباس وداد، **فاعلية سياسة التشغيل في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

63. بوالهواشات نجاح، **التكوين بالجامعة الجزائرية ودوره في توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة لسوق العمل في ظل الهيكلة الجديدة لنظام التعليم**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول: حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 14/13 أفريل2011.

64. بودلال علي، **تثمين الدور المتناهي لخدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر خلال الفترة 2001–2011**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم

أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

65. دلفوف سفيان، حططاش عبد السلام، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2001–2014**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

66. زايد مراد، بن سالم محمد عبد الرؤوف، **دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر حالة الوكالة الوطنية للتشغيل**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

67. زيتوني عماري، بحري أميرة، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها المنشود في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

68. سرير عبد الله رابح، **سياسات التشغيل ومعضلة البطالة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول: حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 14/13 أفريل2011.

69. سنوسي علي، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر الأسباب والحلول من خلال تجارب دولية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

70. شمام وفاء، أوضايفية حدة، **تقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

71. عناني ساسية، سريدي سمية، **تقييم فاعلية برنامج الإنعاش الاقتصادي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، يومي 29/28 أكتوبر 2014.

72. عيواج مختار، بوديار زهية، **التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث: حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، الأردن، يوم 28أفريل إلى 1ماي 2014.

73. قصاص الطيب، **تأثير البرامج الاستثمارية المنجزة على التشغيل في الجزائر بين الواقع والتحديات**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

74. ماضي بلقاسم، خدادمية أمال، **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

75. مسعودي زكرياء، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

76. مغني ناصر، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011.

77. مولاي علي فاطمة الزهراء، **سوق العمل والموارد البشرية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول: حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 14/13 أفريل2011.

78. ناصر مراد، **فاعلية سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013.

هـ. الجرائد الرسمية:

79. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد06، مرسوم رئاسي رقم 03-13 المؤرخ في 22 يناير 2004.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

80. CHERIF Chakib Annouar, Tchouar Kheir Eddine, **Chômage et politique de l'emploi en Algérie**, Colloque sur l'évaluation des politiques économiques, Université de Tlemcen, 29 et 30/11/2004.

ذ. المواقع:

81. www.ons.dz.

82. www.andi.dz.

الملخص : تناول هذا البحث موضوع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على سوق العمل وقد حاولنا معالجة هذا الموضوع من خلال التعرف على أهم الإصلاحات التي مست المؤسسة الاقتصادية و الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، كذا تم التطرق للسياسة التنموية المنتهجة خلال الألفية الثالثة، كما أنه تضمنت هذه الدراسة جانب نظري متعلق بسوق العمل، وخلصت الدراسة إلى التعرف على أسباب وتطور البطالة في الجزائر، وبهدف التعرف على سوق العمل في الجزائر تطرقنا إلى أهم الوسائل التي يرجع إليها في مكافحة ظاهرة البطالة والتي ضمت مجموعة من التدابير كإنشاء المؤسسات والمشاريع المصغرة لاستحداث مناصب شغل لان فترة التسعينيات وبالموازاة مع برنامج التعديل الهيكلي عرفت معدلات البطالة ارتفاعا متزايدا عكس مرحلة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي أين تراجعت معدلات البطالة خلال الألفية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: **الإصلاحات الاقتصادية، سوق العمل، التشغيل، البطالة، برنامج الإنعاش الاقتصادي.**

Résumé: cette recherche s'est penchée sur un sujet lié aux réformes économiques en Algérie et leurs impacts sur le marché du travail. Nous avons essayé de traitérce sujet à travers les plus importantes réformes en relation avec l'entreprise et les réformes soutenues par les institutions internationales. Il a été question également d'aborder la politique de développement entreprise au cours du troisième millénaire en s'accentuant sur le marché du travail. Les résultats auxquels nous nous sommes aboutis montrent l'existence de multiple mécanisme de lutte contre le chômage tels que la création de petites entreprises en mesure de créer de nouveaux postes d'emploi contrairement à la période des années quatre vingt dix avec l'application du programme d'ajustement structurel.

Mots clés: **les réformes économiques, le marché du travail, l'emploi, chômage, programme de relance économique**.